

دراسات نظرية في الصراع و السلام



المركز العلمي للدراسات السياسية

The Academic Center for Political Studies

الدراسات الأمنية النقدية

مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن

سيد أحمد قوجيلي

أستاذ العلوم السياسية

جامعة عبد الحميد بن باديس

المركز العلمي للدراسات السياسية

www.acps.edu.jo

دراسات نظرية في الصراع وفض النزاعات

الدراسات الأمنية النقدية

مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن

سيد أحمد قوجيلي

أستاذ مساعد / جامعة عبد الحميد بن باديس

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠١٣/٧/٢٤٣٠

(ردمك) : ISBN 978-9957-416-22-5

المركز العلمي للدراسات السياسية
ص . ب ٢٣٥١ عمان ١١٩٥٣ الأردن
هاتف : ٠٥٥١٩٣٠٧-٦-٩٦٢ + فاكس : ٠٥٥١٩١٠٧-٦-٩٦٢+
البريد الإلكتروني : acps@acps.edu.jo
الموقـع الإلكتروني : www.acps.edu.jo

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

جميع الحقوق محفوظة للمركز العلمي للدراسات السياسية
الطبعة الأولى ٢٠١٤

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المركز العلمي للدراسات السياسية

الفهرس

مقدمة:

يرى الابستمولوجيون أن ربع قرن من الزمن يعتبر فترة كافية لتقييم نظرية أو حقل دراسة معين . وبعد أكثر من خمسة وعشرين سنة من ظهور الدراسات الأمنية النقدية ، يبدو الوقت ملائما لإجراء تقييم مسحي لهذا الحقل الدراسي . إن الهدف من هذا التقييم لا يقتصر -فقط- على رصد إنجازات وإخفاقات الحقل ، ولكن يستكشف أيضا تأثير خلق وتطوير المفاهيم النظرية على ممارسة وإدارة الشؤون الأمنية .

ظهرت الدراسات الأمنية في ثمانينيات القرن الماضي مع صعود ما يسمى بالحوار الثالث (*Third Debate*) في نظرية العلاقات الدولية ، وهو الحوار الذي وضع النظريات التقليدية في التخصص ، مثل : الواقعية والنيولبرالية والنيوماركسية ، في خانة واحدة في مواجهة نظريات جديدة تشترك في خلفية نقدية ، مثل : النظرية النقدية الدولية ، وبعد الحداثة الدولية ، والبنائية الإجتماعية ، والتي أصبحت تعرف بـ «النظرية النقدية للحوار الثالث» .

لقد أحدثت النظرية النقدية للحوار الثالث ثورة كوهنية (نسبة إلى توماس كوهن) في حقل الدراسات الأمنية أسفرت عن تغييرين أساسيين في بنائه المعرفي ؛ أولا : أدت إلى إعادة تعريف الأمن وتوسيعه إلى مرجعيات وقطاعات تحليل جديدة ، إضافة إلى إعادة

ترسيم حدود الحقل ، وتغيير تسميته إلى الدراسات الأمنية «النقدية» .
ثانيا : تغيير موقع التخصص من العلاقات الدولية إلى تخصصات رديفة ، مثل : الفلسفة ، وعلم الاجتماع ، والقانون ، والنظرية السياسية .

واجهت الدراسات الأمنية النقدية – باعتبارها توجهاً جديداً صاعداً في التخصص – تحديات مهمة في طريق تأسيس نفسها كحقل معرفي أو نظرية أمنية بديلة . فقد ورثت إرثاً ثقيلاً من الأسئلة والألغاز العالقة في الدراسات الأمنية التقليدية التي كانت تحتاج إلى حلول وأجوبة ، مثل : ما هو الأمن؟ وما هو موضوعه؟ ما هي مصادر التهديد؟ وكيف نتعامل معها ؟ هل من الممكن بناء نظرية أمنية؟ وما هي القواعد والضوابط المعرفية للقيام بذلك ؟ ما هي علاقة النظرية الأمنية بإدارة وممارسة الأمن العالمي؟ وهكذا .

للإجابة على هذه التساؤلات قامت الدراسات الأمنية النقدية بإعادة تعريف موضوع الأمن (بتضمين الجماعات والأفراد) والمؤسسات الفلسفية التي يقوم عليها (مثل : السيادة ، والمواطنة ، والتدخل ، إلخ) ، واستقصاء حدود المعرفة الأمنية ، وعلاقة النظرية بالممارسة . كما فتحت أبواباً بين – التخصصات (*Interdisciplinary*) للجيل الثاني من الباحثين الذين حملوا تساؤلاتهم وألغازهم العالقة إلى هذه التخصصات بحثا عن إجابات شافية لم يجدوها في نظرية العلاقات الدولية السائدة أو في الدراسات الأمنية التقليدية . فمثلا : قام «روبيرت كوكس» بالبحث في أفكار «غرامشي» و«هوركهايمر» ، وبحث «أولي وايفر» و«كين بوث» في نظرية «هابرماس» الاجتماعية ، كما اقتبس «ألكساندر وانت» و«فريديريك كراتوشويل» من نظرية «أنتوني غيدنز» ، ومثله «ريتشارد آشلي» و«ديديه بيغو» اللذين اقتبسا من

فلسفة «ميشال فوكو» و«بودريار» ، إلخ .

تبحث هذه الدراسة في النتائج التي حققتها الدراسات الأمنية النقدية خلال ربع قرن من البحث والتحقيق ، وهي تتقصى بشكل أساسي عن الشيء الجديد الذي أضافته هذه الدراسات إلى فهمنا للأمن العالمي في هذه الفترة ، وتستكشف ما إذا كان للتطورات التي يدّعيها المنظرون النقديون تأثير إيجابي على التقدم العلمي للحقل (بالمعنى اللاكاتوشي) وعلى إدارة الشؤون الأمنية .

إن السؤال الرئيسي الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عليه هو التالي : ما هي القيمة المضافة للدراسات الأمنية النقدية؟ ولطرحه بشكل مبسط نتساءل : هل أضافت الدراسات الأمنية النقدية مفاهيم أو تعريفات جديدة للأمن؟ هل أضافت طرقاً وأساليب مبتكرة لتعريفه؟ وهل ساعدت على فهم (وتحقيق) الأمن بشكل أفضل من الدراسات الأمنية التقليدية؟ وقبل كل شيء ، هل نجحت أساسا في «إعادة تعريف» الأمن؟

تراسل الأجوبة المرشحة لهذه الأسئلة الإطار المنهجي للدراسة بشكل مباشر ؛ حيث تستخدم هذه الدراسة معيار الجِدّة والابتكار كإجراء بسيط (ومتفق عليه) لتقييم حقل الدراسات الأمنية النقدية . فحسب «إيمري لاكاتوش Imre Lakatos» (انظر خاتمة الدراسة) يجب أن نحكم على برامج البحوث العلمية أو النظريات بصفة عامة (سواء تقدمية أو تحللية) من خلال الإضافة الجديدة التي تقدمها إلى الحقل ، أي أنها يجب أن تتمكن من تفسير جميع الظواهر التي قامت النظريات المنافسة السائدة بتفسيرها ، ثم تضيف إليها تفسيرات جديدة للظواهر المبهمة التي لم تستطع تلك النظريات تفسيرها . وبناءً على هذا المنهج ، سنبحث في الصفحات القادمة مدى نجاح الدراسات الأمنية

النقدية في تصديق هذا المعيار بالبحث عن القيمة المضافة (المبتكرة) التي قدمتها إلى الحقل العام للدراسات الأمنية .

إن عملية التقييم ليست مهمة سهلة أو بسيطة ؛ فمصدر الصعوبة هنا يكمن أساسا في طبيعة النظريات النقدية ذاتها ؛ فتغيير الدراسات الأمنية النقدية لمواقع التخصص يفرض على الباحثين والطلبة جهوداً مضنية في التدريب ضمن تخصصات مثل : الفلسفة ، والنظرية الاجتماعية ، والقانون الدولي ، والاقتصاد ، وعلم النفس ، وغيرها . وهكذا من الصعب فهم النظريات الأمنية المعاصرة (خاصة النقدية) بدون الإلمام بالتوجهات الفكرية والنظرية في هذه التخصصات . إضافة إلى ذلك ، هناك صعوبة اللغة المستخدمة في هذه الدراسات ، والتي تعرض بعض الصعوبة في متابعة الأسلوب الفلسفي والنظري العميق للمقاربات النقدية ومصطلحاتها التقنية المتداولة . لذلك ، ومن أجل تذليل بعض من هذه الصعوبات المتوقعة ؛ قمنا في هذه الدراسة بتعريف مفصلٍ لأهم النظريات النقدية (في الفلسفة وعلم الاجتماع) كمقدمة لفهم تأثير أفكارها في حقل الدراسات الأمنية النقدية .

تقوم الدراسة على ثلاثة فصول ، يتناول الأول : تعريف الدراسات الأمنية التقليدية ، والظروف التي ظهرت فيها النظرية النقدية للحوار الثالث . فيما يتناول الفصل الثاني : تفصيل الدراسات الأمنية النقدية ، حيث يتطرق إلى النظرية الدولية النقدية ومدرسة أبريستويث للدراسات الأمنية ، ثم يتطرق بعد ذلك إلى المقاربة بعد الحداثية الدولية وأفكار مدرسة باريس ، ثم أخيرا المقاربة البنائية الاجتماعية و مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية . ويتناول الفصل الثالث : نظرية السلام الديمقراطي كتفسير منافس وبديل مرشح بقوة لتحدي الدراسات الأمنية النقدية .

١ . الدراسات الأمنية التقليدية

عادة ما يطلق الباحثون تسمية الدراسات الأمنية «التقليدية» على الأدبيات الأمنية التي نشر معظمها في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية لتمييزها عن الدراسات الأمنية «النقدية» للثمانينيات . وتسمى -أيضا- «الدراسات الاستراتيجية» ؛ لتناولها السياسات العسكرية المتّبعة لأغراض أمنية كالتسلح مثلا ، والردع النووي ، والدفاع الوقائي ، وإدارة النزاع ، والتصعيد ، وغيرها . وتشترك هذه الدراسات التقليدية في اهتمامها الحصري بأمن الدولة ، وكيفية الحفاظ عليه في مواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة .

١.١ . الدولة كموضوع للأمن

تعتبر الفترة الممتدة من مطلع الخمسينيات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين مرحلة كلاسيكية في تاريخ الدراسات الأمنية[١] . تميزت هذه المرحلة بهيمنة نموذج «مركزية الدولة» (*State Centrism*) في تحليل الشؤون الأمنية ، كما اتسمت بتركيز الاهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة لما اعتبر «قيماً حيوية» للدولة ؛ أي : البقاء والاستقلال الوطنيين . في هذه المرحلة جاء ربط الأمن (أو التهديد) بمؤسسة الدولة كتمهيد لتعريفه باعتباره كل ما يهدد هذه القيم أو يقلل منها ، وهذا ما قاد عدة باحثين إلى تأطيره من منظور «دولتي» ، وتبناه الممارسون تحت مسمى «الأمن القومي» (*National Security*) .

ارتبط مفهوم الأمن القومي في استعمالاته المبكرة بحماية القيم الحيوية للدولة ، وهو الاستعمال الذي أصبح بمثابة التوجه السائد لمقاربة المفهوم لدى العديد من الباحثين . فنجد -مثلا- «والتر ليبمان Walter Lippmann» يختزل الأمن القومي في المحافظة على القيم الأساسية في حالة السلم أو الحرب[٢] ، بينما عرفه «أرنولد والفرز Arnold Wolfers» بـ«[. .] غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة [. .] وعدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم»[٣] . في حين عرفه آخرون على أنه «ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي [. .] يخلق الظروف القومية والدولية اللازمة لحماية وتوسيع القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الحاليين أو المحتملين»[٤] ، أو هو ببساطة «حماية البقاء القومي»[٥] .

إضافة إلى تعريف الأمن القومي كحماية القيم الحيوية ، هناك من عرفه في حدود «قدرة الدولة» بشكل رئيسي ، على أنه : «قدرة الدولة على صد العدوان الخارجي»[٦] ، أو «قدرة الأمة على متابعة مصالحها القومية بكل الوسائل وفي أي مكان في العالم»[٧] .

وبالرغم من تعدد التعريفات المقدمة لمفهوم الأمن (القومي) في هذه الفترة ، إلا أنه يلاحظ غياب الاتفاق بين الباحثين حول ماهية القيم الحيوية المعرضة للتهديد ، ناهيك عن كيفية حمايتها . غياب الإجماع لم يكن المشكلة الوحيدة . كان معظم علماء الدراسات الاستراتيجية ، الذين تلقوا تحصيلهم الجامعي في ظل هيمنة النظرية الواقعية ، مبرمجين تلقائيا لتقبل المفاهيم المعسكرة المتداولة للأمن كبديهيات ، يضاف إليه فشل علماء الموجة الأولى في تخريج طلبة دكتوراة مؤهلين بشكل جيد في الدراسات الأمنية[٨] . وكنتيجة لذلك ، لم تطرأ أية تغييرات على تصور الأمن في هذه المرحلة ، حيث بقيت تعريفات «ليبمان» و«والفرز» الكلاسيكية تمثل التيار السائد في تعريف الأمن .

لم تكن وضعية الحقل في مجمله أفضل حالا من المصطلح ؛ فقد كان حقل الدراسات الأمنية متمركزا على دراسة الحرب والقضايا المتعلقة بها ، مثل : الاستراتيجية النووية ، والردع ، ونزع السلاح ، وشؤون الدفاع ، والعقيدة العسكرية ، وغيرها . يكتب «ستيفن والت Stephen Walt» في ذلك :

«من السهل تحديد التركيز الرئيسي للدراسات الأمنية : إنه ظاهرة الحرب [. .] هو استكشاف الظروف التي يصبح فيها استعمال القوة ممكنا ، والطرق التي يؤثر بها استخدام القوة على الأفراد ، والدول ، والمجتمعات ، والسياسات المعينة التي تتبناها الدول للاستعداد للحرب ، ومنعها ، أو الانخراط فيها»[٩] .

في سياق متصل ، أشار «سين لين جونز Sean Lynn-Jones» إلى أن حقل الدراسات الأمنية يتمحور حول موضوعين رئيسيين : أولا ، أسباب الحرب وطرق منعها ؛ وثانيا ، الاستراتيجية – مقدار القوة العسكرية المستعملة للأغراض السياسية[١٠] . بمرور الوقت أصبح الاستعداد للحرب (عبر استراتيجيات التسلح) الموضوع المهيمن في الحقل ، حيث أصبح شائعا إرجاع أصول الدراسات الأمنية إلى محفزات الأسلحة النووية[١١] ، الأمر الذي دفع «روبيرت جيرفيس Robert Jervis» لاستنتاج أن «الأسلحة النووية محورية لرواية قصة تطور الدراسات الأمنية»[١٢] .

شكلت هذه القضايا معالم الأجندة البحثية لما يسمى بـ : الدراسات الاستراتيجية (*Strategic Studies*) ، وهو المصطلح الذي يستعمل غالبا في الولايات المتحدة ، وبشكل مرادف للدراسات الأمنية[١٣] . يتناول حقل الدراسات الاستراتيجية مجالاً خاصاً من القضايا ، مثل : أسباب النزاع والحرب في النظام الدولي ،

والاستراتيجيات الكبرى للدول ، والاستراتيجية النووية ، والحد من التسلح ، والردع النووي والتقليدي ، والاستراتيجية التقليدية ، والعقيدة العسكرية ، ومحددات سياسات دفاع الدول ، والمنظمات العسكرية والعلاقات المدنية - العسكرية ، والتاريخ العسكري[١٤] . خلق حقل الدراسات الاستراتيجية -أيضا- مجموعة من المفاهيم التفعيلية ، مثل : القوة المضادة ، وقدرات الضربة الثانية ، وضعف القوة الاستراتيجية ، والمخاطر التنافسية ، والتصعيد ، وتقييد الضرر والرد المرن ، والحرب النووية المحدودة ، وغيرها[١٥] .

بشكل عام ، اتسمت هذه المرحلة من تاريخ الدراسات الأمنية بعدة سمات نجملها فيما يلي : أولا ، كانت معظم الأفكار والنظريات المطورة في الحقل موجهة عبر فرضيات النموذج الواقعي ؛ تعتبر أفكار مركزية الدولة ، ودوافع الدولة للقوة والأمن ، إضافة إلى محورية قضايا الحرب والنزاع من بين الفرضيات الأساسية للواقعية[١٦] ، وهي ذاتها مباني الدراسات الاستراتيجية . ثانيا ، هيمن مفهوم الأمن القومي على الأجندة البحثية للحقل ، حيث اقتصر الاهتمام -فقط- على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة لبقاء واستقلال الدول . لقد أدى هذا الاهتمام الحصري بفواعلية الدولة والقطاع العسكري إلى وجهة نظر ضيقة لمفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية ، توصف عادة بالمقاربة التقليصية . ثالثا ، غلبت في هذه المرحلة الأفكار والنظريات التي تركز على الجوانب المادية للتهديدات (مثل : نسبة التسلح ، قدرات الدولة ، وعوامل القوة الأخرى) وتهمل أهمية القواعد والمعايير ، وتاريخ التفاعل ، ونمط العلاقات ، وغيرها من العناصر المثالية في تعريف الأمن .

بدأت مع منتصف الثمانينيات مرحلة جديدة في تاريخ الدراسات

الأمنية تزامنت مع حدوث تغييرات مثيرة في السياسة الدولية ، كانهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة ، وتفشي الصراعات الداخلية (إثنية ودينية) في العديد من دول أوربا الشرقية والبحيرات العظمى ، وتزايد مشاكل الهجرة غير الشرعية في أوربا ، وصعود التهديدات غير التقليدية العابرة للأوطان ، مثل : الأمراض ، والجريمة الدولية ، ومشكلة اللاجئين ، وانتهاكات البيئة ، والإرهاب ، وغيرها . وبالرغم من إعلان هذه التغييرات الدولية بداية مرحلة جديدة في حقل الدراسات الأمنية ، إلا أن المنعطف الأكثر أهمية كان على الصعيد النظري .

٢ . ١ . منعطف الثمانينيات وصعود النظرية النقدية

بداية التغيير لم تكن ضمن حقل الدراسات الأمنية ، وإنما ضمن تخصص العلاقات الدولية بشكل عام ، وبالتحديد في النظرية الدولية . لقد دخلت الحوارات المنظورية مع بداية الثمانينيات منعطفاً حاسماً في تاريخ نظرية العلاقات الدولية ؛ حيث دعت الأزمة في النموذجين الواقعي والليبرالي (والمقاربة العقلانية بصفة عامة) إلى ضرورة إجراء برويسترويكا جديدة في النظرية الدولية . شمل الإصلاح إعادة النظر في العديد من المباني والفرضيات السائدة ، فالدول -مثلا- لم تعد الفواعل الوحدوية أو العقلانية كما تنص الواقعية ، ولم تعد قضايا الحرب والتسلح النووي محل الاهتمام الحصري للباحثين في هذه الفترة . فتزايد أهمية الفواعل غير الدول (أو غير التقليدية) ، مثل : المنظمات عبر القومية ، والجماعات الاجتماعية ، والأفراد ، إضافة إلى ظهور العديد من الحالات التي تتحدى التفسيرات العقلانية ، مثل : قضايا الهوية ، والانتماء ، والأفكار ، كل هذا أصبح يلح على أجندة

جديدة لتحليل الظواهر الدولية .

بدأت معالم هذه الأجندة بالصعود إثر موجة اقتباس منظم من الأطر النظرية الموجودة في الفلسفة وعلم الاجتماع لتفسير ظواهر العلاقات الدولية ، ما أدى في النهاية إلى دخولها الرسمي إلى التخصص ، وتزايد نفوذها ضمن الحوارات المنظورية . أسفر هذا التوسيع المجالي لحدود التخصص عن ثلاثة نظريات قيادية امتلكت خصائص النموذج المعرفي (*Paradigm*) : النظرية النقدية الدولية ، وبعد الحداثية الدولية ، والبنائية الاجتماعية[١٧] . قطعت هذه النظريات بعد دخولها إلى تخصص العلاقات الدولية احتكار النموذجين الواقعي والليبرالي في تفسير السياسة الدولية ، كما أنهت ما سمي بـ«الحوار المنظوري الثاني» ، وأعلنت بالمقابل بدءَ «الحوار الثالث» في نظرية العلاقات الدولية . يصنف الحوار الثالث كلاً من الواقعية والليبرالية ضمن خانة واحدة تحت مسمى النظرية الوضعية (*Positivism*) أو العقلانية (*Rationalism*) ، فيما يصنف نظريات الحوار الثالث تحت المسمى البديل : بعد الوضعية (*Post - positivism*) .

تأثر تعريف الأمن مع نهاية السبعينيات بالحوار الذي حدث بين التصورات النقدية وبعد الحداثية ، إضافة إلى وصول النظرية البنائية كمقاربة جديدة في تحليل العلاقات الدولية مع منتصف الثمانينيات . أجمعت هذه المقاربات – التي أصبحت تسمى لاحقا بالنظرية الدولية النقدية – على رفض فواعلية/مركزية الدولة ، وأسبقية الشؤون العسكرية ، كما أكدت على أن المفهوم الواقعي السائد للأمن يهمل – إن لم يكن يتجاهل – علاقة الأمن بقوة ومصلحة المؤمَّن ، وأمن الجماعات الصامتة والمهمشة ، والتذكير المفرط للمفهوم ، والبناء الاجتماعي للمعنى ، وأمن العالم الثالث ، إلخ . أو كما وضعها «كين

بوث Ken Booth» في تساؤلاته الشهيرة : «أين الفقراء؟ أين النساء؟ أين الذين بلا صوت؟ من يستفيد من أولئك الصامتين؟ أين الاقتصاد والجنس السياسي؟»[١٨] .

أسست هذه المقاربات الجديدة مع بداية التسعينيات حقلاً جديداً أكثر اتساعا من الحقل التقليدي للدراسات الأمنية/الاستراتيجية ، عرف تحت مسمى الدراسات الأمنية النقدية (*Critical Security Studies*) ، ومثّله أعمال الموجة الأولى للمنظرين النقديين مثل «كين بوث» ، و«ريتشارد واين جونز Richard Wyn Jones» ، و«كيث كروز Keith Krause» ، «ومايكل ويليامز Michael Williams» ، وغيرهم من الذين أشاروا إلى الطرق البديلة والنقدية للتفكير بالأمن .

١.٣ . إعادة تعريف الأمن: توسيع وتعميق المفهوم

تقاسم العديد من الباحثين في الدراسات الأمنية طيلة عقود من الزمن قناعة راسخة مفادها أن مصطلح الأمن يعتبر أحد الألغاز الغامضة في تخصص العلاقات الدولية . فقد أشار «تيري بالزاك Thierry Balzacq» إلى أن عملية تعريف الأمن لا تتم دون مخاطر ، ليس بسبب تواجده في أغلب مجالات الحياة الاجتماعية ، ولكن بالأخص لأن المفهوم حساس في ذاته لكونه يحمل مدلولا مؤدلجا[١٩] . وهذا ما أكدته «هيلغا هافتندورن Helga Haftendorn» عندما اشارت إلى «عدم وجود فهم مشترك حول ماهية الأمن ، وكيفية تصوره ، وماهية القضايا البحثية المتعلقة به»[٢٠] .

قادت هذه القناعة علماء مرموقين مثل : «جيمس دير ديريان James Der Derian» للمجادلة بشكل انفعالي بأنه «ليس هناك مفهوم آخر في العلاقات الدولية أكثر ميتافيزيقية من الأمن»[٢١] . هذه

الصعوبة في تعريف الأمن جعلته مرشحا لمرتبة ما دعته «والتر غالي Walter Gallie» بـ«مفهوم متنازع عليه جوهريا»[٢٢] . ومثل جميع المفاهيم المتنازع عليها جوهريا ، كالقوة ، والعدالة ، والحق ، وغيرها ، لا يتوفر الأمن على قاعدة تصورية مشتركة يستند عليها الباحثون في بناء الأبعاد الدلالية للمفهوم ؛ الأمر الذي دفع «باري بيوزان Barry Buzan» لإعلان أن طبيعة الأمن تصعّب الحصول على إجماع حول ما يعنيه بالضبط[٢٣] . وهو ما وافقه عليه «باتريك مورغان Patrick Morgan» في أوائل التسعينيات عندما كتب بأن «مصطلح الأمن ، مثل الصحة أو المنزلة ، يتحدى سهولة التعريف والتحليل»[٢٤] .

تعتبر فكرة صعوبة تعريف الأمن ، وقناعة الباحثين بعدم جدوى المحاولة ، من أهم أسباب صمود المفاهيم التقليدية للأمن (المدولنة والمعسكرة) . فقد أدت هذه الفكرة إلى قبول المفاهيم المتداولة للأمن كبديهيات ، كما جعلت الأمن أحد المصطلحات الملغّمة التي يخشى الباحثون الاقتراب منها . ولكن مع وصول نظريات أمنية جديدة ، وتطور البحوث والدراسات التي تتناول شؤون الأمن ، لم تعد الصعوبة المزعومة في تعريف الأمن مبرراً لعدم القيام بالمحاولة . ولهذا كانت الخطوة الأولى نحو إعادة تعريف الأمن تقتضي هدم أسطورة صعوبة تعريف الأمن ، وتأسيس قاعدة مشتركة للتعريف الاصطلاحي .

من بين الأمثلة على هذه الخطوة النقد الذي وجهه «كين بوث» إلى ادعاء «باتريك مورغان» حول صعوبة تعريف وتحليل مصطلح الأمن (مثل : مصطلحات الصحة أو المنزلة) ، حيث رأى أن هذا الأخير استعمل الصعوبة المزعومة لتعريف الأمن كذريعة لترك الأشياء على حالها . في المقابل ، أشار «بوث» إلى أن هذه المفاهيم ليست صعبة كما يدعي البعض ، فقط أولئك الذين ليس من الضروري أن يفكروا بشأن

صحتهم أو منزلتهم (لأنهم يتمتعون بكلتيهما) سيعتبرون مثل هذه المفاهيم ليست سهلة التعريف . وبالتالي ، أولئك الذين يفتقرون إليها بالتأكيد يعرفون ما تعنيه . «مثل الصحة أو المنزلة» ، يكتب «بوث» ، «الأمن ليس مصطلحاً صعب التعريف في كل حالة ، نقطة البداية يجب أن تبدأ في تجارب وتحليلات ومخاوف أولئك الذين يعيشون انعدام الأمن ، والمرض ، أو المنزلة المنخفضة»[٢٥] .

إضافة إلى ذلك ، واستنادا على النقد الذي وجهته «تيرنس بال Terence Ball» في أواخر الثمانينيات لأطروحة «برايس غالي» حول المفاهيم المتنازع عليها جوهريا ، اعتبر «بوث» أن الأمن -كمفهوم أساس- يشمل عناصر رئيسية لا يتم التنافس عليها جوهريا ، ولكننا -فقط- تحت تأثير إغراء رؤيته كذلك بسبب هوسنا المبالغ فيه بالحاضر ، وبالتالي ، من الأفضل النظر إليه كمفهوم متنازع عليه عرضيا وليس جوهريا[٢٦] .

كما اعترض «بيل ماك سويني Bill McSweeny» على ادعاء «بيوزان» الشهير بأن طبيعة الأمن تتحدى إمكانية الوصول إلى تعريف متّفق ، حيث رأى «ماك سويني» أن عمل «بيوزان» قام بالترويج لـ : «أسطورة واسعة الانتشار» حول الطابع المتنازع عليه جوهريا للمفهوم . وبهذه الطريقة أعطى «بيوزان» منزلة استثنائية للأمن عندما قارنه بالمفاهيم التأسيسية الأخرى في العلاقات الدولية والضرورية لفهم المجتمع الإنساني ، مثل : الدولة والعدالة[٢٧] .

بالرغم من إجماع العلماء النقديين على ضرورة تجاوز اعتبار الأمن كمفهوم غامض أو صعب التعريف ، إلا أنهم ظلوا مؤمنين بصعوبة بناء حوار جدي حول معنى الأمن . وهكذا بدأ الطريق المشترك لتعريف الأمن في النظرية الأمنية النقدية عبر اعتباره مفهوما قابلاً

للاشتقاق[٢٨] . هذه الطبيعة الاشتقاقية للمفهوم أتاحت للباحثين هامشاً من الحرية في مقاربة الأمن من زوايا متعددة ، تمتد من اعتباره كفعل كلام ، وممارسة إعتاقية ، وتقنية حوكمية ، وغيرها من المقاربات المفصلة أدناه .

إن اعتبار الأمن كمفهوم قابل للاشتقاق في الدراسات الأمنية النقدية يشكل أحد أهم الأسباب المؤدية إلى إعادة تعريف الأمن . تتجلى نتائج إعادة التعريف في ما يعرف بـ : «توسيع» و«تعميق» مفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية . يشير التوسيع إلى التحليل الأفقي حسب القطاعات ، انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى ؛ السياسية ، والمجتمعية ، والاقتصادية ، والبيئية . أما التعميق ، فيشير إلى التحليل العمودي حسب الفواعل ، انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع (الجماعات) ثم الأفراد .

تعود بداية توسيع مفهوم الأمن إلى أواخر السبعينيات ، تزامنا مع نشر أعمال «كينيث بولدينغ Kenneth Boulding» حول السلام المستقر (*Stable Peace*)[٢٩] ، و«يوهان غالتونغ Johan Galtung »حول السلام الإيجابي (Positive Peace)[٣٠] ، إضافة إلى تقرير لجنة «بالم Palme» (Commission) حول نزع السلاح الذي حمل عنوان الأمن المشترك (*Common Security*)[٣١] . غير أن البداية الفعلية لعملية التوسيع جاءت مع نشر كتاب باري بيوزان الشهير : **الشعب ، والدول والخوف** (١٩٨٢) ، الذي دعا فيه إلى مقاربة قطاعية للأمن بتوسيع نطاق التحليل ليشمل القطاعات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والبيئية[٣٢] .

٢. الدراسات الأمنية النقدية

تعتبر الدراسات الأمنية النقدية نتاج النظرية النقدية للحوار الثالث ، وهي تشمل تلك المقاربات الأمنية المعاصرة التي استندت في خلفيتها الفكرية على تراث النظرية النقدية الدولية ، وبعد الحداثية الدولية ، والبنائية الاجتماعية ، إضافة إلى مقاربات أخرى مثل : النسوية ، والمعيارية ، وبعد الكولونيالية . وقبل تفصيل أفكار كل نظرية ، وطريقة تأثيرها في الدراسات الأمنية النقدية ، لا بأس بالتذكير أولا بأصولها في التقاليد الفكرية للنظرية الاجتماعية .

٢.١. النظرية الاجتماعية النقدية

أصبح شائعا ربط النظرية الاجتماعية النقدية بأعمال معهد الأبحاث الاجتماعية الألماني ، أو ما يعرف بـ : مدرسة فرانكفورت[٣٣] . تنطلق أفكار هذه المدرسة من اعتبار نفسها كمشروع فلسفة اجتماعية نقدية ، بدلا من أن تنتمي إلى المجتمع وتسلم بتنظيمه قبليا ، تحاول البقاء خارجه لنقده وإعادة تشكيله من موقع محايد . إنها تسعى إلى تجاوز الرؤية الأسطورية والمطلقية للواقع الاجتماعي ، أو المنطلقات القطعية والدوغمائية للفكر القائم نحو فكر إعتاقي يولي دوراً كبيراً للمعرفة المرتبطة بتحرير الناس من البنى القسرية (مثل : العبودية ، التسلطية ، التمييز العنصري ، السلطة الأبوية ، الهيمنة الطبقية ، غياب العدالة الاجتماعية ، إلخ) .

وضع «ماكس هوركهايمر Max Horkheimer» في مقالته الشهيرة : **النظرية النقدية والنظرية التقليدية** (١٩٣٧) الأساس لتمييز ما يعرف الآن بالمعرفة الوضعية عن المعرفة بعد الوضعية . حسب «هوركهايمر» ، يتوجه موضوع النظرية النقدية إلى الإنسان كمنتج لأشكاله المعيشية التي تتمظهر كوعي تاريخي تسعى بواسطته لتحرير الإنسان من زيف الاستعباد الذي أثقل كاهله[٣٤] . وبالمقابل تقوم النظرية التقليدية على بناءات معرفية مؤسسة فيما دعاه «جورجي لوكاتش György Lukács» علوم البرجوازية (علم النفس ، وعلم الاجتماع ، وغيرها) ، تلك التي تجري مقاربتها وفق أنماط فكرية ثنوية مثل : مجتمع مقابل جماعة ، وثقافة مقابل حضارة ، ودولة مقابل أمة ، إلخ . تقوم هذه النظريات التقليدية ، ومن بينها العلوم السياسية ، بإنتاج معارف ينظر إليها بعين الرضا من طرف النظام القائم في المجتمع ؛ لأنها تدعم استمراريته ، وبالتالي هو يستمد شرعيته منها ، وهي تستمد شرعيتها منه[٣٥] .

كانت الفلسفة الوضعية محل نقد منهجي وشرس من قبل جميع المنظرين الفراكفورتيين على اختلاف أجيالهم وتنوع توجهاتهم . فبالنسبة لـ«هوركهايمر» ، تجسد الوضعية أو العلموية المفرطة شكلا جديدا من الهيمنة التي ميزت الرأسمالية المتطورة . فعبر اهتمامها بما هو موجود فقط هي تقر بالنظام القائم ، وتعيق أي تغيير مناف له ، وبالتالي ، ترتبط بإنتاج شكل جديد من الهيمنة التقنية ، حيث إن المعرفة النظرية التي سُخرت لفهم الطبيعة والتحكم فيها تم استخدامها أيضا للتحكم في الإنسان .

من جهته انتقد «يورغن هابرماس Jurgen Habermas» في عمله **المعرفة والمصلحة** (١٩٧٤) النزعة العلموية المفرطة للفلسفة الوضعية

عبر تحليله للعلاقة الموجودة بين المعرفة والمصلحة[٣٦] . حسب «هابرماس» كل معرفة هي تعبير عن مصلحة كامنة وراء إنتاجها ؛ لذلك ، من أجل الوقوف على حقيقة معرفة معينة وكيفية تكوّنها ، يجب علينا البحث عن المصلحة الكامنة وراء إنشائها . في هذا الصدد ميز هابرماس بين ثلاثة أنواع مختلفة من المعرفة ، تجسد ثلاثة أشكال متنوعة من المصالح المشكلة لها : أولا ، مصلحة تقنية ، وتشير إلى استخدام العلم الإمبريقي لتحقيق المتطلبات المادية . ثانيا ، مصلحة عملية ، تتمحور حول التفاهم المبني بين الأفراد والجماعات عبر التواصل القائم ضمن حدود الاستعمال التداولي للغة . ثالثا ، مصلحة إعتاقية (*Emancipatory Interest*) ، وتقوم على الأفعال والأقوال المشوهة الناجمة عن ممارسة القوة ، والتي تشكل الحقل الذي يمارس فيه الانعتاق عبر عملية التأمل الذاتي[٣٧] .

مارست أفكار مدرسة فرانكفورت ، خاصة أعمال «هوركهايمر» على النظرية النقدية و«هابرماس» حول المعرفة والمصلحة ، تأثيراً كبيراً على صياغة النظرية النقدية الدولية والدراسات الأمنية النقدية . ولكن بالرغم من ذلك ، الاعتماد على الخلفية الفرانكفورتية ضمن النظرية الدولية النقدية لم يكن متكافئاً ؛ الأمر الذي يعكس تعدد التوجهات والقراءات المتوفرة لأعمال المدرسة ، خاصة في النظرية الدولية النقدية .

٢.٢. النظرية الدولية النقدية

مثل النظرية الاجتماعية النقدية ، تنطلق النظرية الدولية النقدية (أو نظرية العلاقات الدولية النقدية) من نقد النظام القائم والتوجه السائد على صعيدي النظرية والممارسة . ظهرت النظرية الدولية النقدية في أواخر الثمانينيات ضمن الحوار المنظوري الثالث ، الذي جمع بين

نظريات الوضعية وبعد الوضعية[٣٨] . ومع ذلك ، كان مصطلح النظرية النقدية مصدر تشويش وغموض كبير ، حيث استعمل في معناه الواسع للإشارة إلى طيف النظريات التي تأخذ موقفاً «نقدياً» اتجاه الأفكار التقليدية حول المعرفة والمجتمع[٣٩] .

كان عدد أنصار النظرية الدولية النقدية مع نهاية الثمانينيات قليلاً نسبيا وتأثيرهم محدوداً . يكمن أحد التفسيرات المعقولة لهذا التمثيل الضيق في التوتر القائم بين تنويعات الفكر النقدي الموجود في نظرية العلاقات الدولية النقدية ، حيث كانت هناك مواجهة غير منتجة بين أولئك الذين استندوا على تراث «كارل ماركس» ومدرسة فرانكفورت ، وأولئك الذي استندوا على النظرية بعد البنيوية[٤٠] . هذا بدون أن نتجاهل المحاولات العديدة للتوفيق بين مختلف وجهات النظر النقدية ، كتلك التي قام بها «أندرو لينكلايتر Andrew Linklater» ، الممثل الأبرز لنظرية العلاقات الدولية النقدية ، عندما ربط مقاربته الخاصة بما بعد الماركسية[٤١] ، إضافة إلى أعمال «ريتشارد واين جونز» و«هايوارد آلكر Hayward Alker» حول مفهوم الانعتاق[٤٢] .

من الناحية التاريخية ، بدأت الكتابات النقدية في النظرية الدولية مع اقتباس «روبيرت كوكس Robert Cox» ثنائية «هوركهايمر» (حول النظرية التقليدية والنظرية النقدية) لصياغة تمييزه الشهير بين نظرية حل المشكلة والنظرية النقدية[٤٣] ، إضافة إلى تقديمه لأفكار «غرامشي» حول الهيمنة[٤٤] . استمرت الأدبيات النقدية مع تقديم «ريتشارد آشلي Richard Ashley» لعمل «هابرماس» في العلاقات الدولية الأكاديمية[٤٥] ، وبلغت ذروتها مع مطلع التسعينيات في مجموعة من الأعمال التي قدمها «لينكلايتر» ومعاونوه ، والمستندة على تطوير مواضيع مدرسة فرانكفورت المتعلقة بأخلاق الخطاب

الجماعة ، إضافة إلى كتابات «ديفيد هيلد David Held» وزملائه التي استكشفت نتائج الفهم الأكثر تطورا للعولمة ، وفكرة الديمقراطية العالمية[٤٦] .

أدت جهود «كوكس» الساعية لتطوير نظرية نقدية للاقتصاد السياسي الدولي إلى إلهام «أندرو لينكلايتر» لصياغة نظرية نقدية للعلاقات الدولية ، حيث وضع المشروع الإعتاقي في واجهة النظرية الدولية . كان هدف «لينكلايتر» الرئيس وضع نظرية نقدية في العلاقات الدولية بالبناء على إدعاء «مارك هوفمان Mark Hoffman» القائل بأن النظرية النقدية ظهرت خارج الحوارات المنظورية بوصفها مشروعاً جديداً في نظرية العلاقات الدولية . وفقا لذلك ، كان تطور النظرية النقدية في أواخر الثمانينيات إلى نظرية للعلاقات الدولية سمة مهمة للانتقال من الحوار بين المنظورات (*Inter-paradigme Debates*) إلى الحوار الثالث في نظرية العلاقات الدولية[٤٧] .

كانت هناك سلسلة من الأحداث التحويلية التي سهلت هذا الانتقال ، كتفكك الاتحاد السوفييتي ، والتقدم السريع في التقنية المعلوماتية ، وتأثيرات هذا التقدم على تآكل السيادة . بيد أن التحول الأكثر أهمية تمثل في مساعدة هذه الأحداث على بعث التركيز على الأخلاق والمبادئ الإنسانية ، كما قامت برفع العديد من الأسئلة المعيارية والتجريبية بخصوص النظام العالمي المتغير . كان للنظرية السياسية الدولية دور كبير في هذا التحول ، خاصة عمل «تشارلز بيتز Charles Beitz» على الأخلاق الدولية[٤٨] . فعلى سبيل المثال قام «بيتز» بتحليل العديد من السمات الرئيسية للمجتمع الدولي مثل : العدالة العالمية ، والعالمية اللبرالية ، والمسؤولية العالمية . وبالاعتماد على عمل «جون راولز» حول العدالة ، طوّر «بيتز» موقفاً ذا بعد عالمي لمعالجة

مشاكل عامة في النظرية المعيارية للعلاقات الدولية (كالتوزيع العالمي العادل للسلع الاجتماعية) .

بالرغم من زخم هذه الأدبيات ، إلا أن العمل الرئيسي والأكثر تأثيرا على النظرية الدولية النقدية في مراحلها المبكرة كان عمل «كوكس» ، الذي ميز فيه بين نظرية حل المشكلة والنظرية النقدية ، وهو العمل الذي يعتبر نقطة انطلاق العديد من النقديين ؛ وبالتالي يستحق تفصيل أهم عناصره .

١.٢.٢. نظرية حل المشكلة والنظرية النقدية

يرى «روبيرت كوكس» أن النظرية يمكن أن تؤدي غرضين مختلفين : الأول ، أن تكون دليلاً يساعد على حل المشاكل المكوّنة ضمن المنظور الخاص الذي انطلقت منه . والثاني ، أن تكون أكثر انعكاسا على عملية تفسير ذاتها . يؤدي هذان الغرضان -في نظر كوكس- إلى نوعين مختلفين من النظرية : يؤدي الغرض الأول إلى «نظرية حل المشكلة» (*Problem-solving theory*) ، وهي النظرية التي تأخذ العالم كما تجده كإطار معطى للفعل ، مع العلاقات الاجتماعية والقوى السائدة والمؤسسات المنظمة ضمنه . إن هدف نظرية حل المشكلة - حسب كوكس - يتمثل في «جعل هذه العلاقات والمؤسسات تعمل بسهولة عبر التعامل بشكل عملي مع المصادر المحددة للمشكلة»[٤٩] .

يؤدي الغرض الثاني إلى «النظرية النقدية» (*Critical theory*) ، وهي نقدية لأنها تقف خارج النظام السائد ، وتتسائل عن كيفية حدوث وتشكل هذا النظام . على خلاف نظرية حل المشكلة ، لا تأخذ النظرية النقدية المؤسسات والعلاقات والقوى الاجتماعية بشكل

طبيعي ، ولكن تشكك فيها عبر الاهتمام بأصولها ، وتتسائل ما إذا كانت موجودة في عملية التغيير[٥٠] . حيث يرى «كوكس» أن النظرية النقدية هي نظرية التاريخ ، بمعنى وجود اتصال ليس فقط مع الماضي ، لكن مع عملية مستمرة من التغيير التاريخي . بالمقابل ، نظرية حل المشكلة غير تاريخية أو لا تاريخية ؛ لأنها تفترض الاستمرار بالتقادم (ديمومة المؤسسات والعلاقات الموجودة التي تشكل معالمها) .

إضافة إلى هذه الاختلافات بين النظريتين ، يقدم «كوكس» ما يعتبره المعيار الأكثر أساسية في تمييزهما عن بعضهما البعض ؛ أي الارتباط المعياري بين المعرفة والمصلحة والادعاء الوضعي حول المعرفة الموضوعية والمحايدة . في هذا الاتجاه ، وكغيره من المنظرين النقديين ، يرفض «كوكس» ادعاءات الفلسفة الوضعية حول المعرفة المحايدة أو الخالية من القيم ، ويؤكد في جملته الشهيرة أن «النظرية دوما لشخص ما ولبعض الغرض»[٥١] . فكل النظريات -حسب كوكس- لها منظور ، كما تشتق المنظورات من موقع معين بمرور الزمان والمكان . «ووفقا لذلك» ، يكتب «كوكس» : «ليس هناك نظرية في ذاتها مطلّقة من المنظور الزماني والمكاني . وعندما تمثل أيّ نظرية ذاتها ، من المهم فحصها كأيديولوجيا وتعرية منظورها المخفي»[٥٢] .

بناءً على ما سبق ، يمكن أن تعمل نظريات حل المشكلة كخادمة لمصلحة قطاعية وطنية أو طبقة معينة قائمة ضمن نظام معين . يفند هذا الهدف الادعاء المتكرر لنظرية حل المشكلة بأنها خالية من القيم ، لأنها في الواقع مشبعة بها استنادا إلى حقيقة أنها تقبل النظام السائد ضمنيا كإطارها الخاص[٥٣] . وبالمقابل ، تسمح النظرية النقدية بإجراء اختيار معياري لمصلحة اجتماعية ونظام سياسي مختلف عن النظام السائد .

إن تمييز «كوكس» بين نظرية حل المشكلة والنظرية النقدية وجد استمراريته في أعمال «كين بوث» و«ريتشارد واين جونز» ومعظم أنصار مدرسة أبريستويث، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المعيارية مثل : علاقة المعرفة بالمصلحة من ناحية، وعلاقتهما بالنظام السائد من ناحية أخرى.

٢.٢.٢. المعرفة، والمصلحة، والنظام السائد

يفترض الوضعيون بأن الحقائق والقيم يمكن أن تفصل عن بعضها البعض، وأنه من الممكن، بل ومن الضروري، فصل الذات عن الموضوع في عملية التنظير. هذا يعني أنه لا يوجد -فقط- عالم موضوعي مستقل عن الضمير الإنساني، ولكن تظل المعرفة الموضوعية للحقيقة الاجتماعية محتملة طالما أن القيم محذوفة من التحليل[٥٤].

بالمقابل، يرى المنظرون النقديون أن النظريات الدولية النقدية ليست محايدة؛ هي مشحونة سياسيا وأخلاقيا عبر الاهتمام بالتحول الاجتماعي والسياسي، فهي -كما يقول «ريتشارد ديفتاك Richard Devetak» - «تنتقد وتفضح النظريات التي تشرع النظام السائد، وتؤكد البدائل التقدمية التي تروج للانعتاق»[٥٥]. هكذا، بناءً على أفكار مدرسة فرانكفورت، المعرفة دوما تعكس مصلحة أولئك الذين لهم مصلحة في بقاء الوضع القائم، أو كما لخصها «ريتشارد آشلي» : «المعرفة دائما تشكل في انعكاس المصالح»[٥٦]. ولهذا يجب أن تحمل النظرية النقدية إلى إدراكنا المصالح والالتزامات المخفية، أو القيم التي تسبب وتوجه أية نظرية[٥٧]. لذلك يجب أن نعترف مع «مارك نيوفلد Mark Neufeld» بأن دراسة العلاقات الدولية «كانت دائما معيارية بشكل غير قابل للتجنب»[٥٨]، على الرغم من الادعاءات عكس ذلك.

من جهة أخرى، تتبنى النظرية النقدية الدولية مقاربة تفسيرية

(عكس الفلسفة الوضعية والتجريبية)، حيث تتصور البنى الاجتماعية بوصفها تمتلك وجوداً «تذاتاني» (*Intersubjective*) «البنى»، يقول كوكس : «تبنى اجتماعيا»[٥٩]، فهي تصبح جزءاً من العالم الموضوعي استنادا إلى وجودها في تذاتانية المجموعات. وعليه، فإن السماح للعقول الإنسانية بتكوين العالم الاجتماعي لا يؤدي إلى تجاهل الحقائق المادية، إنما يعطيها منزلة أنطولوجية مختلفة. وكما أشار «كوكس» بفصاحة : «بالرغم من أن البنى كمنتجات تذاتانية ليس لها وجود طبيعي، مثل : مناضد أو كراسي، غير أنها تمتلك تأثيرات ملموسة وحقيقية»[٦٠].

بناءً على ما سبق، لا تتعلق النظرية الدولية النقدية فقط بفهم وتفسير الحقائق الحالية للسياسة العالمية، تريد -أيضا- أن تنتقدها كخطوة أولى نحو تحويلها. فهي تحاول فهم العمليات الاجتماعية الضرورية لبدءِ التغيير، أو على الأقل معرفة ما إذا كان التغيير ممكنا. ولهذا تعتبر النظرية الدولية النقدية تحليلاً تكاملياً للواقع الاجتماعي، توجه إلى الحقيقة الاجتماعية، وتنتج النماذج والمخططات الإدراكية للمجتمعات، والصور الكبيرة التي تمكننا من رؤية كيف تتفاعل الحكومة مع الاقتصاد، والمؤسسات الاجتماعية، والخطابات، والممارسات، والثقافة، لإنتاج نظام اجتماعي معين[٦١].

خلال العقود القليلة الماضية، تطورت نظرية العلاقات الدولية النقدية، ومعها الدراسات الأمنية النقدية، على طول سبع قضايا تحليلية هي : الجماعة، والأخلاق، والديمقراطية، والعولمة، والقوة، والاقتصاد، والبيئة[٦٢]. فيما يلي، ونظرا لعدم توفر مساحة كافية للتطرق إليها جميعا؛ سوف نركز على الأولين، الجماعة والأخلاق؛ لكونهما أكثر القضايا تاثيرا في أجندة الدراسات الأمنية النقدية.

من بين أهم المواضيع الرئيسية التي نتجت عن النظرية الدولية النقدية هي السعي لصياغة فهم متطور للجماعة (*Community*) . هنا يأتي توظيف مفهوم الجماعة كوسيلة لإزالة القيود العالمية على السعي الإنساني للحرية والمساواة وتقرير المصير[٦٣] . حسب «لينكلايتر» ، الداعية الرئيسي لمفهوم الجماعة ، تبدأ هذه المهمة بتحليل : أولا ، الارتباط التاريخي التقليدي بين الهيمنة وعدم المساواة والجماعة السياسية المرتبطة بالدولة ذات السيادة ، وثانيا ، النظر في الأشكال البديلة للجماعة السياسية التي تروج للانعتاق الإنساني . لقد انتقد «لينكلايتر» في كتابه : **الرجال والمواطنون** (١٩٩٠) الأساس الفلسفي لـ'الخصوصية' عندما بيّن كيف أن الفكر السياسي الحديث كان لديه التزامات أخلاقية ثابتة نتيجة الانقسام العرضي التالي : المواطنين مقابل بقية الإنسانية . التوتر بين 'الرجال' و'المواطنين' ، حسب لينكلايتر ، دائما تم حلّه لمصلحة المواطنين – أو بشكل أكثر تحديدا ، أعضاء دولة معينة ذات سيادة[٦٤] .

قادت مثل هذه الحجج في العقود الأخيرة (خصوصا في عالم يشهد تدفقاً لم يسبق له مثيل للمهاجرين واللاجئين بلا وطن) إلى إثارة أسئلة عميقة حول الأسس التي يتم عبرها تقسيم وتنظيم الإنسانية سياسيا . وهكذا قادت النظرية الدولية النقدية بشكل خاص ، كما لاحظت «كيمبيرلي هاتشينز Kimberly Hutchings» ، إلى «استجواب الدولة القومية بوصفها نمطاً مرغوباً كمعيار للتنظيم السياسي»[٦٥] . كإجابة مبدئية ، الدولة ليست التنظيم السياسي المثالي ، ولكنها تبقى شراً لابد منه . فبدلا من إنكار وجود الدولة (كما في التقليد الماركسي) أو التنبؤ باقتراب زوالها (التقليد العولمي) ، يعمل

النقديون الدوليون على إثارة الانتباه إلى النقائص الأخلاقية الكامنة في مؤسسة الدولة ، ليس ككيان تنظيمي منفصل ، ولكن بتفاعلها مع اقتصاد العالم الرأسمالي .

فعلى سبيل المثال ، يشير «كوكس» إلى أن دمج النظام السياسي للدول ذات السيادة بالنظام الاقتصادي لرأسمالية السوق يعتبر عاملاً أساسياً في إنتاج الاستثناء ، بحيث تقوم مصالح طبقة معينة بعرض نفسها على أنها «عالمية» . وهكذا تكمن مشكلة دولة السيادة –حسب كوكس– في «'محددات الجماعة الأخلاقية' التي تروج للاستثناء ، وتولد الجفاء والظلم ، وانعدام الأمن والنزاع العنيف بين الدول الأنانية بفرض الحدود الصارمة بين 'النحن' و'الهم'»[٦٦] . من جهته أوضح «ريتشارد شابكوت Richard Shapcott» – بناءً على أعمال «جيل دولوز» وهابرماس – كيف تميل الجماعات إلى اعتبار الحدود السياسية للجماعة كمعطاة ، وبذلك ترفض منح الغرباء أو غير المواطنين صوتاً مساوياً في المحادثات الأخلاقية[٦٧] .

بالرغم من قيام المنظرين النقديين بطرح طيف واسع من الأشكال المحتملة للتنظيم السياسي للجماعة المجتمعية والإنسانية على حد سواء ، إلا أنهم أفردوا حيزا كبيرا من عملهم إلى نموذج الدولة السيادية ، وخاصة علاقاتها بالكيانات السياسية الأخرى ، مثل : المجتمع المدني ، والتنظيمات السياسية عبر وفوق الوطنية .

تعتبر «جينيالوجيا كوكس» حول الدولة العمل الأكثر نفوذا في هذا الصدد[٦٨] . يبني «كوكس» نظريته للدولة على فرضيتين ؛ تعكس الأولى المسلمة الماركسية – الغرامشية ، التي ترى بأن النظام العالمي مؤسس في العلاقات الاجتماعية[٦٩] . هذا يعني بأن التغييرات الملاحظة في التحولات العسكرية والجغرافيا السياسية نتيجة

للتغييرات الأساسية في العلاقة بين رأس المال والعمل . تبنى الفرضية الثانية على حجة الفيلسوف الإيطالي «غامباتيستا فيكو Giambattista Vico» التي ترى أن المؤسسات ، مثل الدولة ، منتجات تاريخية . الدولة لا يمكن أن تجرد من التاريخ كما لو أن جوهرها يمكن أن يعرف أو يفهم باعتباره قبل – تاريخي[٧٠] .

إن النتيجة النهائية لهاتين الفرضيتين هي توسيع تعريف الدولة ليحيط «دعامات البنى السياسية في المجتمع المدني»[٧١] ، حيث يجب دمج تأثير القوى الاجتماعية ، مثل : الكنيسة ، والصحافة ، ونظام التعليم ، والثقافة ، إلى تحليل الدولة باعتبار أن هذه المؤسسات تساعد على إنتاج المواقف والترتيبات والسلوكيات المتسقة مع ترتيب الدولة لعلاقات القوة في المجتمع . وهكذا تشكل الدولة (التي تشمل الأجهزة الحكومية + المجتمع المدني) ، وتعكس «النظام الاجتماعي المهيمن»[٧٢] . وعليه ، يكمن مفتاح التفكير الجديد في العلاقات الدولية في فحص العلاقة المتغيرة بين الدولة والمجتمع المدني ، ولهذا يعترف «كوكس» بأن الدولة تأخذ أشكالا مختلفة ، ليس فقط في فترات تاريخية مختلفة ، لكن -أيضا- ضمن الفترة نفسها[٧٣] .

أخلاق الانعتاق

يركز معظم المنظرون النقديون على المكوّن الأساسي للمعرفة الأخلاقية في النظرية الدولية النقدية ؛ أي : «الانعتاق *Emancipation*» . يقول ديفتاك : «إذا كان هناك شيء معين يوحد المجموعة المتباينة من العلماء الذين يشتركون في النظرية النقدية فهي فكرة أن دراسة العلاقات الدولية يجب أن توجه بسياسة إعتاقية»[٧٤] . يعتبر الاستفسار عن جذور الاستبداد إحدى المهام الرئيسية

للنظرية النقدية[٧٥] . يهتم مشروع النظرية النقدية الإعتاقي «بضمان الحرية من القيود غير المرئية وعلاقات الهيمنة وظروف الاتصال والفهم المشوّه التي تقيّد قدرة البشر على صياغة مستقبلهم الخاص»[٧٦] . بالرغم من هذا التحديد المبدئي لماهية الانعتاق ، يبقى السؤال (الانعتاق من ماذا؟) من بين المشكلات الرئيسية التي تواجه علماء النظرية النقدية الدولية في تصورهم لمعنى وحدود الانعتاق . هنا تصطف مجموعة لا متناهية من المواضيع التي ترشح نفسها كموضوع للممارسة الإعتاقية : الحاجة للتركيز على الجانب المظلم للعقل ، والعقلانية ، والعالمية ، والتأثيرات الشاملة للظلم ، والنظام الأبوي ، والتهميش ، والتمييز العنصري ، وغيرها[٧٧] ، جميعها تمثل جذور الأنساق الاستبدادية التي تتطلب معرفة وممارسة إعتاقية .

عندما قدم «لينكلايتر» في بداية التسعينيات جدول أعمال نظرية العلاقات الدولية النقدية وضع لها ثلاثة أهداف : معياري ، واجتماعي ، وبراكسيولوجي[٧٨] . تتضافر هذه الأهداف الثلاثة -حسب لينكلايتر- لتحديد وظيفة نظرية السياسة العالمية التي تتلخص في «انعتاق النوع»[٧٩] . مثل هذه النظرية لن تكون محصورة في دولة أو مجتمع معين ، ولكن تفحص العلاقات بين وعبر هذه الكيانات الاجتماعية ، وتعكس إمكانية تمديد العقلانيات والتنظيم الديمقراطي للمجتمع السياسي عبر كامل الكرة الأرضية[٨٠] . هذا يعني أنه من أجل نقد النظام الحالي للأشياء ، يجب أن تستخدم النظرية الدولية النقدية طريقة النقد التكويني بدلا من الأخلاق المجردة[٨١] . إذن ، وتأسيسا على ما سبق ، يصبح الانعتاق في مجمل أبعاده مرادفا لتجاوز النظام السائد والظروف التي أوجدت ذلك النظام .

٣.٢. إعادة تعريف الأمن في الدراسات الأمنية النقدية

أدى وصول النظرية الدولية النقدية إلى حقل الدراسات الأمنية مع بداية التسعينيات إلى صعود ما يسمى بـ: الدراسات الأمنية النقدية[٨٢]. لقد تمّ ربط مصطلح «النقدية» بحقل الدراسات الأمنية لأول مرة على يد «كين بوث»، ثم تطور لاحقا مع أعمال كيث كروز و«مايكل ويليامز»[٨٣].

بناءً على التوسيع الأفقي والعمودي في قطاعات ومرجعيات الأمن، ركز المنظرون النقديون على «الأفراد» كموضوع مرجع للدراسات الأمنية النقدية. فحسب «كروز» و«ويليامس»، أحد التحديات التي توحد النقديين الدوليين هي الرغبة المشتركة لمعالجة موضوع الأمن بتركيزه في الفرد وليس الدولة ذات السيادة: «الأمن»، يكتبان، «هو الظرف الذي يتمتع به الأفراد، ولهم الأسبقية في تعريف التهديدات ومن (أو ما) ستتضمنه»[٨٤].

بدلا من ربط أمن الفرد بأمن الدولة (كما في النظرية الواقعية)، يوضح التركيز على أمن الأفراد الأشكال التي قد يتناقض فيها هذا الأمن مع إدعاءات أمن الدولة. يؤدي جعل الأفراد موضوعا للأمن إلى فتح الكرة الصلبة للدولة، ووضعها أمام الفحص النقدي، حيث تؤدي ضرورة حماية الأفراد إلى التركيز على حقوق الإنسان الفردية، وترقية حكم القانون لحماية الأشخاص من بعضهم البعض ومن مؤسسات الدولة اللصوصية. وهكذا ينتقل التركيز إلى الأمن الشخصي بالتركيز على حقوق الأفراد ضد دولهم في مجالات مثل: الحرية من التعذيب، أو السجن الخاطئ، أو الحماية من العنف والتجريد اليومي.

يرى «كروز» و«ويليامس»، مثل« لينكلايتر»، أن التركيز على الأفراد المواطنين كمرجعية للأمن يلقي الضوء على الدينامية المركزية

في الحياة المعاصرة التي تحجب من قبل النيواقعية (*Neorealism*): كيف تأتي التهديدات إلى الأفراد، ليس من العالم الفوضوي للعلاقات الدولية أو مواطني الدول الأخرى، ولكن من مؤسسات العنف المنظم لدولهم الخاصة. كيف يصبح مذهب السيادة والأمن القومي تبريراً لاستعمال مؤسسات الدولة ضد المعارضة السياسية؛ للمفارقة، «تصبح المواطنة مصدر انعدام الأمن، وتصبح ادعاءاتها تبريرا للعنف»[٨٥].

تقودنا المقاربة الأمنية المتمركزة على الأفراد إلى ضرورة استكشاف ما دعاه «بوث» بـ: «حقائق الأمن»[٨٦]. تبنى الحقائق الأمنية عبر المسافة النقدية، أي «ممارسة 'النقد التكويني' بهدف الترويج لسياسة إعتاقية»[٨٧]. إن التركيز على الأفراد كموضوع مرجع للأمن، وتعريف المفهوم كسياسة انعتاق، واتباع منهجية المسافة النقدية، كانت اللبنات الأساسية التي قامت عليها مدرسة أبريستويث للدراسات الأمنية. حسب أنصار هذه المدرسة، يجب أن يكون موضوع الدراسات الأمنية النقدية انعتاق الأفراد من مصادر الاستبداد والبنى المجحفة القائمة في النظام السائد (الممثل في مؤسسة الدولة).

دخلت الدراسات الأمنية مع بداية الألفية الجديدة مرحلة ثورية في تاريخ الحقل. تميزت هذه المرحلة بتعدد وتنوع النظريات الأمنية التي بالرغم من اشتراكها في تبني خلفية الدراسات الأمنية النقدية، إلا أنها تباينت في مقاربتها لمفهوم الأمن. أهم هذه النظريات تلك التي جاءت كنتيجة لدخول نظريات الحوار الثالث إلى حقل الدراسات الأمنية، وهي ثلاثة: مدرسة أبريستويث (بلدة صغيرة في ويلز)، ومدرسة كوبنهاغن، ومدرسة باريس[٨٨].

فيما تعتبر مدرسة أبريستويث وكوبنهاغن استمرارية فكرية

للنظرية النقدية الدولية والبنائية الاجتماعية ، استندت مدرسة باريس على المقاربة بعد الحداثية . بدأ الحوار بين هذه المدارس مع مطلع تسعينيات القرن الماضي ، حيث أدى اشتراكها في خلفية الدراسات الأمنية النقدية إلى إنشاء ما يعرف بـ : «المقاربات النقدية للأمن في أروبا» (*Critical Approaches to Security in Europe*) ، وهي عبارة عن منتدى للعلماء العاملين في مجال الدراسات الأمنية النقدية ، يضم علماء وطلبة الدكتوراة[٨٩] ، يتبنون بشكل صريح أسس النظرية النقدية للحوار الثالث ، كما يتجلى ذلك في بيانهم التأسيسي (تحرير جماعي) :

«ماذا نقصد بـ'نقدية'؟ [..] بموجب أي مبدأ نسمح لأنفسنا ، كجماعة مترابطة ، أن يطلق علينا نقديون ؟ وما هو النقد من المنظور العام الذي نحاول جميعنا الدفاع عنه هنا؟ [..] من المنظور الكانطي إلى المثالية الانعتاقية الأدورنية وما بعد الماركسية ، من مشروع هوكهايمر إلى الموقف الفوكولي حول نظم الحقيقة ، يصبح النقد يعني تبني موقف معين نحو الطبيعة المأخوذة من الفرضيات والتصنيفات التي لا جدال فيها للواقع الاجتماعي»[٩٠] .

إن أبريستويث ليست فقط معقل أقدم قسم في العلاقات الدولية في التاريخ ، ولكن -أيضا- أقدم مدرسة نقدية في التخصص . فمنذ إنشاء كرسي وودرو ويلسون للسياسة الدولية (سنة ١٩١٩) ، كرد فعل على الحرب العالمية الأولى (لدعم أهداف عصبة الأمم أساسا) ، أصبح القسم بمثابة منبر لدراسات السلام التي عارضت بشدة التفسيرات الواقعية للسياسة الدولية (باستثناء الفترة التي تولى فيها إدوارد كار رئاسة القسم) . لقد غلب الطابع النقدي والمعياري على أفكار معظم العلماء المتخرجين من قسم السياسة الدولية في أبريستويث ، لينتقل

إلى الحقل الفرعي للدراسات الأمنية مع مطلع التسعينيات ، الفترة التي بدأت فيها محاولات جادة لإعادة تعريف الأمن من قبل مجموعة من العلماء الجدد الذين أطلق عليهم «أولي وايفر» تسمية «مدرسة أبريستويث» .

١.٣.٢. مدرسة أبريستويث للدراسات الأمنية النقدية[٩١]

يركز علماء المدرسة الويلزية على ثلاثة مباني فكرية في مقاربتهم لإعادة تعريف الأمن ، أولا ، يعتبرون الانعتاق كموضوع ومادة الدراسات الأمنية ، ثانيا ، يعتبرون الأفراد كموضوع مرجع للحقيقة الأمنية ، وأخيرا ، يسلطون الضوء على دور المؤسسة الأكاديمية في إنتاج الحقيقة/المعرفة الأمنية . تعطي هذه المباني بعدا معياريا للنظرية الأمنية ، كما تعمل كقاعدة لإعادة تعريف الأمن وفق منهجية نقدية .

الانعتاق كموضوع للدراسات الأمنية النقدية

قدم أنصار مدرسة أبريستويث مع مطلع التسعينيات نظريات أمنية موجهة بأفكار مدرسة فرانكفورت والنظرية النقدية للحوار الثالث ، أكدوا فيها بأن تركيز الواقعية على الجوانب العسكرية ، ونموذج مركزية الدولة والفهم الصفري للأمن ، ينبغي تجاوزه بمشروع تعاوني يكون موضوعه الرئيسي انعتاق الإنسان . كتب «كين بوث» ، أحد أقطاب المدرسة :

> «تبدأ الدراسات الأمنية النقدية برفض النظرية التقليدية للأمن . إنها ترفض بشكل خاص : تعريف السياسة الذي يضع الدولة وسيادتها في مركز الموضوع ؛ والسلطة الأخلاقية للدولة ؛ والاعتقاد أن الدولة ينبغي أن تكون

المفتاح الحارس لأمن الشعوب ؛ وأهمية الدراسات الاستراتيجية ، ووصف شؤون العالم 'الحقيقية' ؛ والفرضيات الضمنية في الثنائيات البسيطة الكامنة في صلب العلاقات الدولية ؛ والرؤية الارتدادية للطبيعة البشرية الواضحة في مواعظ الواقعية الكلاسيكية ؛ والهيمنة المطلقة للبنية على الفاعل الواضحة في النيواقعية ؛ والفلسفة الوضعية غير الانعكاسية ضمنا في الكثير من المناهج التقليدية في العلاقات الدولية»[٩٢] .

يرجع «بوث» جذور حقل الدراسات الأمنية النقدية إلى الحوار بين المنظرين النقديين والواقعيين ، وبالتحديد ، كنتيجة لتحدي المنظرين النقديين لمعايير وأخلاقيات الدراسات الاستراتيجية في حقبة الحرب الباردة ، والتفكير بعد ذلك في الأمن بشكل جديد في إطار الالتزام بالانعتاق (مقابل ترك القوة) ، وبفكرة الإنسانية المشتركة (مقابل أشكال ثقافية أو جماعية)»[٩٣] . ومن جهته ، يشير «واين جونز» إلى احتواء حقل الدراسات الأمنية النقدية على «كل المقاربات المعاصرة لدراسة الأمن التي لا تشترك في فرضيات ما وراء النظرية (*Metatheory*) الضيقة لدراسات الأمن التقليدية»[٩٤] .

ما هو الانعتاق؟ تعود جذور المفهوم إلى الكلمة اللاتينية (*Emancipare*) ، والتي تعني «فعل الإطلاق من العبودية أو الرعاية» ، وهو المفهوم الذي ربطه «واين جونز» بالكفاح التقدمي في التاريخ الحديث[٩٥] . رأى «بوث» -أيضا- أن الانعتاق -كنظرية وممارسة- كان دوما معرفا في الحرية من القيود ، حيث كان يهدف للكفاح ضد الجور ، والاستبداد الملكي ، والتعصب الديني ، والجهل ، وعدم المساواة . وبمرور

الوقت ، ومع تطوير جوانبه الإيجابية ، أصبح برنامجاً سياسياً له معنى مرادف لعالم أفضل (متميز بالحرية ، والتقدم ، والسيطرة على الطبيعة ، ومتابعة المساواة ، إلخ)[٩٦] .

لقد سعى أنصار مدرسة أبريستويث إلى صياغة تعريفهم الخاص لمفهوم الانعتاق بعيدا عن البناءات الإنشائية المتداولة في الاستعمالات التقليدية والثورية للمفهوم في كل من الماركسية والليبرالية وبعد الحداثية . كانت المحاولة الأولى (وربما الوحيدة لحد الآن) في مقال مرجع نشره «كين بوث» مع بداية التسعينيات بعنوان **الانعتاق والأمن** (١٩٩١) . كتب «بوث» في تعريفه :

> «الانعتاق هو تحرير الناس (أفراداً وجماعات) من القيود المادية والإنسانية ، سواء الفقر ، وسوء التعليم ، والقمع السياسي ، وهلم جرا . الأمن والتحرر هما وجهان لعملة واحدة . الانعتاق ، وليس السلطة أو النظام ، ينتج الأمن الحقيقي . الانعتاق ، نظريا ، هو الأمن»[٩٧] .

مر هذا التعريف بعملية مراجعة من قبل الكاتب[٩٨] عندما وضع ما اعتبره تعريفه الخاص للانعتاق ، كتب في صياغته :

> «كخطاب سياسي ، يسعى الانعتاق إلى تأمين الناس من ذلك الجور الذي يعيقهم على تنفيذ ما يختارون عمله بحرية ، وبشكل متوافق مع حرية الآخرين . يوفر إطاراً لثلاثة وظائف سياسية : مرسى فلسفي للمعرفة ، ونظرية تقدم للمجتمع ، وممارسة المقاومة ضد الظلم . الانعتاق فلسفة ونظرية وسياسة اختراع الإنسانية»[٩٩] .

إن قيام مفهوم الانعتاق على فكرة اختراع «الإنسانية» ينطلق من رفض «بوث» لأفكار الحتمية الشائعة في الفلسفة الغربية الحديثة ، أو

ما دعاه ببكاء روسو الشهير : 'ولد الإنسان حرا ، ولكنه مكبل بالأغلال' ؛ بدلا من ذلك يؤكد بوث «أن النوع المعروف بالإنسان ولد في الأغلال مجازيا (مثل المخلوقات الحيوانية الأخرى) ، و اخترع عبر تطور وعيه الخاص معنى أن يكون حرا»[١٠٠] .

إن ما يوّحد المنظرين النقديين هو الإجماع على ضرورة التزام دراسة العلاقات الدولية بالمشروع الإعتاقي»[١٠١] . يشتق مفهوم الانعتاق ، الذي يتبناه أنصار مدرسة أبريستويث ، من الأفكار السياسية التي تعود أصولها إلى مشروع التنوير ، حيث كان هذا المشروع مهتماً عموما بتجاوز الأشكال الماضية للظلم والاستبداد نحو تأسيس الظروف الضرورية للحرية العالمية .

يظهر الانعتاق – كما هو مفهوم من قبل فلاسفة التنوير ومنظري أبريستويث – كمفهوم سلبي للحرية ، التي تتمثل في غياب القيود الاجتماعية . هذا الفهم جلي في تعريف «ريتشارد آشلي» للانعتاق بوصفه «ضمان الحرية من القيود غير المرئية ، وعلاقات الهيمنة ، وظروف الاتصال والفهم المشوه ، التي تقيد قدرة البشر على صياغة مستقبلهم الخاص»[١٠٢] . يوحي هذا التصور بأن الانعتاق عبارة عن نوع من السعي إلى الاستقلال ؛ «ليكون حرا» ، يكتب «لينكلايتر» ، «يجب أن يكون لديه القدرة على التقرير الذاتي أو القدرة على المبادرة»[١٠٣] . هذه الغاية ، كما يضيف في موضع آخر ، مرتبطة بهدف النظرية الدولية النقدية : «أن توسع القدرة الإنسانية على تقرير المصير»[١٠٤] . وهو ما يوافقه عليه «بوث» عندما يصرح بأن «الانعتاق هو الهدف السياسي للنظرية النقدية ؛ أي ، التحرر التقدمي للأفراد والمجموعات من الأخطاء الإنسانية البنيوية والعرضية»[١٠٥] .

بتبنيهم مفهوم الانعتاق ، أعاد أنصار مدرسة أبريستويث البعد

المعياري – الطوباوي للمعرفة والممارسة الأمنية ، وذلك باهتمامهم بالأمن ، ليس كما هو في الواقع ، وإنما ما يجب أن يكون . وبهذا استبدلوا الرابطة التقليدية : الأمن – القوة – الاعتيادية ، وأحلّوا محلها رابطة جديدة : الأمن – الانعتاق – المعيارية .[١٠٦] لقد أدى تبني مفهوم الانعتاق إلى تفكيك الرابطة التقليدية بفصل الأمن عن القوة وتأسيس رابطة جديدة (معيارية) تقوم على إدراك أكمل وأكثر شمولية للأمن .

بشكل عام ، يشير ربط فكرة الإنسانية بمفهوم الانعتاق إلى قلق أنصار مدرسة أبريستويث بأمن الإنسان في كل من تجلياته الفردية والاجتماعية . حسب هذا التصور ، قائمة التهديدات المتصلة (ذات الطابع الإنساني) لن تعرف في سياق الدولة المركزية . ماعدا المشكلة التقليدية المعروفة بـ «جيران نابليونيون»[١٠٧] ، تشكل ظواهر مثل : الانهيار الاقتصادي ، والظلم السياسي ، والندرة ، والفائض السكاني ، والتنافس الإثني ، ودمار الطبيعة ، والإرهاب ، والجريمة والمرض ، تهديدات على الأفراد لا تقل خطورة عن تلك الناجمة عن الحروب التي تعرف في ذاتها كجزء من مشروع كبير للانعتاق الإنساني[١٠٨] .

الأفراد كموضوع مرجع للحقيقة الأمنية

يعتبر الفرد موضوع ومصدر الحقيقة/المعرفة الأمنية في مقاربة مدرسة أبريستويث ، وبذلك يصبح الأمن حقلا معرفيا موضوعه الفرد . فعكس أولئك الذين يرون أمن الأفراد في السياق الشامل لأمن الدولة ، يرى أنصار مدرسة أبريستويث أن أمن الأفراد لا يمكن تأطيره من منظور الأمن القومي ؛ حيث هناك العديد من الحالات تتمتع فيها الدولة بالأمن في حين يعيش الأفراد داخلها تحت ظروف انعدام الأمن

(أحيانا تكون هي ذاتها مصدره) . بالتالي ، قد يكون حصر الحقيقة الأمنية في الأفراد مضللا إذا لم يتم تصورهم خارج الدولة ، أي كأفراد في ذواتهم . ولذلك يرى أنصار مدرسة أبريستويث أن موضوع الحقيقة أو المعرفة الأمنية ليس الفرد في سياق الدولة ، وإنما الفرد **غير الآمن** في بعده الذاتي .

يؤدي وضع الأفراد في مركز التحليل الأمني إلى صعود مجموعة من التهديدات والمخاطر ذات طبيعة مختلفة ومتغيرة وبالتالي إلى قلب الأجندة الأمنية . فإضافة إلى تهديد الدولة ، يواجه الفرد مجموعة متغيرة من التحديات تمتد من العنف الجسدي ، والاضطهاد ، وتردي الوضع الصحي ، والجهل ، وانخفاض المستوى المعيشي ، والبطالة ، والتهميش ، والإهانة ، وغيرها من التهديدات والمخاطر الوثيقة الصلة بالحياة الروتينية للأفراد . هكذا يصبح أمن الأفراد عبارة عن انعتاق من مثل هذه الظروف ؛ هو كفاح مستمر ضد اللاأمن .

دور المؤسسة الأكاديمية في إنتاج الحقيقة / المعرفة الأمنية

يرى أنصار مدرسة أبريستويث أن تجاوز المنظور التقليدي للأمن يتطلب أكثر من مجرد نقد خلفية الدراسات الأمنية التقليدية ، ولكن أيضا نقد الإطار «المؤسسي» الذي أنتجت فيه . هذا يعني التحقيق في كيفية تكوين الحقل المعرفي داخل السياقات المؤسسية أي ؛ الجامعات ، والمعاهد ، ومراكز البحث ، والدوائر الحكومية ، والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية ، إلخ .

إن الحقيقة/المعرفة الأمنية -حسب منظور أبريستويث- لا تأتي من فراغ ، كما أنها ليست مجرد إقرارات أو أحكام علمية مبنية على مراقبة ظواهر معينة ؛ هي تعبر -أيضا- عن صراع أفكار ، وقيم ،

وتقاليد ، ومصالح متباينة داخل الإطار المؤسسي الذي تنتج عنه . وبالتالي ، تعريف القضية الأمنية يتم دائما بواسطة عملية جدالية وتساومية بين المنظرين داخل المؤسسة العلمية .

لقد أشارت «ريتا توراك Rita Taureck» في تحليلها لأعمال مدرسة أبريستويث إلى أن الوحدة داخل الأكاديمية حول تعريف الأمن كانعتاق هو شرط أساسي لأنصار المدرسة لاعتماد المفاهيم في العالم الحقيقي . فالانعتاق -حسب اعتقادهم- «يجب أن يبدأ من داخل الأكاديمية»[١٠٩] . وربما هو سبب نظرة الحذر والارتياب لدى مدرسة الويلزية تجاه أولئك المنظرين التقليديين الحريصين على تأمين موقعهم ومكانتهم ضمن التخصص (خاصة الواقعيين منهم) . في الاقتباس أدناه ، توضح توراك الهدف والغاية من تبني منظور أبريستويث لممارسة أكاديمية موجهة بالانعتاق ، تقول في ذلك :

> «الهدف هو تحرير الزملاء من الوعي الزائف في رؤية الأمن في الدولة والقوات المسلحة . وفي سبيل تحقيق ذلك ، يجب أن يشن التفكير النقدي للأكاديميين/المثقفين 'حرب مواقع' غرامشية ضد التيار السائد ، بالاعتماد على أمل أن (الانعتاق) هو الحجة التي ستسود . وهكذا ، يقوم المنظر النقدي ، عكس أي منظر آخر في العلاقات الدولية ، بدور نشيط لإنتاج العالم الاجتماعي الملاحظ»[١١٠] .

هناك مصدران للمعرفة الأمنية داخل المؤسسة : أولا ، التأطير العلمي ، حيث نجد أغلب الطلبة ينسجون على منوال أساتذتهم أو يتّبعون التوجه السائد . وكما كتب بوث : «كاختصاصيي أمن متخرجين [..] نحن إلى حد كبير ما يصنعه أساتذتنا»[١١١] . هكذا

نجد تقريبا كل الذين كانوا طلبة العلاقات الدولية في الستينيات نشأوا على أفكار الدراسات الاستراتيجية الواقعية التي كانت تبدو تفسيراتها للعالم مطابقة للصور التي يحملها الطلبة في رؤوسهم . يصف بوث هذه العلاقة بشكل موح : «مثلما يكون الأطفال مبرمجون لتوقع فطائر اللحم المفروم وشراب البرأندي في صباح عيد الميلاد ، حتى طلبة العلاقات الدولية في الستينيات كانوا مبرمجين لتوقع رؤية الوزراء مسرعين إلى قاعات المؤتمرات بينما الصواريخ على أهبة الاستعداد»[١١٢] .

ثانيا ، التمويل والدعم المالي . لقد أشار «والت» منذ مدة بأن انبعاث نهضة الدراسات الأمنية ترافق بالثروة . فقد كان هناك تأثير قوي للالتزام المبكر لمؤسسة فورد بتأسيس مراكز البحوث في هارفارد ومعهد ماساشوستس وستانفورد وكورنيل و مؤسسة (*UCLA*) ، إلى جانب التزامه بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية . كما أدى تزايد اهتمام الرأي العام بقضايا الأمن القومي إلى مضاعفة الدعم المالي والفني من طرف مؤسسات عديدة ، مثل : شركة كارينغي من نيويورك ، ومؤسسة فورد ، ومؤسسة ماك آرثر ، ومؤسسة جون أولن ، والأكاديمية الوطنية للعلوم ، ومقعد الثقة الخيري ، والمعهد الأمريكي للسلام ، ومؤسسة سميث ريتشاردسون ، من بين أخرى[١١٣] .

كخلاصة ، كانت مساهمة مدرسة أبريستويث في الدراسات الأمنية النقدية ثورية بكل المقاييس ؛ فقد ساعد تعريف الأمن كسياسة انعتاق ، واعتبار الفرد كموضوع مرجع ، ووضع العلاقة بين المؤسسة الأكاديمية والمعرفة الأمنية تحت المجهر ، على بناء نظرية نقدية للأمن قامت بتوسيع (بدلا من تقليص) مفهوم الأمن ، واستكشاف الإنسانية المشتركة بدلا من السيادة الوطنية ، والانعتاق بدلا من الأمننة[١١٤] . وهكذا أصبح «ما هو الانعتاق ومن يعتق؟» ، حسب

بوث ، «الأسئلة المستعجلة لطلبة الدراسات الأمنية النقدية وضحايا السياسة العالمية»[١١٥] .

٤.٢. المقاربة بعد الحداثية

يحيل مصطلح بعد الحداثية (*Postmodernism*) إلى الأعمال الفكرية لمجموعة من الفلاسفة – خاصة الفرنسيين – مثل : ميشال فوكو ، وجاك دريدا ، وفرونسوا ليوتار ، الذين اهتموا بتشريح الخطابات التكوينية التي ميزت العصر الحديث ، وفحص نتائجها على تقدم المعرفة . تعتبر بعد الحداثية في أشمل معانيها فلسفة اجتماعية ، وسياسية ، وأدبية وجمالية ، كانت قاعدة لمحاولة نقد المجتمع والأشكال العقلانية للثقافة الغربية . في شكل آخر ، هي ظاهرة ثقافية وفكرية بدأت منذ حركات العشرينات في الفنون ، وتركزت لاحقا (خصوصا منذ الستينيات) في الأعمال الاجتماعية والسياسية .

يشير مصطلح بعد الحداثية إلى حقبة العصر بعد الحديث ، أو الحركات الصاعدة كرد فعل على الحداثة ، والتي تتضمن إعادة نظر جذرية في الفرضيات الحديثة حول الثقافة ، والهوية ، والتاريخ ، أو اللغة[١١٦] . يقترب هذا المعنى من التعريف القياسي الذي قدمه «جون فرونسوا ليوتار Lyotard Jean-Francois» عندما عرفها على أنها «جحود لما بعد السرديات»[١١٧] ؛ يعني الجحود ببساطة الشك ، وتعني «ما بعد السرديات» (*metanarrative*) التأكيد بأن النظرية تمتلك أسساً واضحة لصياغة ادعاءات المعرفة التي تنطوي على ابستمولوجيا تأسيسية (*Foundational*)[١١٨] .

تبنّت بعد الحداثية موقعاً معارضاً للمشروع التنويري الذي بني على رغبة التبسيط والعلمنة ، وإخضاع القوى الطبيعية إلى السيطرة

والشرح العقلاني، وتوقع بأن تحقيق ذلك يروج للرفاهية الاجتماعية، والتقدم الأخلاقي، والسعادة الإنسانية.

عندما قدّمت فصولها إلى تخصص العلاقات الدولية مع منتصف الثمانينيات، استخدمت بعد الحداثية بوصفها إحدى نظريات 'بعد الوضعية'، أو كما دعاها البعض «العلاقات الدولية المعارضة» (*Dissident IR*) التي تدين وتنتقد العلاقات الدولية السائدة في جزئية الطبيعة غير النقدية لفرضياتها[١١٩]. لقد ارتبطت بعد الحداثية في العلاقات الدولية بأعمال منظرين نافذين مثل: «ريتشارد آشلي»، و«جيمس دير ديريان»، و«دايفيد كامبل David Campbell»، و«سايمون دالبي Simon Dalby»، و«مايكل شابيرو Shapiro Michael»، وغيرهم.

لقد قامت الدراسات بعد الحداثية بإعادة فحص العديد من القضايا التقليدية في العلاقات الدولية، على سبيل المثال؛ الأمن (ديلون ١٩٩٦، ستيرن ٢٠٠٥)، والحرب والعسكرة (دالبي ١٩٩٠، شابيرو ١٩٩٧، زيفوس ٢٠٠٢)، والاقتصاد السياسي (دي غاود ٢٠٠٥)، والأخلاق الدولية (كامبيل وشابيرو ١٩٩٩)؛ والدبلوماسية (دير دريان ١٩٩٢)؛ والمؤسسات الدولية (ديبريكس ١٩٩٩)[١٢٠]. إضافة إلى هذه المواضيع التقليدية في التخصص، تناولت هذه الدراسات العديد من المواضيع الجديدة أو بعد الحداثية مثل: المعارضة الشعبية (بليكر ٢٠٠٠)، والتدخل الإنساني (أوفرود ٢٠٠٣)، والتنمية (إيسكوبار ١٩٩٥، فيرغيسون ١٩٩٤)، وسياسة ما بعد الاستعمار (دوتي ١٩٩٦)، والمجاعة (إيدكينس ٢٠٠٠)، والسياسة البيئية (دالبي ٢٠٠٢، كولز ١٩٩٦، بينيت وشالوبكا ١٩٩٣)، والسياسة الخارجية (كامبيل ١٩٩٢)، وفض النزاع (بليكر ٢٠٠٥)،

والحدود (شابيرو وآلكر ١٩٩٦)، واللاجئين (سوغاك ١٩٩٩)، والقومية (كامبيل ١٩٩٨، شابيرو ٢٠٠٤)، والهوية (كونوللي ١٩٩١)، والمواطنة (كرويكشانك ١٩٩٩)[١٢١].

تقوم بعد الحداثية الدولية على التزام أخلاقي تعتقد أنه كان مفقوداً في تخصص العلاقات الدولية كنتيجة لانتقائيته في الاقتباس من النظرية السياسية. ولهذا السبب هي لا تشير لنفسها كمدرسة جديدة في العلاقات الدولية؛ لأنها ترفض فكرة مشروع بناء نظرية تدعي أو تحتكر حق وشرعية إنتاج المعرفة الدولية[١٢٢].

١.٤.٢. بعد الحداثية الدولية مقابل الابستمولوجيا الوضعية

مع اقتراب منتصف الثمانينيات، كان التشاؤم الفكري يستحوذ على معظم منظري العلاقات الدولية بسبب حالة الركود والتخلف التي يعيشها التخصص. رأى كثيرون أن جزءا من المشكلة يكمن في المحاولة الفاشلة لفصل الحقائق عن القيم[١٢٣]. وكرد فعل على أسباب هذا الركود بدأ العلماء في التخصص يبتعدون شيئا فشيئا عن المقاربة التجريبية، إلى غاية إعلان يوسف لابيد Yosef Lapid «زوال الوضعية - التجريبية ووعد العلوم السلوكية التراكمية»[١٢٤]. بالمقابل كتب «لابيد» بتفاؤل شديد حول «رسائل بعد الوضعية» عندما رأى أن الانشغال بـ «ما وراء النظرية» أفضل من الاعتماد على القانون أو التعميم باعتباره الوحدة الأساسية للإنجازات العلمية[١٢٥].

لقد ألقت بعد الحداثية الدولية ظلالا من الشك على الفرضية الوضعية القائلة أنه يمكن أن يكون هناك معرفة موضوعية للظواهر الاجتماعية. ومثل النقديين الدوليين، رفض منظرو بعد الحداثية فكرة وجود حقيقة موضوعية لإيمانهم بأن هذه المعرفة (إن وجدت) مجرد

معتقدات ذاتية قائمة على أوهام فكرية ، شأنها في ذلك شأن الإيمان الميتافيزيقي[١٢٦] . وهذا ما جعل بعد الحداثية -كما يشير جورج سورينسن George Sorensen وروبيرت جاكسون Robert Jakson- : «تصب ماءً بارداً على الاعتقاد بأن المعرفة يمكن أن توسع وتحسن الظروف الإنسانية أو الدولية ، كما تشكك بعمق في فكرة أن تلك المؤسسات يمكن أن تصمم من أجل عدالة وإنصاف البشرية جمعاء»[١٢٧] .

تجسّد نقد بعد الحداثية الدولية للمقاربة الوضعية في العلاقات الدولية في إعادة قراءة تفكيكية لكل من الفكر الواقعي ، النموذج المهيمن يومئذ ، والنموذج البديل للمؤسساتية النيولبرالية[١٢٨] . حيث أشار «أشلي» و«واكر» في عملهما المشترك إلى ما سمياه بـ : «كبرياء النماذج القيادية» الذي كان دوما مستمدا من تناولها ما تعتبره قضايا كبرى أو مواضيع حاسمة : «يجب أن نتطلع ، في حقل السياسة الدولية خصوصا ، إلى الصورة الكبرى ، وإلى العالمي ، وحتى إلى البطولي»[١٢٩] . ولذلك يتساءل الكاتبان حول ما يمكن أن تقوله مثل هذه الأشكال من الفكر حول مشاكل مثل : الفاقة ، والانتهاك البيئي ، أو عولمة الإنتاج؟

هذا النقد شبيه بالنقد الذي وجهته «ليلي لينغ Ling Lily» للواقعية عندما رأت أن تأكيدها على «ذريرية الكون» يحجب السمة الضيقة الموجودة في المؤسسات الغربية والوضعية المتحيزة للعلم[١٣٠] . فهي تدعي شرعية زائفة مستمدة من خطاب العلم الوضعي الذي تدعيه[١٣١] . معظم هذه الانتقادات نسجت على منوال نقد «أشلي» الشهير للواقعية فيما يتعلق بافتقارها لنظرية للدولة ، وخلوها من الإطار المعياري ، ووضعيتها اللاتاريخية ، وتغليبها البنية على العملية[١٣٢] .

نقد بعد الحداثية الدولية للوضعية لم يقتصر - فقط - على الابستمولوجيا ؛ إضافة إلى ذلك ، تركز على ثلاثة مواضيع محورية : العلاقة بين القوة والمعرفة ، واستراتيجيات التناص ، والطبيعة الإنجازية للهوية[١٣٣] .

رابطة القوة - المعرفة

تركز بعد الحداثية الدولية (مثل النظرية الدولية النقدية) على تشريح طبيعة العلاقة القائمة بين القوة والمعرفة . تأثرت معظم الأفكار حول علاقة القوة - المعرفة بأعمال «ميشال فوكو»[١٣٤] . يعارض «فوكو» الفكرة السائدة في النظريات الوضعية القائلة بأن المعرفة تظل بعيدة عن أعمال القوة ، وهو يرى -بدلا من ذلك- أن القوة هي من ينتج المعرفة ؛ كل قوة تتطلب معرفة ، وكل معرفة تعتمد وتعزز علاقات القوة القائمة . وهكذا ، لا يوجد شيء أسمه «حقيقة» موجودة خارج القوة . إن الحقيقة ليست شيئا خارجيا عن البناء الاجتماعي ولكنها جزء منه .

استخدم المنظرين الدوليين بعد الحداثيين هذه الأفكار لدراسة «حقائق» نظرية العلاقات الدولية ليبينوا أن الأفكار والمفاهيم التي تسيطر على التخصص محددة بعلاقات القوة[١٣٥] . استعمل هذا النوع من التحليل في العلاقات الدولية من قبل العديد من المنظرين بعد الحداثيين مثل : ريتشارد آشلي في تناوله لما دعاه فوكو «قاعدة اللزوم» بين معرفة الدولة ومعرفة الرجل[١٣٦] . وتقصي «ديرديريان» لحدود القوة والمعرفة في العلاقات الدولية[١٣٧] ، وعمل «مايكل رولف ترويو Michel-Rolph Trouillot» حول دور القوة في ما دعاه بـ«إسكات الماضي» في إنتاج المعرفة التاريخية[١٣٨] ، إضافة إلى عمل «سيبا

غروفوغوي Siba Grovogui» حول طقوس القوة الممارسة في إنتاج أخلاقيات الخطاب في العلاقات الدولية[١٣٩] .

يقوم نقد بعد الحداثية الدولية لرابطة القوة - المعرفة على استراتيجية بحث الجينيالوجيات (علم الأنساب) ، أي أسلوب التفكير التاريخي الذي يهدف إلى إعادة تمثيل معين للماضي ، والذي يبين ويكشف كيفية تكوين علاقات القوة - المعرفة . بشكل آخر ، هو شكل التاريخ الذي يؤرخ لتلك الأشياء التي يعتقد بأنها كانت ما بعد التاريخ ، من بينها تلك الأشياء أو الأفكار التي كانت مدفونة ومغطّاة أو مقصاة من وجهة النظر السائدة في كتابة وصنع التاريخ[١٤٠] .

الجينيالوجيا إذن مهتمة بكتابة التواريخ المضادة التي تفضح عمليات الاستثناء والتغطية من خلال إعادة سرد القصة من البداية[١٤١] . تقوم الجينيالوجيا على فكرة أنه ليس هناك تاريخ واحد كبير ، ولكن العديد من التواريخ المتشابكة والمتفاوتة في إيقاعها وسرعتها وتأثيراتها على تكوين رابطة القوة - المعرفة . إن موضوع المعرفة -حسب هذه الرؤية- يصبح مشروطاً بسياق سياسي وتاريخي ، ومقيداً بمفاهيم وأصناف معينة من المعرفة . وكنتيجة لعدم تجانس السياقات والمواقع المحتملة ، لا يمكن أن يكون هناك منظور واحد يهيمن على جميع المنظورات الأخرى ، فليس هناك «حقيقة» في ذاتها ، ولكن فقط منظورات متنافسة[١٤٢] .

ليس هناك موضوع أو حدث خارج المنظور أو قبل «القصة» . ليس المقصود بالقصة هنا إعادة تقديم الأحداث الماضية ، وإنما هي الوسيلة التي تُمنح عبرها الأحداث منزلة الحقيقة . هذا ما دعاه كامبيل بـ«سردنة الحقيقة» عندما أوضح في دراسته على البوسنة أن القصة بعد (وايت هايدن) تصبح مهمة ليس فقط لفهم ذلك الحدث ، ولكن

في تشكيله أيضا . يكتسب المفهوم طبقا لمثل هذه الأحداث منزلة «حقيقية» ليس لأنه يحدث ، ولكن لأنه يتم تذكره ، ولأنه يفترض مكاناً ما في قصة معينة[١٤٣] . في سياق متصل ، أشار ريتشارد ديفتاك أن فهم أحداث مثل الحادي عشر من سبتمبر يستوجب وضع هذه الأحداث ضمن سياقها السردي عبر إعادة إنتاجها كقصة :

> «هل من الأفضل تصورها كعمل إرهابي ، أو عمل إجرامي ، أو فعل شر ، أو عمل حربي ، أو فعل انتقام؟ هل ربما من الأفضل التفكير بها كحالة 'فاشية إسلامية' أو صراع حضاري؟ علاوة على ذلك [..] هل بدأت في ٨,٤٥ عندما تحطمت رحلة طائرة الخطوط الجوية الأمريكية رقم ١١ بالبرج الشمالي لمركز التجارة العالمي ، أو في ٧,٥٩ متى غادرت الطائرة من بوسطن؟ هل بدأت متى بدأ الجناة بالتخطيط والتدريب على الهجوم؟ أو بدأت في وقت سابق كرد فعل على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟ تبين هذه الأسئلة بأن حالة 'الحادي عشر من سبتمبر' تشكّلت -فقط- في قصة تقوم بمكاملتها مع سلسلة الأحداث الأخرى وبذلك تمنحها أهميتها»[١٤٤] .

إضفاء الطابع القصصي على الحقيقة قاد بعد الحداثيين الدوليين إلى الاعتماد على الحقائق الكامنة وراء فعل الكتابة الدولية مثل : التناص ، والسردنة ، والقراءة المضاعفة ، والتفكيك ، أو ما سمي بالعلاقات التناصية الدولية ، وهي العلاقات المؤسسة ضمن سياق إنشائي للمعنى[١٤٥] .

٢.٤.٢. ما وراء السردية والعلاقات التناصية الدولية

ينطلق بعض الحداثيين الدوليين من فكرة أن «الحقيقة» تكون دائما في «سياق» معين (اجتماعي ولغوي ونفسي . . إلخ)، وأن الممارسة النقدية لهذا السياق ضرورية لفهم مصدر وطريقة تكوين هذه الحقيقة . استند بعد الحداثيين الدوليين في استقصائهم لمصدر الحقيقة الدولية على سياقين رئيسيين هما : القصة والنص ، أو كما يسميها بعد الحداثيين العلاقات الدولية «السردية والتناصية» .

ما وراء السرديات الواقعية

يرى أنصار بعد الحداثية أن سياق الحقيقة الدولية يكمن في القصص المشكّلة لذلك السياق . إن القصة ، كما يرى فرونسوا ليوتار ، هي طريقة لتشريع المعرفة عبر التاريخ [١٤٦] . وهذا ما دفع بعد الحداثيين للمجادلة بأن الواقعيين في العلاقات الدولية اعتمدوا على القصص التاريخية لتشريع نظرياتهم ، وتأمين موقعهم المهيمن في التخصص . تعود جذور القصة الرئيسية للتقليد الواقعي إلى نسبهم الممتد من ثوسيدس إلى ميكيافيللي ثم هوبز والفلاسفة السياسيين لعصر التنوير . تقدم هذه القصة المصداقية التاريخية للواقعية لكي تبدو أكثر موثوقية .

تعتمد قصة نسب الواقعية على إهمال الصفة التاريخية للنصوص الكلاسيكية . فكما يشير «فيليب كروز دورنس Felipe Krause Dornelles» -مثلا- أن الاعتماد على تفسير ثوسيدس لمشاكل الأمن بين المدن اليونانية من أجل تفسير القضايا الدولية المعاصرة يهمل أهمية الهوية التي كانت أساسية في اليونان الكلاسيكية . فمبادئ تشكيل الأمم الحديثة في القرن العشرين قريبة من كتابات ماكس ويبر أكثر من ثوسيدس [١٤٧] . هذا ما يجعل أفكار «ثوسيدس» ليس لها

علاقة بالشؤون الدولية المعاصرة ؛ لأن سيادة الدولة كما هي معرفة في نظام الدولة الحالي لم تكن واضحة في اليونان الكلاسيكية .

كذلك بيّن «واكر» أن سياسة «ميكيافيللي» (على نقيض القراءة الكاريكاتورية التقليدية) كانت مهتمة في الغالب بفكرته عن الأخلاق ، والتي اشتهرت في كتاباته بالفضيلة (*Virtue*) . لقد كان «ميكيافيللي» مهتماً بالجماعات السياسية ومزايا المواطنة الجيدة ضمن السياق الكلاسيكي للمدينة . طبقا لـ«واكر» ، فضيلة «ميكيافيللي» في المدينة تم استثنائها من القراءات التقليدية التي راحت تؤكد -فقط- على السمة العسكرتارية المتعلقة بسياسة القوة . في رأيه ، خلق تفضيل الواقعية الاعتباطي للقراءة العسكرتارية على قراءة الفضيلة صورة خاطئة لـ«ميكيافيللي» بوصفه «عبقرياً شريراً للسياسة الواقعية»[١٤٨] .

من المهم التنويه أنه لم يكن هدف بعد الحداثيين الدوليين رفض أو إهمال دراسة «ثوسيدس» أو «ميكيافيللي» أو «هوبز» في ذاتهم ، لكن بالأحرى كان هدفهم يتمثل في اقتراح قراءة نقدية مختلفة لـ : حرب البيلوبونيز والأمير واللوياثان . فعوضا عن أن يأخذوا القصة كمعطاة أو يتبنوها من منظار سرد معين للتاريخ ، يقوم بعد الحداثيين الدوليين بالشك في أصول ونسب هذه القصة عبر إعادة بناء السياق الذي أنتجت فيه .

العلاقات التناصية الدولية

تعتبر الاستراتيجيات النصية (التناص*Intertextuality*) إحدى النقاط المشتركة لأنصار بعد الحداثية الدولية في سرد وبناء وتفكيك الحقيقة الأمنية . يقصد بالتناص تولد نص واحد من نصوص متعددة ، وهو يشير إلى تقاطع النصوص وتداخلها ، ثم الحوار والتفاعل

فيما بينها . تعتبر أعمال الفيلسوف الفرنسي «جاك دريدا» حول التناص الأكثر تأثيرا على تخصص العلاقات الدولية ، خاصة اهتماماته بقضايا الإدراج والاستثناء ضمن النصوص ، وفكرته عن المركزية الخطابية .

يرى أنصار بعد الحداثة الدولية أن استعمال الواقعيين لنصوص «ثوسيدس» و«ميكيافيللي» من أجل منح الشرعية التاريخية لنظرياتهم على حساب النظريات الأخرى يندرج ضمن ما دعاه «دريدا» بـ«المركزية الخطابية»(*logocentri*) . المركزية الخطابية هي طريقة في التفكير تعتبر محورية في الفكر المعاصر (الغربي خاصة) ، فهي نمط التفكير الذي يعمل عبر إنتاج انقسامات تصورية مثل : الداخل/الخارج ، والرجل/المرأة ، والحضور/الغياب ، والدولة/المجتمع ، والواقعية/المثالية ، إلخ .

كل انقسام من هذا النوع ليس مجرد معارضة بين مصطلحين ؛ ففي كل مجموعة من مصطلحات متعارضة (كما في المجموعة المدرجة للتو) عادة يُرى المصطلح الأول للزوج باعتباره خياراً أمثل ، ويتم تفضيله على المصطلح الثاني . بالرغم من ذلك ، المصطلح المفضل لا يستطيع العمل بدون ظله ؛ يكون له معنى -فقط- فيما يتعلق بالمصطلح 'الطيفي' الثاني[١٤٩] . إذن حتى يعمل المصطلح الأول ويظهر للوجود ، يجب أن يستثنى المصطلح الثاني . على سبيل المثال : الذاكرة لها معنى فقط في وجود مفهوم النسيان . وفي سياق مماثل ، الفوضوية والصراع يصبح لهما معنى وحضور -فقط- عبر استثناء الهيراركية والتعاون . بمعنى آخر ، كل من الذاكرة والفوضوية والصراع مطاردة بالمصطلحات المعارضة : النسيان ، والهيراركية ، والتعاون[١٥٠] .

إن الهجوم الأكثر بروزا لـ بعد الحداثية الدولية على قصص

المركزية الخطابية التقليدية تمثل في نقد انقسام الفوضوية/السيادة . تعتبر هذه الثنائية إحدى العقائد المركزية للواقعية ؛ لأن مفاهيمها حول الأمن مستندة أساسا على فكرة الدول السيادية التي تتفاعل ضمن بيئة فوضوية . تنتقد بعد الحداثية الدولية وجود الدولة السيادية ذاته ، حيث تعتبر أن فرضية الدولة كفاعل وحدوي ليس لها أساس في ذاتها ؛ لأنها توحي بأن هناك إجماعاً وتوافقاً كلياً ضمن كل دولة محققاً إما بالديمقراطية أو الحكم الاستبدادي . هذا التجانس ، تباعا ، يكتسب أهمية -فقط- عندما يوضع في معارضة مع المتباين والمتنافر للمصالح الخارجية[١٥١] .

هذا بالضبط ما عابه بعد الحداثيين على الفلسفة الحداثية التي رأوا أنها كانت دائما تنحو إلى رد ما هو متعدد إلى الوحدة . لقد كانت هذه الفلسفة دائما تحجب التناقض على المستوى النظري لتبرز الوحدة والتجانس ، أما على الجانب السياسي ، فهي دائما تبرر الوضع القائم . «هي فلسفة» ، يقول فيليب مانغ ، «رديفة للمماثل والوحدة والدولة»[١٥٢] . الواقعية ، من جهتها ، هي الفلسفة التي «تدمج» المتعدد : مجموعات المصالح والبيروقراطيات المتنافسة والجماعات الإثنية ضمن الموحد : الدولة (عوضا عن المجتمع) ، والسيادة (عوضا عن الكونية) ، والأمن القومي (عوضا عن الأمن المجتمعي أو الفردي) .

٢.٥ . إعادة مفهمة الأمن في الدراسات الأمنية بعد الحداثية

منذ دخولها تخصص العلاقات الدولية عبر الحوار المنظوري الثالث ، ساهمت المفاهيم والاستراتيجيات النقدية لـ بعد الحداثية في إعادة تصور جذري لمفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية . بوصفها برنامجاً نقدياً تفكيكياً قائماً على رفض البنى والمفاهيم المشرّعة بمنطق

النظام القائم ، عرضت بعد الحداثية مشروع دراسات أمنية معارضة . يقوم هذا المشروع على رفض الأسس الوضعية التي تقوم عليها ادعاءات الدراسات الأمنية الواقعية ، فحسب أنصار بعد الحداثية الدولية «من المستحيل التحدث أو الكتابة من موقع محايد أو متعال عن الأرض»[١٥٣] . لذلك ، وكما أشارت «برادلي كلاين Bradley Klein» ، أصبح الخطاب الواقعي للدراسات الاستراتيجية (غير المعياري والخالي من القيم كما يزعم البعض) مقاربة تكنوقراطية تحدد أسس السياسات الأمنية التي تتعالى - كمقاربة أكاديمية - فوق كل فكر نقدي[١٥٤] . كما أن هذا الخطاب المهيمن ليس بريئاً في ذاته ؛ فهو دائما مرتبط بمصلحة وقوة منتجة . «من يملك صلاحية تعريف الأمن» ، يقول «دايفيد غروندين David Grondin» ، «يملك سلطة الكتابة حول الخطابات الأمنية المشروعة ، وإجراء السياسات التي تضفي الشرعية عليها»[١٥٥] . بالتالي ، تعتبر إعادة تعريف الأمن وفق منهجية بعد وضعية خطوة ضرورية لإرساء دراسات أمنية بديلة أو بعد حداثية .

لم تتبلور معالم الدراسات الأمنية بعد الحداثية إلا في أعمال تسعينيات القرن الماضي التي قدمها علماء مثل : «واكر» ، و«كامبل» ، و«ديرديريان» ، و«دالبي» ، و«دايلون» ، ثم في السنوات اللاحقة علماء مدرسة باريس[١٥٦] . كانت الكتابات المبكرة للمنظرين بعد الحداثيين تتناول القضايا الأمنية كجزء من الأجندة البحثية لتخصص العلاقات الدولية ، وليس كمشروع بحثي مستقل[١٥٧] . وبمرور الوقت زاد اهتمامهم بالدراسة المستقلة للشؤون الأمنية كرد فعل على البيئة المتغيرة للتهديدات (ما سمي بمخاطر الحداثة) وارتباطها بالقضايا الدولية الإشكالية في الفكر الدولي الحديث مثل : العنف ، والدولة ذات السيادة ، والهوية .

العنف، والسيادة والهوية: الطبيعة المركبة للأمن

يعتبر العنف والسيادة والهوية أكثر المواضيع تناولا في الدراسات الأمنية بعد الحداثية . يرى بعد الحداثيين أن هناك علاقة تكاملية واعتمادية بين هذه القضايا . فقد أشار «كامبيل» و«مايكل دايلون Michael Dillon» في عملهما المشترك إلى العلاقة المتناقضة بين السياسة والعنف في الحداثة ؛ فمن ناحية ، يمثل العنف مصدر الجماعة السيادية (بالمعنى الهوبزي) ، ومن ناحية أخرى ، هو الظرف الذي يجب أن يحمى منه مواطنو تلك الجماعة[١٥٨] . هذه الحجة حول العلاقة العميقة والمتناقضة بين العنف والنظام السياسي فصّلت لاحقا بشكل عميق عبر «برادلي كلاين» و«جيني إيدكينس Jenny Edkins» . فبدلا من التسليم المسبق بوجود الدولة ، كما يعمل الواقعيون ، قامت «كلاين» بفحص كيفية ظهور الوحدات السياسية في التاريخ عبر قدرتها على الاعتماد على القوة لتمييز الفضاء السياسي المحلي عن الخارجي . تعتمد الدول -حسب كلاين- على العنف لتشكيل نفسها كدول ، وفي القيام بهذه العملية ، تفرض التمايز بين الداخلي والخارجي[١٥٩] .

من جهتها جادلت «جيني إيدكينس» بأنه يمكن وضع التدخل الإنساني على الطيف المقابل للعنف ؛ لأنه متواطئ مع نظام الدولة الحديث القائم على القوة والعنف السيادي . لذلك وضعت «إيدكينس» معسكرات الاعتقال النازية ومخيمات اللاجئين في خانة واحدة . جميعها -حسب اعتقادها- مصممة عبر القوة السيادية التي تريد تمديد السيطرة على الحياة . فهي ترى بأن هناك تشابهاً كبيراً بين معسكرات إغاثة المجاعة ومعسكرات الاعتقال ؛ لأنهما يعتبران مواقع القرارات الاعتباطية بين الحياة والموت ، أين يجبر عمال الإغاثة لاعتبار

الجائعين أولئك غير القادرين على مساعدة أنفسهم[١٦٠] . وهذا -أيضا- ما أكده «كامبيل» عندما جادل بأن الأشكال السائدة للإنسانية تميز الناس كضحايا عاجزين عن تمثيل أنفسهم بدون تدخل[١٦١] .

يرى بعد الحداثيين أن العنف مؤسس في وجود الدولة السيادية كتنظيم سياسي متفرد للجماعة الإنسانية ، ولكنهم لا يمنحون إهتماماً كبيراً لماهية السيادة بقدر اهتمامهم بكيفية إنتاجها وتوزيعها في نطاق مكاني . إنهم يقومون بالاستفسار بشكل خاص عن الطرق التي يقسم بها الفضاء السياسي العالمي من أجل البرهنة بأن هذا العالم لم يقسم بشكل طبيعي إلى فراغات سياسية متباينة ، كما أنه ليس هناك سلطة واحدة لتقسيم العالم . للقيام بذلك ، يتطرق بعد الحداثيين إلى مسألة الحدود[١٦٢] ؛ أي ، كيف يتم فرض ترتيب معين من الفضاء والقوة ، وما هي نتائجه؟

إن الإجابة المقدمة من قبل بعد الحداثيين على هذه الأسئلة تنص بأن النمط السائد للذاتية السياسية في العلاقات الدولية (الدولة ذات السيادة) ليس طبيعياً وغير ضروري ؛ فليس هناك سبب ضروري يقتضي أن يقسم الفضاء السياسي العالمي على ما هو عليه . إن الأكثر أهمية في هذا الصدد هو سلسلة الأسئلة المتعلقة بالحدود : كيف تشكل؟ وما هي المنزلة الأخلاقية والسياسية التي تقبل على أساسها؟ وكيف تقوم بالإدراج والاستثناء؟ وكيف تنتج النظام والعنف في آن واحد؟ من الواضح أن هذه الأسئلة ليست مهتمة -فقط- بموقع الحدود الخرائطية ، ولكن تقوم هذه الحدود الخرائطية -أيضا- بتمثيل وتحديد وتشريع الهوية السياسية . ولهذا يجمع الكثير من المحللين بأن تقسيم الحدود ليس فعلاً سياسياً بريئاً[١٦٣] . وصولا إلى هذه النقطة ، تصبح

الجغرافية السياسية في ذاتها موضع تساؤل بالنسبة للمنظرين بعد الحداثيين ؛ بالرغم من أنهم يفترضون أن جغرافيا العالم بريئة ، فإنها بالنسبة لهم ليست نتاج الطبيعة ، ولكن بدلا من ذلك هي نتاج تواريخ الصراع بين الهيئات المتنافسة على القوة من أجل تنظيم و احتلال وإدارة الفضاء[١٦٤] .

بالرغم من محاولة بعد الحداثيين فحص وكشف العلاقة الموجودة بين العنف ووجود الدولة السيادية ، إلا أنهم - كما أشار دايفيد كامبيل وويليم كونوللي William Connolly - لم يهملوا الدور الذي تؤديه الحدود ومنطق السيادة في حماية الأفراد والجماعات من الانتهاك والعنف[١٦٥] . تبقى السيادة والحدود التي تمثلها دوما مؤسسة ومصدر الأمن ، ليس فقط من التهديدات التقليدية التي تنتهك شرعيتها ، مثل تلك الناجمة عن غزو الدول الأخرى ، ولكن -أيضا- من التهديدات الجديدة (أو بعد الحداثية) التي لا تعترف بهذه السيادة مثل : الهجرة ، والجريمة ، والإرهاب ، وغيرها . تصبح السيادة هنا محدداً لهوية الجماعة ، وفي الوقت نفسه ، الضمان الرئيسي لاستمراريتها . بمعنى آخر ، تصبح السيادة كالتالي : أمننا نحن (المواطنين) مقابل أمنهم هم (المهاجرين ، واللاجئين ، إلخ) .

إن الهوية مركب أساسي للتصور بعد الحداثي للأمن ، كما أنها وثيقة الصلة بالسيادة والعنف . فعلى سبيل المثال : ناقشت الأعمال المبكرة لبعد الحداثية الدولية فكرة أن بعض الهويات الوطنية أكثر ميلا إلى الحرب والعدوان ، أو أن البعض منها مناقض أو أقل قابلية للعيش مع الهويات التي تمثل الآخر . كما انتقدت هذه الأعمال الإهمال غير المبرر لقضايا الهوية في المقاربات التقليدية للأمن ، خاصة فكرة أن الهوية (القومية بشكل خاص) أصبحت من تراث التفكير الفلسفي

الراديكالي ، ولا تخضع مظاهرها للمراقبة والمقاربة العلميتين .

بدلا من ذلك ، يرى بعد الحداثيين أن الأسئلة والأحكام المنبثقة عن الهوية والقومية لم تختفِ من المشهد الدولي أو الأكاديمي ؛ بالأحرى هي كانت -فقط- مشفرة ومجردة إلى لغة علمية . فعلى سبيل المثال : أصبحت الأحكام العنصرية العلنية حول قدرة الأفارقة على حكم أنفسهم مناقشات حول الوصاية أو شبه السيادة[١٦٦] . مثال آخر نجده في مقاربة كامبيل بعد البنيوية للحرب البوسنية وتفكيك الهوية القومية ، وهو العمل الذي يعتبر الوصف الأكثر شمولية لعلاقة الدولة والعنف والهوية[١٦٧] .

يتفق أنصار بعد الحداثية الدولية على فكرة أن الهويات السياسية لا يمكن أن توجد قبل تمايز الذات عن الآخر . إن القضية الرئيسية في سياق الدراسات الأمنية تكمن في كيفية تصور هذا «الآخر- المختلف» كتهديد أو اعتباره الخطر الذي سيتم احتواؤه ومعاقبته ، ونفيه أو استثناؤه . ومع ذلك يعترف بعد الحداثيين أنه ليس من الضروري أن تبنى الهوية السياسية ضد أو على حساب الآخر ، ولكن محادثات السيادة وممارسات الأمن والسياسة الخارجية تميل إلى إعادة إنتاج هذا التفكير[١٦٨] . علاوة على ذلك ، يجب الاعتراف بأن هذه العلاقة مع الآخر تحمل علاقة سياسية وأخلاقية ، حيث غالبا ما يتم تخصيص فضاء أخلاقي متدنٍّ للآخر فيما ينسب للذات مستوى أخلاقي وأدبي راقٍ[١٦٩] . ينتج هذا التقسيم الأخلاقي عن التقسيم الاجتماعي «الداخل/الخارج» الذي يساعد على تشكيل الفضاء الأخلاقي السيد/التابع[١٧٠] . يحدث هذا بشكل خاص في النظام الدولي الذي تعرف فيه الهوية السياسية من ناحية الاستثناء الإقليمي .

لأزيد من عقدين من البحث كانت هذه المواضيع (السيادة

والعنف والهوية) بمثابة طريق بعد الحداثية لإعادة تعريف الأمن . ولكنها لم تبلغ أعلى مراحل النضج النظري إلا مع مطلع تسعينيات القرن الماضي ، حيث استفادت من المناخ الفكري الجديد الذي أصبح يلج باطراد المشهد الأكاديمي الدولي والأوروبي بشكل خاص . خلال هذه الفترة ، أسفرت إسهامات بعد الحداثية في الحقل عن صعود مدرسة باريس التي تعتبر المقاربة بعد الحداثية للدراسات الأمنية . لقد أسست مدرسة باريس إطاراً شمولياً للأمن أتاح لها بناء جسر بين- تخصصي - لا يشمل فقط توليفة بين حقول أكاديمية مختلفة ، بل يتجاوزه نحو قطاعات وتقنيات وفواعل أمنية مختلفة .

١.٥.٢. مدرسة باريس للدراسات الأمنية

شهدت بداية تسعينيات القرن الماضي صعود الدراسات التي تركز على مواضيع الأمن الداخلي ، وممارسات الشُّرَطية (*Policing*) ، وتشكيل الحقل الأمني . تعالج هذه الدراسات الأمن كـ «تقنية الحكومة» *Technique of Government*[١٧١] ، أي ممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي باستعمال أولا ، التكنولوجيا ، مثل : كاميرات المراقبة ، وأجهزة تحديد الهوية ، والفحص القبلي ، والمراقبة عن مسافة ، إلخ . وثانيا : شبكات مهنيي الأمن (*Security Professionals*) ، وهم الخبراء في مجال الأمنين الداخلي والخارجي ، مثل : الجنود ، والشرطة ، والدرك ، والجمارك ، وحراس السجون ، وأعوان المطار ، وآخرون غيرهم .

قامت هذه الدراسات بتغيير مواقع التخصص من العلاقات الدولية نحو النظرية السياسية وعلم اجتماع الهجرة وعلم الإجرام والقانون ، كما استعانوا بمساهمات الخبراء في المجالات التي تغطي

الأمن الداخلي ، مثل : الشرطة العلمية ، والقضاة ، والمحللين النفسيين ، ومهندسي البرمجيات ، وخبراء الإنترنت ، وغيرهم . ظهرت معظم هذه الدراسات في باريس تحت إشراف الأستاذ «ديديه بيغو Didier Bigo» ونشر معظمها في مجلة (*Cultures et Conflits*) ، ومن هنا سميت بـ«مدرسة باريس» .

اهتمت مدرسة باريس بالطبيعة الجديدة والمتغيرة للعنف السياسي ؛ فبدلا من التركيز على الحرب (التمثيل الكلاسيكي للعنف) اهتمت بمستوياته الدنيا والأقل علنية مثل : الجريمة ، والتصفية ، والتعذيب ، والاختطاف ، وغيرها . كما ركزت على التهديدات الناجمة عن انعدام الأمن المجتمعي ، مثل : مشكلة الهجرة ، والجريمة المنظمة ، وظواهر الاحتجاج والشغب ، ومراقبة الحدود ونقاط العبور .

لقد أصبحت الخارطة المعرفية للأمن العالمي ، مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، ذات أبعاد متداخلة ومعقدة ؛ فقد أدت وتيرة وكثافة العولمة الأمنية غير المسبوقة إلى تصاعد فكرة عالمية «انعدام الأمن» المنسوبة إلى تطور تهديدات الدمار الشامل ، والإرهاب ، والجريمة المنظمة ، وانتشار الأوبئة ، وأعمال الشغب واللانظام . تفرض هذه العولمة الأمنية إلغاء الحدود الوطنية ، وتلزم الفواعل الأخرى في الساحة الدولية بالتعاون . كما أنها تلغي التمييز التقليدي الموجود بين ظواهر الحرب والدفاع والاستراتيجية ، وظواهر أخرى كالجريمة ، والأمن الداخلي ، والنظام العام ، وتحقيقات الشرطة[١٧٢] .

تتموضع هذه القضايا في مركز التحليل كنتيجة لدمج الأمنين الداخلي والخارجي . يؤدي إلغاء الحدود بين الداخلي والخارجي إلى تشكيل الحقل الأمني الذي يعتبره أنصار مدرسة باريس خطوة رئيسية

لإلقاء الضوء على قضايا وفواعل وحقائق أمنية جديدة كانت مهملة أو مخفية في أجندة الدراسات الأمنية التقليدية .

دمج الأمن الداخلي والخارجي: نشأة الحقل الأمني

ينطلق أنصار مدرسة باريس في إعادة تعريف الأمن بنقد التمييز التقليدي والتعسفي بين الأمنين الداخلي والخارجي . توجد أصول هذا التمييز في فكرة الدولة ذات السيادة وطريقة التنظيم البيروقراطي المرتبط بها . فطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة جعلت -حسب اعتقادهم- مفهوم الدولة (كما تصوره نظرية العلاقات الدولية) غير قادر على التكيف مع الأجواء المتوترة عبر الروابط البيروقراطية الجديدة بين مهنيي السياسة ، والقضاة ، والشرطة ، ووكالات الاستخبارات ، والعسكر . وعلى عكس ما يطالب به التيار السائد – الكتاب الواقعيون في العلاقات الدولية– ، من المستحيل أن تتفق هذه البيروقراطيات المتباينة حول المصلحة الوطنية ، أو تقوم بالالتفاف حول حكومة واحدة[١٧٣] . ولذلك يرى أنصار مدرسة باريس أن الدمج بين الأمنين الداخلي والخارجي شرط ضروري ليمارس الحقل الأمني تأثيراته ، ولإعادة اعتبار دور بعض الفواعل الأمنية التي كانت تعتبر – في ضوء التمييز التقليدي بين الأمنين الداخلي والخارجي – إما مقصاة أو خارج التخصص المهني . بعض الأجهزة الأمنية التي لم تحظَ باهتمام يذكر في الماضي (مثل : الدرك ، والجمارك ، وحرس الحدود ، وموظفي الهجرة) أصبحت الآن في قلب الحقل الأمني ؛ لأن قدراتهم الإنتاجية تبدو مناسبة لتخفيف التحديات المعاصرة .

يتوقف تشكيل الحقل الأمني على إمكانية تعريف الحدود بين الأمنين الداخلي والخارجي . ينطلق أنصار مدرسة باريس في تناولهم

لهذه الحدود باعتبارهم الحقل كمنهجية . إن الحقل عبارة عن فضاء اجتماعي متميز يشمل مواقف مترابطة ومتباينة ، أو كما يعرفه «بيار بورديو Pierre Bourdieu» : «شبكة أو ترتيب علاقات موضوعية بين المواقف»[١٧٤] . يوفر الحقل(القائم على توليف الأمن الداخلي والخارجي) للفواعل الأمنية **ساحة صراع** ، حيث تتغير مواقعهم التراتبية ، ومن ثم نشاطاتهم ، طبقا لطريقة دمج و/أو ترسيم الحدود بين الأمنين الداخلي والخارجي . يؤدي دمج كلا الأمنين إلى توسيع أنشطة الأول (الداخلي) وإضفاء الطابع المحلي على الثاني (الخارجي) . يتم توسيع أنشطة الأمن الداخلي بتصدير أساليب الشرطية إلى السياسة العالمية ، وبالمقابل ، يتم إضفاء الطابع المحلي للأمن الخارجي بإضفاء الطابع الروتيني للعمليات العسكرية في الساحة الوطنية[١٧٥] .

يعتقد «بيغو» أن الحقل الأمني لا يؤسس على ممارسة القوة أو الإكراه فقط ، ولكن يؤسس -أيضا- على قدرة الفواعل على إنتاج البيانات والمعلومات التي تبنى عليها الحقائق والاستراتيجيات الأمنية :

> «إذا أردنا محاولة أولى لتعريف تمهيدي لحقل مهنيي (انعدام) الأمن ، أو بصفة أعم لإدارة القلق ، لبدأنا بالقول أن الحقل يعتمد بدرجة أقل على الإمكانية الحقيقية لممارسة القوة ، كما في علم الاجتماع الكلاسيكي ضمن تفسيرات هوبز أو ويبر ، حيث سيعرف الحقل باعتباره وظيفة دالة على الإكراه . بل يعتمد على قدرة الفواعل على إنتاج بيانات حول هذا القلق والحلول لتسهيل إدارته ، ويتوقف -أيضا- على قدرة الناس وتقنيات إجراء أبحاثهم في هذا الموضوع المكتشف بالبيانات على المستوى الاعتيادي والروتيني ،

> وتطوير الارتباطات ، والمحات الحياة ، وتصنيف الذين يجب تحديدهم ، ووضعهم تحت المراقبة»[١٧٦] .

يعتبر دمج الأمنين الداخلي والخارجي في الخطابات والممارسات بمثابة زعزعة لاستقرار الحدود القائمة بين مؤسسات الشرطة والاستخبارات العسكرية وقوات الحدود ودوائر الهجرة . لقد أصبح الآن من المهم الاستماع إلى أصوات كل من القضاة والمحامين والمنظمات غير الحكومية المدنية[١٧٧] . هؤلاء ، بالإضافة إلى آخرين غيرهم - بوصفهم موظفين ومهنيين في المجالات المتعلقة بإدارة التهديد والقلق - أصبحوا يشكلون معالم الحقل بحكم إنتاجهم للبيانات والمعلومات المتعلقة بإنتاج الحقيقة الأمنية ، ومن ثم أطلق عليهم أنصار مدرسة باريس مهنيي انعدام الأمن (أو إدارة القلق) ، كما أفردوا لهم مساحة معتبرة من التحقيق في برامجهم البحثية .

شبكات مهنيي انعدام الأمن ومصادر إنتاج المعرفة/الحقيقة الأمنية

يعتبر مهنيو انعدام الأمن بالنسبة لأنصار مدرسة باريس بمثابة التمثيل العملي للحقل . ينتقد علماء المدرسة إهمال الدراسات الأمنية التقليدية لحقل مهنيي انعدام الأمن بالرغم من وجوده منذ زمن طويل[١٧٨] ، حيث كانت العديد من الفواعل والأجهزة والتقنيات الأمنية محجوبة عن التحقيق العلمي بالرغم من أنها كانت تمثل تقريبا المصدر الحصري والأكثر موثوقية للمعرفة/الحقيقة الأمنية . إن شبكات مهنية مثل : الدرك ، والجمارك ، وشرطة الحدود ، والشرطة الحضرية ، وشرطة مكافحة الشغب والمخدرات ، والحرس الجمهوري ، وحرس السجون ، والاستخبارات ، ومكافحة التجسس ، والحماية المدنية ، والقضاة ، والخبراء النفسيين ، وتقنيات أخرى مثل : الحماية عن بعد ،

والمراقبة عن مسافة ، وكاميرات الفيديو ، وتقنيات الاستشعار ، وأجهزة الرادار ، جميعها تمثل عنصرا هاما لتحديد ما سيتم اعتباره كتهديد أو قلق أمني .

يرجع هذا الإهمال لدور مهنيي انعدام الأمن -حسب مدرسة باريس- إلى التمييز الحقلي بين الأمنين الداخلي والخارجي ، أو بمعنى أوضح ، التمييز بين الشرطي والعسكري . في اعتقادهم يكمن سبب حجب العلاقات الموجودة بين المهنيين إلى البنية الموجودة في معرفة العلوم الاجتماعية - خاصة ذلك الإصرار على أن العلوم السياسية مهتمة فقط بالقضايا المحلية ، وأن العلاقات الدولية مستقلة بالكامل عن القضايا الداخلية . لقد قامت التخصصات التي مالت إلى تقسيم الحقل إلى قسمين - عالم الشرطة مقابل عالم الجيش - بتقليص قيمة جميع المؤسسات «الوسيطة» مثل : الدرك ، وحرس الحدود ، وموظفي الجمارك ، ورجال الإطفاء ، وغيرهم . كتب «بيغو» في ذلك :

> «عندما نكسر الانفصام بين المعرفة من الداخل والخارج ، تبدو الحدود بين عالم الشرطة والعالم العسكري أكثر نفاذا . وهكذا يمكننا أن نأخذ في الاعتبار جميع الوكالات الوسيطة مثل : حرس الحدود ، وموظفي الجمارك ، أو وكلاء الهجرة ، لنفهم بشكل أفضل الروابط الموجودة بين هؤلاء الفواعل»[١٧٩] .

يعطي دمج الأمنين الداخلي والخارجي لمهنيي انعدام الأمن فرصة تخطي الحدود الوطنية ، الأمر الذي يجعل الحقيقة الأمنية نتاج «نظام عبر الوطنية» . الطابع عبر الوطني للحقيقة الأمنية واضح في الأعمال التعاونية للشرطية عبر الحدود وممارسات تبادل قواعد البيانات

والتقنيات والخبرات الأمنية بين الفواعل والأجهزة الأمنية عبر الوطنية ، سواء في القطاع العام أو الخاص . هذا البعد عبر الوطني للممارسة الأمنية ، بينما يؤسس لشراكة أمنية اعتمادية بين الفواعل ، يؤسس -أيضا- لمفهوم تكنوستراتيجي (*technostrategic*) للأمن عبر اختزاله في تقنيات المراقبة عن مسافة وشبكات الشرطية العالمية .

الشُرَطية، والمراقبة، وأزمة الاستثنائية في اللبرالية

تعرّف مدرسة باريس الأمن كنمط للحَوكَمة (*Gouvernementalité*)[١٨٠] يختزل في ممارسة الشرطية عبر تقنيات المراقبة . ترتبط هذه الممارسة بالتوسع المتزايد لأنشطة الشرطة ، التي أصبحت تتجاوز أنشطتها التقليدية لتصل إلى الأنشطة الخارجية . ترتبط -أيضا- بتوسع دور الجيوش ، وتحولها من مهام بناء السلام وإعادة الإعمار إلى إمكانية الإشراف على تنظيم الأنشطة الإجرامية التي تمس الأمن الداخلي[١٨١] . أصبح التدخل العسكري الأوربي (في أفغانستان والعراق ، ومؤخرا في ليبيا والساحل الإفريقي) في مجال حفظ وبناء السلام يمثل شكلا من أشكال «الشرطة في الخارج»[١٨٢] . تشترك كل هذه الأنشطة في ما سمي بـ «عمليات استخلاص الأمن الداخلي في الخارج» ، حيث تسلط المراقبة على المشاريع والمجالات والأشخاص والدول الذين يعتبرون خطرا وتهديدا للأمن القومي والنظام العام . لقد سمح وصول هذه الأنشطة الجديدة بخصوصة جديدة وأكثر فردية لمنطق المراقبة[١٨٣] .

إن الأمن ليس -فقط- مرجعية ذاتية ، هو -أيضا- تقنية للحوكمة ، وبمعنى آخر ، هو القدرة على ممارسة المراقبة . لقد كان البعض (إلى وقت قريب) يصرون على الحلول التقليدية ، ويعتمدون

على المعرفة المحلية والخطط الأمنية الوطنية لمواجهة التهديدات والمخاطر. كان الاهتمام منحصراً في مراقبة الحدود وحماية السيادة، حيث كان يتم تأطير الإرهاب، على سبيل المثال، إمّا كمشكلة دفاع، أو مشكلة للشؤون الخارجية. ولكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر فرضت خطاباً مختلفاً وجديداً حول الأمن ينادي بضرورة التنسيق ضد المخاطر، عبر استراتيجية استباقية تقوم على تكثيف المراقبة المجتمعية على الأشخاص العاديين والمشتبه فيهم على حد سواء.

تتم المراقبة على مواضيع مختلفة تمتد من الأشخاص العاديين والمشتبه فيهم إلى مراقبة الأماكن العامة، والحدود، ومناطق الانتظار (في المطارات والموانيء)، والسجون، والمستشفيات، إلخ. كما تتم عبر استعمال التكنولوجيات الحديثة مثل؛ كاميرات الفيديو، وأجهزة التنصت والاستشعار، ونظم تحديد الهوية، وغيرها. تستفيد تكنولوجيا المراقبة المخصصة للقطاعات الأمنية من التطورات الحاصلة في ميادين أخرى كتسيير الموارد البشرية، وتنظيم وإدارة السوق الاقتصادية، وهكذا تعد بالمزيد من تقننة الأمن في المستقبل.

يعتبر تطور أشكال المراقبة للشركات الخاصة شكلا فعالا من أشكال المراقبة المحكمة التي تم نقلها إلى البيروقراطيات العامة، حيث تم إنشاء ما سمي بـ «تجمع المراقبة» (*Surveillance Assemblage*) الذي استعمل لاحقا من طرف أجهزة الاستخبارات[١٨٤]. لقد كانت تكنولوجيات حوسبة البيانات الشخصية، والبرمجيات التي تسمح بتخزين وتبادل ونقل البيانات الأمنية بشكل سريع، حاسمة في هذا المجال. على سبيل المثال: قام أنصار مدرسة باريس بربط هذا التطور التقني بالأشكال التقليدية للهوية من خلال تقنية إدراج الرقائق (RFID) التي أصبحت مزدهرة من خلال طلبات تأشيرات الدخول،

وجوازات السفر البيومترية، وبطاقات التعريف والهوية في بعض المجالات المحددة. هناك تركيز خاص في مدرسة باريس على كيفية تأثير خطابات حرية الحركة على الممارسات المتعلقة بمشكلة الهجرة في أوروبا، والمخاوف المروجة عبر وسائل الإعلام، والممارسات الإدارية المتنافسة لمهنيي الأمن[١٨٥].

يشكل النفوذ المتزايد لتقنيات وأساليب المراقبة تحدياً معيارياً للمعرفة الأمنية؛ فهو يهدد بتحويل المجتمع إلى ما يشبه السجن الكبير (بانوبتيكون شامل على حد تعبير فوكو). لقد امتد انتشار وتأثير تقنيات وممارسات المراقبة ليشمل إعادة النظر في العلاقة القائمة بين المراقبة وطبيعة النظام السياسي. بمعنى آخر، ترى مدرسة باريس في ممارسة المراقبة شكلاً من أشكال الاستثنائية، خاصة عندما ترتبط بمبادئ اللبرالية، إذ يعتقد أنصار المدرسة أن اللبرالية السياسية لجأت إلى العديد من الممارسات غير اللبرالية التي تم شرعنتها بادعاءات المخاطر العالمية[١٨٦].

كانت اللبرالية دوما - من الناحية التاريخية - مؤشرا ضد الاستثنائية[١٨٧]، خاصة بتأكيدها على ضرورة المساواة والعدل بين الأفراد في ممارسة الحقوق والواجبات[١٨٨]. ولكن استحالة معرفة أين يقع التهديد، ومتى وضد من؟ أدت إلى زيادة القلق حول هوية وموقع العدو؛ مما أدى إلى تزايد الغموض تجاه الشخص الذي تتوفر فيه الخصائص المرتبطة بمرتكبي العنف: جنس معين، أو جنسية، أو فئة عمرية، أو دين، أو مهنة معينة.

يرى أنصار الاستثنائية أن اللبرالية - بوصفها نسقاً للحقوق والحريات - تتيح لمرتكبي العنف فرصا كبيرة لممارسته عبر ضمان حقوق الإنسان والخصوصية الفردية، بما تحملانه من حرية التنقل

والاجتماع والمعارضة ، إضافة إلى الضمانات التشريعية مثل : عدم التنصت ، والمتابعة ، والاعتقال ، وسرية البيانات ، وغيرها . بالتالي ، فرض الإجراءات الاستثنائية يعتبر وسيلة فعالة لحماية المجتمع اللبرالي ، وهو ما يبرر استعمال طائفة عنيفة من الممارسات غير اللبرالية ، بما في ذلك الاحتجاز دون محاكمة ، والانتقاص من حقوق الإنسان ، والتواطؤ في التعذيب ، وتقليص الحريات المدنية ، وأمننة الهجرة[١٨٩] .

كتقييم عام ، استطاعت مدرسة باريس والدراسات الأمنية بعد الحداثية إدخال العديد من المفاهيم والأدوات التحليلية الجديدة إلى حقل الدراسات الأمنية ، كما ساهمت بشكل حيوي في إعادة تعريف الأمن . المساهمة الأهم تمثلت في تصور المفهوم في إطار الممارسة الشرطية ، أو بمعنى أشمل ، ممارسة الحوكمة . لم يعد الأمن مجرد الحماية من التهديدات الموضوعية ، ولكن عملية مستمرة من المراقبة والسيطرة المجتمعية ، تنعكس في الخطابات الأمنية والمنطق التكنوستراتيجي المرافق لها . وبهذا قامت مدرسة باريس بتحويل الأمن من موقع «دفاع» يتمثل في الحماية من التهديد ، إلى موقع «هجوم» ، حيث يتم توقع واستباق التهديد عبر ممارسة المنطق التكنوستراتيجي على الأشخاص المشتبه فيهم أو المصادر المحتملة لانعدام الأمن .

٢.٦. المقاربة البنائية في الدراسات الأمنية

تعتبر البنائية أكثر النظريات إثارة للاهتمام والجدل في العقود الأخيرة ضمن تخصص العلاقات الدولية . وبالرغم من أنها تعتبر في بعض الأحيان بمثابة مقاربة جديدة ، إلا أنها في الحقيقة منهجية قديمة

يمكن إرجاع جذورها على الأقل إلى القرن الثامن عشر إلى كتابات الفيلسوف الإيطالي «غامباتيستا فيكو» . ولكنها نظرية دولية حديثة العهد نسبيا ، حيث استعمل مصطلح البنائية (Constructivism) لأول مرة في تخصص العلاقات الدولية من طرف «نيكولاس أوناف Nicholas Onuf» في كتابه (عالم من صنعنا (١٩٨٩))[١٩٠] . ولكن لم يكن هذا الكتاب يومئذ مرشحا محتملا لإعادة تشكيل طريقة التفكير في العلاقات الدولية ، ولم ترشح البنائية لمنزلة مقاربة جديدة حتى إصدار «ألكسندر وانت Alexander Wendt» مقالته الشهيرة بعنوان (الفوضوية ما تصنعه الدول (١٩٩٢)) ، ونشر «فريديريك كراتوشويل Kratochwil Friedrich» و«جون راغي» عملهما حول التذاتانية ، وهي الأعمال التي أثبتت جاذبيتها إلى الكثير من الباحثين[١٩١] .

يوافق العديد من المنظرين أن البنائية هي ثمرة تطور النظرية النقدية للحوار الثالث في ثمانينيات القرن العشرين[١٩٢] ، كما يصنف رواد البنائية أنفسهم بشكل صريح كمنظرين نقديين ، ويرجعون جذورهم الفكرية إلى النظرية الاجتماعية النقدية ، لا سيما نظريات «أنتوني غيدنز» ويورغن هابرماس» و«ميشال فوكو» وأسلافهم مثل : «ماركس» و«نيتشه» . البنائية بالنسبة لهؤلاء المنظرين جزء من «عائلة» واسعة من النظريات الدولية النقدية التي تضم بعد الحداثية ، والماركسية ، والنسوية ، وغيرها[١٩٣] .

ومثل جميع هذه النظريات النقدية ، تبنت البنائية إبستمولوجيا «ضد – وضعية» ، حيث رفض منظروها إمكانية صياغة تعميمات شبه القانون التي تبرر العلم الوضعي للسياسة الدولية[١٩٤] . وبدلا من إصدار إدعاءات «كبرى» حول حقيقة العالم ، تقدم البنائية ادعاءات

تجريبية «صغيرة» وتفسيرات عرضية وجزئية حول المواضيع التي تتولى التحقيق فيها[١٩٥] .

البنى الاجتماعية والعناصر المثالية

يتقاسم البنائيون مجموعة من الفرضيات الأساسية بشأن العالم الاجتماعي والسياسي . أهم هذه الفرضيات أن السياسة العالمية «مبنية بشكل اجتماعي» ، وتتضمن هذه الفرضية فكرتين أساسيتين : أولا ، أن بنية السياسة الدولية اجتماعية وليست مادية كلية ؛ ثانيا ، تقوم هذه البنى بتمثيل وتشكيل هويات ومصالح الفواعل وليس سلوكها فقط[١٩٦] . إضافة إلى ذلك ، تتكون هذه البنى من العناصر المثالية مثل : الهوية ، والأفكار ، والقواعد ، والمعايير ، والمعتقدات ، والثقافة ، والرموز ، وغيرها[١٩٧] .

يتفق البنائيون -أيضا- على أن الفواعل والبنى يشكلان بعضهما البعض بشكل متبادل (*mutually constitutive*)[١٩٨] . فعلى عكس الأنطولوجيا النيواقعية ، التي ترى أسبقية البنية على الفاعل ، وبعض أنواع النيولبرالية ، التي ترى أسبقية الفاعل على البنية ، يجادل البنائيون بأنه ليس هنالك أسبقية لأحدهما على الآخر ، وإنما هما يكوّنان بعضهما البعض بشكل متبادل عبر العملية (*Process*) .

البناء الاجتماعي للسياسة العالمية

ينطلق البنائيون من فكرة أن السياسة العالمية مبنية بشكل اجتماعي . فبينما يعتقد النيواقعيون بأن البنى تصنع -فقط- من توزيع القدرات المادية ، يعتقد البنائيون بأنها تصنع -أيضا- من العلاقات الاجتماعية . تمتلك البنى الاجتماعية ثلاثة عناصر تكوينية هي :

المعرفة المشتركة ، والمصادر المادية ، والممارسات .

أولا : تعرف البنى الاجتماعية بالمعرفة المشتركة (الفهم والتوقعات) التي تشكل الفواعل في الدولة ، وتحدد طبيعة علاقاتها (التعاونية أو التنازعية) . المعضلة الأمنية (*Security Dilemma*) ، على سبيل المثال ، بنية اجتماعية مكوّنة من الفهم التذاتاني الذي تكون فيه الدول مرتابة من بعضها البعض ما يجعلها تتبنى فرضية «أسوأ الحالات» فيما يتعلق بنوايا الآخرين ، وكنتيجة لذلك تعرف مصالحها في حدود العون الذاتي (*Self-Help*) . بالمقابل ، تعتبر الجماعة الأمنية (*Security Community*) بنية اجتماعية مختلفة مكونة من المعرفة المشتركة التي تأتمن فيها الدول بعضها البعض لحل النزاعات بدون حرب[١٩٩] .

ثانيا : تتضمن البنى الاجتماعية المصادر المادية (مثل الذهب والدبابات) ، ولكن تكتسب هذه المصادر المادية معنى للفعل الإنساني -فقط- عبر بنية المعرفة المشتركة . فالدول ، على سبيل المثال ، تتصرف بشكل مختلف تجاه الأعداء مقارنة بالأصدقاء ، قياسا إلى معنى التهديد الذي يشكلونه لها . فالقوة العسكرية لكندا أو بريطانيا لها معنى مختلف لدى الولايات المتحدة مقارنة بالقوة العسكرية الروسية أو الكوبية ، على الرغم من تشابه أوضاعهم «البنيوية» . يتوقف تأثير توزيع القوة (المادية) على التفاهمات والتوقعات التذاتانية حول «توزيع المعرفة» التي تشكل مفاهيمنا عن الذات وعن الآخر[٢٠٠] .

ثالثا : لا توجد البنى الاجتماعية في رؤوس الفواعل ولا في القدرات المادية ، ولكن في الممارسات . «توجد البنى الاجتماعية

-فقط- في العملية»[٢٠١] . فالحرب الباردة مثال على بنية المعرفة المشتركة التي حكمت علاقات القوى العظمى لأربعين سنة ، ولكنها انتهت فعليا بمجرد توقف هذه القوى عن التصرف وفق هذه القاعدة .

أهم توضيح للبناء الاجتماعي للسياسة العالمية نجده في معالجة «وانت» لاستراتيجية العون الذاتي وسياسة القوة في الفوضوية . حسب اعتقاده هذه المفاهيم ليست نتاج البنية أو تقع خارج تفاعل وحداتها (كما ترى النيواقعية) ، وإنما هي مبنية بشكل اجتماعي ، وهي عبارة عن مؤسسات وليست سمات أساسية للفوضوية . يقول «وانت» في تصريح مشهور :

> «إنني أجزم أن العون الذاتي وسياسة القوة ليست نتاجاً منطقياً أو سببياً للفوضوية ، وإذا كنا نجد اليوم أنفسنا في عالم العون الذاتي ، فهذا يرجع إلى العملية وليس للبنية . ليس هناك 'منطق' للفوضوية بمعزل عن الممارسات التي تنشيء وتجهز بنية من الهويات والمصالح بدلا من أخرى ؛ البنية ليس لها وجود أو قوة سببية بمعزل عن العملية»[٢٠٢] .

الفوضوية -حسب وانت- لا تعرف بالضرورة بالعون الذاتي أو سياسة القوة ، أو غيرها من عناصر البنى المادية (توزيع القدرات) ، وإنما تعرف أساسا بالتفاهمات التذاتانية بين الفواعل (توزيع المعرفة) ، أو كما لخصه في بيانه الشهير : «الفوضوية ما تصنعه الدول»[٢٠٣] .

العناصر المثالية[٢٠٤]

يتفق معظم البنائيين -أيضا- على أن البنى (الاجتماعية) مكوّنة من العناصر المثالية وليس المادية فقط . يعتقد الماديون أن المجتمع منظم أساسا عبر القوى المادية ، وهي خمسة : ١) الطبيعة البشرية ٢) المصادر الطبيعية ٣) الجغرافيا ٤) قوى الإنتاج و٥) قوى الدمار . تمارس هذه العوامل تأثيرها عبر طرق مختلفة : عبر السماح لنا بالتلاعب بالعالم ، وبتشجيع بعض الفواعل على أخرى ، وبدفع الناس نحو العدوان ، وبخلق التهديدات ، وهكذا[٢٠٥] .

في المقابل ، يعتقد المثاليون أن المجتمع منظم عبر بنية الوعي الاجتماعي ، أو ما دعاه «وانت» بتوزيع الأفكار أو المعرفة . أحيانا تكون هذه البنية المشتركة بين الفواعل على شكل معايير وقواعد أو مؤسسات . تمارس البنية الاجتماعية تأثيرها عبر طرق مختلفة : تشكيل الهويات والمصالح ، ومساعدة الفواعل على العثور على الحلول المشتركة للمشاكل ، وتعريف توقعات السلوك ، وتشكيل التهديدات ، وهكذا . على سبيل المثال : بالرغم من أن تقاطب النظام الدولي يعتبر مهما في فهم العديد من الظواهر (مثل : درجة الاستقرار ، وتردد الأزمات ، وأنماط التحالف ، وغيرها) ، إلا أن أهميته تعتمد على ما إذا كانت أقطاب النظام أصدقاء أو أعداء ، الأمر الذي يعتبر وظيفة الأفكار المشتركة[٢٠٦] .

إن العنصر المحوري للبنائية هو تركيزها على العناصر المثالية ؛ كيفية تشكيلها وإدراكها وممارسة تأثيرها . تتخذ هذه البنى العديد من الأشكال مثل : الثقافة ، والهوية ، والتفاهمات ، والمعتقدات ، والأفكار ، والقواعد ، والمعايير ، والمعاني ، والرموز ، والقيم ، والصور الذاتية والجماعية التي يتقاسمها عامة الناس . تمارس هذه العناصر

المثالية تأثيرها عبر مساعدة جماعة معينة من الناس على إدراك أنفسهم كأمة أو جنسية معينة ، وتصورهم لبلدهم كدولة مستقلة أو ذات سيادة ، وفكرتهم عن أنفسهم بأنهم مختلفون عن الشعوب الأخرى من الناحية الثقافية أو الدينية أو العرقية ، وإحساسهم بتاريخهم وتقاليدهم ومعتقداتهم المشتركة .

بالرغم من أن هذه العناصر المثالية غير مرئية في طبيعتها ، إلا أن ذلك لا يعني أنها غير موجودة . حيث يرى البنائيون أن وجود مثل هذه الكيانات الاجتماعية (غير الملاحظة) له ما يبرره إذا كان بإمكانها إنتاج تأثيرات جديرة بالملاحظة أو قابلة للتلاعب عبر الفواعل الإنسانية[٢٠٧] . فبالرغم من أننا لا نرى الهوية أو المعايير بالعين المجردة (تماما مثل الجاذبية) ، إلا أننا نستطيع الحكم على وجودها من خلال تأثيرها ونتائجها الملاحظة في الظواهر أو في سلوك الفواعل . بالمقابل ، القدرة على ملاحظة العناصر المادية لا يعني وجودها كحقائق ، فكما كتبت «مارتا فينيمور Martha Finnemore» و«كاثرين سيكينك Kathryn Sikkink» : «المواد ليس لها واقع ، ولكنها توجد فقط لأن الناس يعتقدون أنها موجودة بشكل جماعي والتصرف وفقا لها»[٢٠٨] . إذن ، إذا كانت الطبيعة غير المرئية للعناصر المثالية لا تلغي وجودها ، فإن القدرة على رؤية العناصر المادية لا يعني أنها موجودة .

الهوية

تقوم الهوية بترسيم الحدود بين الذات والآخر ، وهي عبارة عن ذلك البعد الوشائجي الذي يشكل ما يميز فرداً أو مجموعة عن الآخرين ، وما يعطي لوجودهم دوراً ومعنى معيناً . «تؤدي الهويات» ، كما يصرح «تيد هوف Ted Hopf» ، «وظائف ضرورية في المجتمع :

تخبرك من أنت ومن الآخرين»[٢٠٩] . وبالتالي هي ترسم الحدود بين «نحن/ الذات» و «هم/ الآخر» ، بحيث تصف معايير السلوك الملائم تجاه أولئك الذين يعتبرون كجزء من «النحن» ، وتجاه أولئك الذين يعتبرون من «الآخر»[٢١٠] .

إضافة إلى تعريف الذات ، تقوم الهوية -أيضا- بتشكيل المصالح والأفعال . يقول «وانت» : «الهويات قاعدة المصالح»[٢١١] ، فالفواعل الدولية لا تملك مصالح مستقلة عن السياق الاجتماعي ؛ لأنهم يعرفون مصالحهم عبر عملية التفاعل . لذلك تعتبر الهوية عاملاً أساسياً في تشكيل المصالح . على سبيل المثال : طريقة تعريف الفواعل أو الوحدات لهويتها كفاعل دولي يلتزم بدور عالمي أو إقليمي معين (قطب ، موازن ، حيادي ، راعي سلام) يعتبر أمرا حاسما في تعريف وتشكيل مصالحها بناءً على الهوية التي أحالها إليها ذلك الدور . فطريقة تعريف سويسرا لهويتها كدولة حيادية ، والصين كدولة تعديلية ، والولايات المتحدة كدولة الوضع الراهن ، تحدد -بدون شك- الطبيعة المختلفة لمصالح كل دولة قياسا إلى الدور الذي تلعبه في السياسة الدولية ، وذلك بناءً على الهوية التي تضعها لنفسها[٢١٢] .

بهذا المعنى ، تقوم الهوية بتقرير وتوجيه السلوك أو الفعل الاجتماعي انطلاقا من تقريرها لماهية المصالح التي تعكس تلك الهوية . هكذا تصبح فكرة تشكيل الهوية للمصالح ، كما يرى البنائيون ، متغيّراً سببياً أساسياً لتفسير الظواهر الدولية ، خاصة تلك التي لا تستطيع المقاربات المادية والعقلانية تفسيرها . على سبيل المثال : أشار «أودي كلوز Audie Klotz» إلى أنه لا يمكن تفسير وضع العقوبات الدولية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا دون الإشارة إلى كيفية مراعاة مصالح الدول المهيمنة ، ولا سيما مصلحة

الولايات المتحدة التي جرى إعادة تعريفها في الثمانينات[٢١٣] . استخدم «وانت» هذه الفكرة -أيضا- لفهم ممارسة العون الذاتي في ظل الفوضوية[٢١٤] ، كما استخدمها «راي كوسلوسكي Rey Koslowski» و«فريديريك كراتوشويل» لإبراز تاثير التفكير الجديد في الاتحاد السوفييتي على نهاية الحرب الباردة[٢١٥] .

تعتبر هوية الدولة وكيفية تشكيلها محل اهتمام العديد من الباحثين البنائيين ؛ حيث هناك إجماع كبير على الدور الذي تؤديه البيئة الثقافية الدولية في تشكيل هوية الدولة . على سبيل المثال : يرصد «رونالد جيبرسون Ronald Jepperson» ومعاونوه ثلاثة تأثيرات للبيئة الثقافية الخارجية على هوية الدولة ، وبالتالي ، على مصالح وسياسات الأمن القومي[٢١٦] : أولا ، قد تؤثر هذه البيئة على فرص بقاء هذه الدول ككيانات في المقام الأول . إن الاعتراف بالسيادة القانونية في المجتمع الدولي ، كما أشار «روبرت جاكسون« و«ديفيد سترانغ David Strang» ، مكّن الدول الضعيفة من البقاء على قيد الحياة[٢١٧] . فالمجتمع الدولي يؤدي دورا مهما في تشكيل هويات مختلفة بحكم الاعتراف بشرعيتها وقبولها لعضوية المنظمات الدولية ، التي غالبا ما تقتصر على الدول . كما أن الاعتراف الدبلوماسي الجماعي من قبل أعضاء المجتمع الدولي يمنح الدول شرعية تحتاجها في تأمين وجودها ، خاصة تلك الدول الضعيفة من حيث القوة المادية[٢١٨] .

ثانيا ، يمكن أن تغير البيئة الثقافية الطابع الشكلي للدولة في النظام بمرور الزمن . فحتى أواخر القرن التاسع عشر كان ينظر إلى الحرب باعتبارها ممارسة فاضلة لقوة الدولة ، أما اليوم فقد تغيرت المعايير والعوامل الداخلية ، بحيث قامت بترويض النزوات العدوانية لكثير من

الدول . أخيرا ، قد تؤدي البيئة الثقافية إلى بعض الاختلافات في طبيعة الدولة ، فمثلا : بعد الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة مختلفة من سياسات الهوية في ألمانيا واليابان انتهت بخلق هويات «دول تجارية»[٢١٩] مختلفة بشكل جذري مع الطبيعة العسكرتارية لألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية .

المعايير

يرى بعض الباحثين أن إثبات وجود المعايير يعتبر الامتحان الرئيسي للمقاربة البنائية ، فقد أشار «ثيو فاريل Theo Farrell» إلى وجود مشكلتين منهجيتين في المقاربة البنائية للدراسات الأمنية : إثبات وجود المعايير ، وتوضيح تأثيرها على النتائج السلوكية . تأتي هذه المشكلة (كما سبقت الإشارة إلى ذلك) من المنزلة الأنطولوجية لما هو قابل للملاحظة . هنا يرى البنائيون أنه بالرغم من عدم إمكانية ملاحظة المعايير ، إلا أنها تمتلك وجوداً موضوعياً . حسب فاريل «المعايير ببساطة ليست مجموعة أفكار داخل رؤوس الناس [..] هي بالأحرى الاعتقادات المشتركة الموجودة 'هناك' في العالم الحقيقي»[٢٢٠] .

قدّم البنائيون العديد من الأمثلة على الدور الذي تؤديه المعايير في السياسة الدولية . فعلى سبيل المثال : بيّن «كوسلوسكي وكراتوشويل» أن نهاية الحرب الباردة لا يمكن أن تفهم بعيدا عن التأثير الجوهري للمعايير ؛ فقد جاءت نهايتها بقرار «غورباتشوف» إلغاء مذهب بريجنيف ، وعلى نقيض التفسيرات النيواقعية ، لم يكن هذا القرار مدفوعا بالقيود النظمية ، ولكنه كان نتيجة اختيار سياسة خارجية تعكس التطورات الحاسمة في السياسات الداخلية لأوربا الشرقية

والاتحاد السوفيتي . هكذا أدى قرار «غورباتشوف» إلى إعادة تكوين النظام الدولي بتغيير المعايير الجوهرية لسياسة الكتلة السوفييتية ، وبالتالي القواعد التي تحكم علاقات القوى العظمى (٢٢١) .

وفي ذات السياق ، بيّنت «مارتا فينيمور Martha Finnemore» أن نمط التدخلات الإنسانية الأخيرة يثير قضية ما هي المصالح التي يمكن أن تحققها الدول من خلال التدخل . وجدت «فينيمور» أن أهداف التدخل في معظم الحالات التي درستها لا تُعرّف بالمبررات الجيوستراتيجية أو الاقتصادية . إذن لماذا تتدخل الدول؟ ، تتساءل «فينيمور» . إن نمط التدخل ، كما تجيب بنفسها ، لا يمكن أن يفهم إلا عبر السياق المعياري المتغير الذي يحدث فيه . تبيّن دراسة «فينيمور» أن التغييرات في سلوك التدخل تتفق مع التغيرات في المعايير المتّفق عليها بين الدول بشأن الغايات والوسائل المناسبة للتدخل العسكري . تحديدا ، أدى تغير الفهم المعياري حول من يستحق الحماية العسكرية ، وطريقة تطبيق هذه الحماية ، إلى تغير سلوك ومصلحة الدولة تبعا لذلك . لهذا السبب يعتبر السياق المعياري مهماً ؛ لأنه - كما تجادل فينيمور - يبني مفاهيم المصالح (٢٢٢) .

كما أشار «ريتشارد برايس Richard Price» و«ينا تانينوايلد Nina Tannenwald» إلى أن مفهوم الردع التقليدي (المستند على الحساب العقلاني) لا يكفي وحده لتفسير عدم استخدام الأسلحة النووية ؛ حيث جادل الكاتبان بشكل مقنع أنه «يجب أخذ العناصر المعيارية بعين الاعتبار في تفسير سبب بقاء هذه الأسلحة عاطلة عن العمل» (٢٢٣) .

إجمالا ، لا تقتصر العناصر المثالية -فقط- على الهوية والمعايير ، وإنما هناك العديد منها مثل : الثقافة ، والقواعد ، والمعاني ، والرموز ،

والقيم ، والمعتقدات ، والأفكار ، وغيرها ، التي تؤدي نفس الدور في تشكيل هوية ومصالح الفواعل ، وتمارس تأثيرها عبر الممارسة التذاتانية .

٢.٧ . إعادة تعريف الأمن في الدراسات الأمنية البنائية

يتفق البنائيون على تصور الأمن كبناء اجتماعي يعني أشياء مختلفة في سياقات مختلفة . «الأمن» ، تقول «ريتا توراك Rita Taureck»: «يبنى بشكل اجتماعي وتذاتاني» (٢٢٤) . كما تعتبر الهوية والمعايير الفرضية الأساسية المشتركة للمقاربة البنائية للأمن (٢٢٥) . ويتصور البنائيون الأمن كموقع للمفاوضات والتحدي في الوقت نفسه ؛ هو موقع مفاوضات بين القادة السياسيين والمشاهدين المحليين بشكل خاص ، وتحدٍّ بين الفواعل الذين يحملون تصورات مختلفة حول ما يعتبر تهديداً وما يعتبر آمناً . وبدلا من تصور الأمن في مستوى النخب السياسية ، يشير البنائيون إلى أهمية دعم الرأي العام والجماهير في حدوث التغيير في خطاب وممارسات السياسة الخارجية الأمنية (٢٢٦) .

تعتبر البنائية أكثر النظريات النقدية للحوار الثالث مساهمة وتأثيرا في الدراسات الأمنية النقدية . وكما صرّح «إدوارد كولوزيج Edward Kolodziej» ببراعة : تتركز «القيمة المضافة» للبنائية كمنهج لفهم الأمن في تحدّيها للمدارس الفكرية الأخرى ، ولادعاءاتها الخاصة حول المعرفة (٢٢٧) . زاد تأثير المقاربة في الدراسات الأمنية مع تبني العديد من الباحثين الأوروبيين (خاصة العاملين في معهد كوبنهاغن) للأنطولوجيا البنائية في إعادة تعريف الأمن ، مشكلين بذلك أهم مدرسة في الدراسات الأمنية النقدية .

١.٧.٢. مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية

تقتبس مدرسة كوبنهاغن بشكل كبير من المقاربة البنائية ، خاصة في تصورها الأمن كبناء اجتماعي ، والتركيز على هوية الفواعل وكيفية تشكيلها لمصالحهم الأمنية . تمثل المدرسة أعمال علماء مثل : «باري بيوزان» ، «أولي وايفر» ، و«جاب دي وايلد Jaap de Wilde» ، و«مورتن كيلستروب Morten Kelstrup» ، و«بيير ليميتر Pierre Lemaitre» ، و«ليني هانسين» ، وغيرهم من طلبة الدكتوراة الأصغر سنا ممن كانوا يعملون في معهد أبحاث السلام في كوبنهاغن . يعتبر «بيل ماك سويني» أول من صنف هؤلاء العلماء معا عند استعماله للمرة الأولى تسمية 'مدرسة كوبنهاغن'[٢٢٨] .

بدأت معالم المدرسة بالتبلور مع بداية التعاون بين «باري بيوزان» و«أولي وايفر» كنتيجة لقيام كليهما بمزج التفكير الواقعي بعد البنيوي مع الابستمولوجيا البنائية[٢٢٩] . استفاد «وايفر» من توسيع «بيوزان» للقطاعات الأمنية بنقل التركيز من القطاع العسكري (الأمن القومي) إلى القطاع المجتمعي (الأمن المجتمعي) كرد فعل على الأجندة الأمنية الصاعدة حينئذ ، فيما استفاد «بيوزان» من مقاربة «وايفر» بعد البنيوية للأمن وإعادة تعريفه للمفهوم في إطار الممارسات الخطابية للفواعل الأمنية .

من الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي

ارتفعت مع مطلع التسعينيات الأصوات التي ترى أن تركيز الأمن في الدولة ذات السيادة أصبح مناقضا للبيئة الدولية الصاعدة بعد نهاية الحرب الباردة ؛ فالتهديد لم يعد موجهاً إلى بقاء واستقلال الدول كما كان في السابق ، وإنما إلى الجماعات الاجتماعية مثل : الأقليات ،

والمهاجرين ، واللاجئين ، وغيرهم من الفواعل تحت الوطنية . فقد أدى ظهور الصراعات العرقية والدينية في الجمهوريات السوفييتية السابقة والبحيرات العظمى ، إضافة إلى تزايد الضغوط المجتمعية التي يسببها التدفق المستمر للمهاجرين في أوروبا ، وانتشار الإرهاب داخل الدول التي كانت تعتبر آمنة نسبيا ، كل ذلك أدى إلى صعود خطاب أمني مختلف يركز على أمن المجتمع بدلا من الدولة . ينطلق هذا الخطاب من نقد فكرة 'الدولة الحارس' التقليدية في الفكر السياسي ، ويرى أن الدولة في كثير من الأحيان تكون هي نفسها مصدر التهديد . ففي كثير من الحالات ، تشكل عملية شراء الأسلحة وتجميع القوة ، أو خطر الحرب المحتملة ، تهديدا لأمن المواطنين أكثر من العدو الأجنبي المفترض[٢٣٠] .

يشير هذا التفكير إلى تحوّل هام في رؤية السيادة كمؤشر للحماية ؛ فالأسلحة النووية اليوم تعتبر التحدي الأساسي للدولة ؛ لأنها تنفي (في ظل وجود الجماعات الإرهابية والمتمردين) فكرة أن يكون النظام السياسي هو الكيان الوحيد الذي يمكنه أن يحتكر قدرة ممارسة العنف داخل أراضيه . اختراع المتفجرات النووية ، كما يقول «دانيال ديودني Daniel Deudney» ، حوّل كرات البلياردو الصلبة إلى كرات من البيض . فالدول اليوم ، حسب رأيه ، تحتكر القدرة على شرعنة العنف ، ولكنها لا تملك القدرة على احتكاره[٢٣١] .

لقد قادت مثل هذه الأفكار إلى مزيد من التمييز بين أمن الدولة المستند على **حماية السيادة** وأمن المجتمع المستند على **حماية الهوية** ؛ الأمر الذي أدى بأنصار مدرسة كوبنهاغن إلى اعتبار **'المجتمع'** -كموضوع- مرجعاً للأمن مستقلاً بذاته ومقابلات للدولة ، واعتبار **'الهوية'** -كقيمة- موضع تهديد مقابل للسيادة .

نجد مصدر هذا التمييز في النقد الذي وجهه «وايفر» إلى مقاربة «بيوزان» الخماسية للقطاعات التي رأى أنها قد أصبحت مقاربة غير مقبولة كسياق للأمن المجتمعي (*Societal Security*)[٢٣٢] . ولذلك اقترح إعادة صياغة نظرية «بيوزان» الأصلية ، ليس إلى خمسة قطاعات من أمن الدولة ، وإنما إلى ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع . وهكذا يبقى الأمن المجتمعي دائما قطاعاً من أمن الدولة ، ولكن أصبح الآن -أيضا- الموضوع المرجع للأمن . يكتب «وايفر» في ذلك :

> «[نحن] لا نريد الأمن المجتمعي الذي يؤدي إلى فهم أمن الدول قياسا للمجتمعات المكوّنة لها ، [نحن] . . نقترح بأن يعاد تصور حقل الأمن من حيث ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع . بالنسبة لأمن الدولة القيمة النهائية هي السيادة ، أما بالنسبة لأمن المجتمع فقيمة الهوية . كلا الاستعمالين يدل على البقاء . إذا فقدت الدولة سيادتها تزول كدولة ؛ والمجتمع الذي يفقد هويته تسوده مخاوف من أنه لن يكون قادرا على البقاء نفسه»[٢٣٣] .

يرجع أنصار مدرسة كوبنهاغن أسباب هذا التحرك إلى وجود العديد من الجماعات التي لا تتناسب (سواء جغرافيا أو سياسيا أو كليهما) مع الدول القائمة . لهذا السبب ، يشير «وايفر» وآخرون إلى أن الأمن المجتمعي مهم في حد ذاته ؛ لأن الجماعات (التي لا تملك دولة) تعتبر -أيضا- حقائق سياسية هامة ، وردود أفعالها على التهديدات ضد هويتها ستكون ذات مغزى سياسي[٢٣٤] .

إن مصدر هذه الازدواجية يكمن -أيضا- في النمو المطّرد لتقسيم العمل بين الدولة والمجتمع ؛ فأصوات المجتمع نفسه تصف أعضاءه

كمدافعين عن هوياتهم المعلنة ، في حين تمضي الدولة في متابعة جدول مستقل للدفاع عن سيادتها . مع هذا ، يرى «وايفر» أن السبب الأعمق المؤدي لهذه الازدواجية قد يكون التوجه نحو انحلال نظام الدولة نفسه ، ما قد يعني انحلالاً مقابلاً لمنطق الدولة الحارس المرتبط بنموذج السيادة الويستفالية ، وانتقال قدرة ممارسة العنف الشرعي أو المنظم إلى أطراف أخرى جديدة . هذا التطور قد يبيّن الأهمية المتزايدة لـ«(اللا)أمن المجتمعي» ، أي الحالات التي تشعر فيها مجموعات كبيرة داخل المجتمع بأنهم مهددون في هويتهم من جرّاء الهجرة والاندماج أو الاستعمار الثقافي ، وبذلك يستعدون لمحاولة الدفاع عن أنفسهم[٢٣٥] .

المعضلة الأمنية المجتمعية وآلية الدفاع المجتمعي[٢٣٦]

تعتبر «المعضلة الأمنية المجتمعية» إحدى أكبر مصادر اللاأمن المجتمعي لدى مدرسة كوبنهاغن . وهي تعني أن المجتمعات يمكن أن تواجه العمليات التي تؤدي إلى نفس نوع التفاعل السلبي للمعضلة الأمنية بين الدول[٢٣٦] . تنشأ معضلة الأمن المجتمعي عندما تؤدي جهود إحدى الجماعات لزيادة أمنها المجتمعي (تعزيز هويتها) إلى إشاعة الخوف في الجماعات الأخرى ، ما يدفعها بدورها إلى زيادة أمنها المجتمعي ، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة بين الجماعات ، حيث تؤدي المساعي إلى زيادة الأمن إلى إنقاصه في النهاية .

يعود السبب في حدوث هذه المعضلة إلى أن دافع الأمن لدى جماعة معينة (خاصة الأقلية) يمكن أن يكون كبيرا لدرجة أنه ينتج سلوكاً شبه إبادي تجاه الجماعات المجاورة . السبب الأساسي للمعضلة الأمنية المجتمعية – حسب باري بوسن Barry Posen – هو تسييس الإطار السوسيوتاريخي ؛ يعتبر استخدام التاريخ أنجع طريقة متاحة

لمجموعة معينة لتقييم النتائج الهجومية للجماعات الأخرى في الإحساس بالهوية : هم ينطلقون من الكيفية التي تصرفت بها المجموعات الأخرى في المرة الأخيرة ، وما إذا كان هناك سجل للأنشطة العسكرية الهجومية من الطرف الآخر؟ يجد «بوسن» أن الظروف الكامنة وراء هذا التقييم توحي بأن هذه الجماعات من المحتمل أن تعتبر جيرانها خطيرين[٢٣٨] .

يعتبر «تماسك» الجماعة وسيلة ضرورية للدفاع ضد الاعتداءات المحتملة من الجيران ، ويحتمل أن تكون الجهود الرامية لتعزيز التماسك مثمرة لحماية هوية الجماعات . تحقيق هذا التماسك يتم عادة عبر توحيد الجماعة في مواجهة التهديد الخارجي ، سواء كان جماعة أخرى أو الدولة ذاتها . كما يتم الدفاع عن الجماعة ضد التهديدات الموجهة إلى هويتها بتعزيز التماسك والهوية الثقافية للجماعة كاستجابة دفاعية[٢٣٩] . ويمكن القيام بذلك عن طريق استخدام الوسائل الثقافية لتعزيز التماسك والتميز المجتمعي ، وضمان أن المجتمع يعيد إنتاج نفسه بفعالية[٢٤٠] . وكما يشير «وايفر» ، الثقافة يمكن الدفاع عنها بالثقافة ، وإذا كانت إحدى الهويات مهددة سيكون الرد المحتمل هو تعزيز الهويات القائمة[٢٤١] .

الأمننة ونزع الأمننة: الأجندة الجديدة للدراسات الأمنية

ظهرت نظرية الأمننة (إضفاء الطابع الأمني) *Securitization* لأول مرة في أعمال «أولي وايفر»[٢٤٢] ، وأصبحت برنامج بحث قيادي في الأجندة البحثية لمدرسة كوبنهاغن[٢٤٣] . تستند النظرية على فكرة أن الأمن أولا ، ممارسة تذاتانية ؛ أي أن تعريف التهديد لا يقتصر -فقط- على الجوانب المادية الملموسة ، مثل : السلاح ، وسلوك

الاعتداء ، وغيرها ، وإنما التهديد علاقة اجتماعية في الأساس ، لا يظهر إلا بظهور «علاقة العداء» . ثانيا ، ممارسة خطابية ؛ أي أن اعتبار فاعل أو قضية معينة كتهديد يعود أساسا لطريقة **التكلم** عنها من طرف الفواعل الأمنية أو الجمهور . وهكذا يصبح الأمن نتاج الخطابات المتداولة والمهيمنة في المجتمع ، التي تقرر ما يعتبر تهديداً وما يعتبر أمناً . يكتب «وايفر» :

> «ما هو الأمن؟ بمساعدة نظرية اللغة يمكن أن نعتبر الأمن كفعل خطابي . حسب هذا الاستعمال ، الأمن ليس إشارة تحيل إلى شيء ملموس ؛ الكلام في ذاته هو الفعل»[٢٤٤] .

إن الأمن -حسب هذا التعريف- لا يعني -فقط- غياب التهديد الفعلي (المادي أو الملموس) ، ولكن -أيضا- أن تكون الخطابات السائدة في المجتمع خالية من عمليات «الأمننة» . تعني الأمننة بكل بساطة إعطاء الصفة الأمنية إلى قضية لم تكن تعتبر كقضية أمنية . بالتحديد ، هي تعريف بعض الفواعل والقضايا كتهديدات أمنية بالرغم من أنها لم تكن كذلك قبل التكلم عنها بطريقة أمنية .

لنأخذ مثالاً إرشادياً لعملية الأمننة حالة الجالية المسلمة في الولايات المتحدة . فبعد أن كان يعتبر أعضاء هذه الجالية قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر مواطنين أمريكيين متساوين في الحقوق والواجبات ، أصبح ينظر إليهم بعد ذلك التاريخ كتهديد محتمل للأمن القومي الأمريكي ، وجرى ربطهم بالإرهاب . وبالرغم من أن المسلمين ليسوا تهديدا للأمن القومي الأمريكي من الناحية الفعلية ، إلا أن انتشار الخطابات داخل المجتمع الأمريكي ، التي تتحدث عن صراع الحضارات والحروب الصليبية ، وتتكلم عن المسلمين بوصفهم جماعات

دينية متطرفة ورجعية وناقمة على أمريكا ؛ جعلتهم يعتبرون كتهديدات أمنية .

إن مشكلة الهجرة في أوربا مثال آخر لطريقة عمل الأمننة . ففي السابق كان ينظر إلى المهاجرين في أوربا كمواطنين أو عمال مقيمين ؛ وبالتالي كانوا يعتبرون كنسيج طبيعي من المجتمع . ولكن مع تزايد المشاكل المرتبطة بهذه الفئة ، مثل : عدم اندماجهم الكامل في المجتمعات المستقبلة ، وتدني المستويات المعيشية والتعليمية لهذه الفئة ، وتركّزها في ضواحي وهوامش المدن ، وتزايد معدلات الجريمة والجنوح فيها ، ثم ارتباطها المتردد بالإرهاب ؛ كل هذا جعلها تتحول إلى تهديد لهوية واستقرار المجتمعات المستقبلة ، خاصة مع صعود التيارات القومية المتطرفة (في فرنسا وهولندا والدانمارك) التي لم تتردد في إعلان العداء للمهاجرين (خاصة العرب منهم) .

أمننة المسلمين والمهاجرين[٢٤٥] يمكن أن تمتد إلى العديد من الفواعل والقضايا ، مثل : قضايا البيئة ، والعنف ضد النساء والأطفال ، والتمييز العنصري ، والشذوذ الجنسي ، وصراع الأجيال ، وغيرها من القضايا التي كانت ترى في السابق كظواهر طبيعية ، أو على الاقل ، مشاكل اجتماعية قبل أن يتم تأطيرها كتهديدات أمنية (أمننتها) .

تحديد المشكلة الأمنية: أفعال الكلام والبناء اللغوي للأمن

إن وجود مشكلة أمنية يوحي بشكل بديهي بوجود تهديد . فالجنوح والمخدرات والعنف وغيرها تعتبر آفات اجتماعية ، ولكن عندما ننظر إليها كمشكلات أمنية نعطيها منزلة مرادفة للتهديد . هكذا تنطلق الأمننة من تحديد المشكلة الأمنية ، بمعنى آخر ؛ ما هي القضية أو الفاعل الذي سوف يعتبر كتهديد فعلي أو محتمل؟

يتم تحديد المشكلة الأمنية من طرف الدولة (صاحب السلطة) ؛ حيث تمتلك النخبة الحاكمة القدرة والمصلحة لوصف فاعل أو قضية معينة كتهديد أمني . فعلى سبيل المثال : امتلك المحافظون الجدد (النخبة الحاكمة في أمريكا إبان إدارة بوش الابن) القدرة والمصلحة لأمننة المسلمين عبر ربطهم بالتهديدات الإرهابية ، كما أصبح من السهل تحديد مصلحة النخب الأوروبية التي تكرر بين فينة وأخرى ربط المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لأروبا بقضية المهاجرين .

اذن تصبح المشكلة (كيفما كانت) قضية أمنية متى تكلم عنها أولئك الموجودون في دائرة السلطة ، وهذا ما يضفي طابع الانتقائية على الأجندة الأمنية ؛ حيث تقوم نخب الدولة بتعريف بعض الفواعل كتهديدات أمنية حسب مصالحها وغاياتها الشخصية ، كما تعالج بعض القضايا كمشكلة أمنية لإعطائها صيغة الأولوية ، ورفعها إلى قمة الأجندة الأمنية للدولة ، حيث يعترف وايفر بأن التعريف الأساسي للمشكلة الأمنية يقوم بتغيير مواقع جميع القضايا الأخرى .

الأمننة لا تتم عبر النخبة الحاكمة فقط ، إذ يعتبر تدخل المجتمع شرطاً ضرورياً لحدوثها . ولكن إذا كان أصحاب السلطة (الدولة) قادرين على أمننة قضية معينة عبر التكلم عنها ، كيف يستطيع المجتمع أن يتكلم أو ينتج خطابا إذا كان لا يتوفر على مؤسسات التمثيل الرسمي مثل الدولة؟ هل يمكن لأي شخص أن يتكلم باسم المجتمع ويدّعي بأن هناك مشكلة أمنية موجودة فعلا؟ يجيب «وايفر» على هذه الأسئلة بقوله أنه «ليس المجتمع نفسه هو الذي يتكلم ، وإنما المؤسسات أو الفواعل داخله»[٢٤٦] . وبالتالي يصبح من لديه القدرة على التكلم أمنيا (من ناحية الأمن) داخل المجتمع (الجماعات ، والنخب ، والأفراد ، إلخ) ، لديه القدرة على أمننة قضية معينة . وهكذا تصبح

الأمننة نتاج الخطاب السائد داخل المجتمع ، أو بالضبط ، نتاج الكلام الناجح حول قضية معينة .

الحالة الاستثنائية والأجندة الخفية للأمننة

لماذا تحدث الأمننة؟ ترتبط إجابة هذا السؤال بما يسمى «الحالة الاستثنائية» . إن أمننة فاعل أو قضية معينة تمنح أصحاب السلطة الحق في استعمال الإجراءات الاستثنائية للتعامل معها . وبذلك تنتقل القضية من مجال «السياسة العادية» *normal politics* حيث تسود القواعد الديمقراطية إلى عالم سياسة الطوارئ حيث يتم تعليق العمل بهذه القواعد[٢٤٧] .

حسب هذا المنطق تعتبر أمننة المسلمين في الولايات المتحدة مجرد ذريعة أو مبرر استعمله المحافظون الجدد لنقل قضيتهم من السياسة العادية – حيث يتم التعامل معهم وفق الإجراءات الديمقراطية وقواعد المساواة التي يمنحها لهم الدستور الأمريكي (حق المواطنة) – إلى عالم السياسة الاستثنائية والاضطرارية حيث يتم تعليق القواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان لتبرير وشرعنة استعمال الإجراءات الاستثنائية ضد المشتبه فيهم مثل : المراقبة المستمرة ، والتنصت ، والتفتيش العلني ، والاستجواب الدوري ، والإيقاف قيد التحقيق ، وغيرها . تقدم الأمننة –أيضا– في دولة ديمقراطية مثل فرنسا (تضع ثالوث العدل والحرية والمساواة شعارا للجمهورية) مبرراً لاستعمال الإجراءات الاستثنائية غير الديمقراطية ضد المهاجرين كالمراقبة الدورية ومنع وتقييد التنقل ، والحجز المكاني ، وسحب الجنسية ، والطرد (الإبعاد) ، وحتى السجن في بعض الحالات . تكون مثل هذه الممارسات غير الديمقراطية محرمة في ظل السياسة العادية ،

حيث يتمتع جميع المواطنين بحقوق دستورية متساوية ، وبالتالي لا يمكن استعمالها إلا في حالة جعل القضية حالة استثنائية ونقلها إلى سياسة الطوارئ .

يعتمد منظرو مدرسة كوبنهاغن على أعمال «كارل شميت Carl Schmitt» حول الحالة الاستثنائية لتفسير حدوث الأمننة . بالنسبة لـ شميت ، يتضمن جوهر السياسي تكوين القرار حول العدو : «تتحول كل الأشكال النقيضة ، الدينية والأخلاقية والاقتصادية أو غيرها ، إلى نقيض سياسي إذا كانت قوية بما فيه الكفاية لتجميع البشر فعليا وفق الصديق والعدو»[٢٤٨] . حسب «شميت» ، تشكل المعارضة السياسية بين الصديق والعدو أكثر الانقسامات تطرفا ، حيث «تصبح الخصومة ملموسة كلما أصبحت سياسية واقتربت من النقطة الأكثر تطرفا ، وهو التجمع الصديق – العدو»[٢٤٩] .

يقوم «كارل شميت» في تعريفه للسيادة بقلب الويبرية التقليدية ، حيث يعرفها على أنها القوة الشرعية للحكم . لقد رأى «شميت» بأن بناء النظام عبر فعل استثنائي لا يمكن أن يقوم على المبادئ القانونية ، وبالتالي عرَّف السيادة على أنها الشخص الذي يمكنه إعلان حالة الاستثناء ؛ أو كما وضعها في عبارته الشهيرة : «السيادة هي التي تقرر حالة الاستثناء»[٢٥٠] .

بهذا يمتلك صاحب السيادة الحق في تعليق الإجراءات الديمقراطية وفرض حالة الاستثناء مادام يرى أن هناك تهديداً فعلياً أو محتملاً للمجتمع . وبهذه الطريقة تصبح الأمننة ، حسب مدرسة كوبنهاغن ، عملية «دعوة واستجابة» : يقوم صاحب السيادة بتعريف مشكلة معينة كقضية أمنية ، وعندئذ يجب أن يستجيب الجمهور بالموافقة عليها لإضفاء الشرعية على التدابير الاستثنائية أو الطارئة . إذا لم يتحقق هذا

المستوى من القبول ، قد يكون مصير الأمننة **الفشل**[251] .

نزع الأمننة

كما رأينا ، ميل الساسة إلى أمننة المزيد من **القضايا ليس** شيئا إيجابيا للمجتمع ؛ حيث يهدد بتقليص الحريات ، **ويشيع** التمييز ، ويعيق القواعد الديمقراطية . ولهذا السبب ينتقد **أنصار** مدرسة كوبنهاغن صياغة القضايا من الناحية الأمنية ، **حيث يؤكد** «وايفر» ضرورة النظر إليها كشيء سلبي : «كفشل في التعامل مع قضايا السياسة العادية»[252] . ولهذا يدعو «وايفر» إلى استراتيجية معاكسة تتمثل في نزع الأمننة (*Desecuritization*) أو تدمير الأمن (*Unmaking security*) ، حيث تعود القضايا المؤمننة من الحالة الاستثنائية إلى السياسة العادية ليتم التعامل معها وفق القواعد الديمقراطية . «نزع الأمننة» ، يكتب وايفر ، «سيكون أكثر فعالية من أمننة المشاكل»[253] . وكما يضيف في موقع آخر : «من المرجح أن تؤدي دراسات الأمننة إلى اهتمام خاص بالاستراتيجيات التي تجهض أو تحبط الأمننة بدلا من تلك التي تسعى لحل المشاكل الأمنية القائمة»[254] .

يقترح موقف مدرسة كوبنهاغن من نزع الأمننة - أو ربما أكثر دقة ، موقف وايفر بشأنها - ثلاثة خيارات ممكنة بخصوص كيفية حدوثها (أي نزعها أو تدميرها) . يتمثل الخيار الأول ببساطة في عدم التطرق إلى المشكلات أو القضايا عبر المصطلحات الأمنية . أما الثاني فيفضل - بمجرد أمننة القضية - إبقاء الردود تحت المستويات التي لا تولد معضلات أمنية . وأخيرا ، تحريك القضايا الأمنية إلى الوراء نحو السياسة العادية[255] .

يتطلب نزع الأمننة في سياق الأمن المجتمعي - حسب مدرسة كوبنهاغن - ضرورة الحفاظ على الهوية في نطاق «أفعال الكلام» المؤسسة في السياسة العادية . فعندما تعتبر المخاوف الأمنية المجتمعية ضمن المفهوم اللاحق للأمننة ، يصبح الدفاع عن (حماية / إعادة) الهوية المجتمعية بمثابة الخطاب المتوفر لتأمين الفاعل . وبالتالي ، الأمننة داخل القطاع المجتمعي محددة بتعريف «نحن و هم» ، أي الحفاظ على هويتنا مقابل هويتهم . على هذا النحو يتطلب نزع الأمننة في القطاع المجتمعي لغة الحفاظ على الهوية الجماعية بشكل إصدار أفعال كلام خالية من الاستثنائية[256] .

ارتباطا بهذا التصور المجتمعي للأمن ، وعلى غرار وايفر ، قدم «جيف هيوسمانس Jef Huysmans» ثلاث استراتيجيات لنزع الأمننة عبر التركيز على قضية الهجرة : الاستراتيجية الموضوعية ، والاستراتيجية البنائية ، والاستراتيجية التفكيكية . تقوم الاستراتيجية الموضوعية على أساس الهدف التقليدي الذاتي - الموضوعي لمفهوم الأمن ؛ حيث ستحاول إقناع الشعب بأن المهاجر ليس مشكلة أمنية ، وتعلم المواطنين أن المهاجرين لا يمثلون خطراً ، فهم لن «يلتهموا وظائفنا» ، ويمكن أن يساهموا في ثروة المجتمع[257] .

أما فيما يتعلق بالاستراتيجية البنائية ، فإن الغرض لا يكمن في تحديد إذا كانت القضية تهديدا أم لا ؛ الهدف بالأحرى فهم كيف تعمل عملية الأمننة . بمعنى آخر ، يكون التأكيد هنا على البناء الاجتماعي وانعدام الأمن - «كيف يصبح المهاجرون» - كما يوضح هويسمانس - «جزءا من مسرحية الأمن»[258] .

أما الاستراتيجية التفكيكية فتفترض أن الأمن ليس دراما ينظر إليها من الخارج (كما في البنائية) ، ولكن من الداخل : فهو/هي قصة

الراوي ، ذكرا كان أم أنثى ، الذي يفترض **أنه يخبر قصة** بطريقة معينة ، ويساهم في إنتاج وإعادة إنتاج **العالم الاجتماعي** . تبنى هذه الاستراتيجية على مبدأ رواية قصة تتناول العالم[٢٥٩] . **وبهذه الطريقة** يتم نزع الطابع الأمني بسرد قصة المهاجر وليس **سرد مسرحية** الأمن : «المهاجر ليس مجرد مهاجر ، ولكن شخص ما **بهويات متعددة** ، امرأة ، ومعلم ، وميكانيكي ، وأب ، إلخ ، المهاجر **يعتبر مجرد شخص** مثلنا مثله ، مثل أحد المواطنين»[٢٦٠] .

يتضح من الفقرات السابقة تفضيل مدرسة كوبنهاغن (ووايفر بشكل خاص) لعملية نزع الأمننة ، ولكن بالرغم من ذلك بقيت هذه الاستراتيجية غير مفسرة بشكل كاف ومفتوحة للتأويل»[٢٦١] . تكمن المشكلة الرئيسية في تعريف منظري المدرسة لماهية السياسة العادية ؛ فبالرغم من أنهم اقترحوا أن السياسة العادية المتبناة في إطار الأمننة هي الديمقراطية الليبرالية[٢٦٢] ، إلا أن السياسة العادية تبقى بدون تعريف في إطار المدرسة[٢٦٣] . هذا ما جعل محاولات تدمير الأمننة تتعامل مع الفهم المزدوج للسياسة العادية : السياسة كحالة عادية (هدف النظام الاجتماعي – السياسي) ، والسياسة كمعيارية (المبادئ والمفاهيم الأخلاقية التي يمكن أن تحوّل الوضع الراهن)[٢٦٤] . لقد قاد هذا التناول «المعياري» للسياسة إلى فتح ثغرة في الإطار النظري للأمننة تدفقت عبره العديد من الانتقادات التي وجهها لها من أصبحوا يعرفون بـ«منظري الأمن المعياريين»[٢٦٥] ، خاصة فيما يتعلق بكتابة وتكلم الأمن .

ما بعد الأمننة: المعضلة المعيارية لكتابة وتكلم الأمن

بالنسبة للعديد من المنظرين ، أفعال الأمننة ونزع الأمننة «سياسية» بالدرجة الأولى ؛ وبالتالي تقع خارج نطاق الأمننة «النظرية» . تبيّن هذه الحقيقة بأن نظرية الأمننة ليست سياسية من ناحية **المحلل** ، لكنها بدلا من ذلك **أداة نظرية** للتحليل يمكن أن يتتبع عبرها المحلل حوادث الأمننة ونزع الأمننة . «نظرية الأمننة» ، تقول توراك ، «لا تمكّن وحدها المحلل من قول ما يجب على الأمن أن يكون/لا يكون [..] تريد نظرية الأمننة أن تجيب على السؤال – ماذا يعمل الأمن؟ وقليلا ما بعد هذا»[٢٦٦] .

وفقا لهذا التصور ، نظرية الأمننة ليست سوى أداة نظرية تسهل على المنظر تحليل الأمن ، وليست برنامج عمل يهدف إلى نزع الأمننة أو استعادة السياسة العادية . هنا تصبح الرؤية المعيارية أكثر وضوحا عندما تقاس بالأسئلة التي تريد الأجندة البحثية الإجابة عنها ، إذ تريد نظرية الأمننة أن تجيب على السؤال الوضعي : ماذا يعمل الأمن؟ بينما يريد منظرو الأمن المعياريون الإجابة على السؤال المعياري : ما يجب أن يعمله الأمن ؟[٢٦٧]

لقد قاد هذا السؤال المعياري بعض الباحثين ، وعلى رأسهم «هويسمانس» ، إلى انتقاد نظرية الأمننة كونها (كمقاربة تحليلية) لا تعطينا استراتيجية لتجاوز حدوثها ، ولكن بدلا من ذلك تكرس ديمومتها عبر طريقة تكلم وكتابة الأمن . في هذا الصدد يعتقد «هويسمانس» أن التطرق إلى قضايا الهجرة كمشكلة أمنية للمجتمع يشمل تعبئة مؤسسات معينة مثل : الشرطة ، ونوع خاص من المعرفة (معرفة الأمن) ، والتوقعات المتعلقة بالتبادلات الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع . يستنتج هويسمانس من هذا التفسير أن «التكلم

والكتابة حول الأمن ليس بريئاً ؛ هو يحمل دوما مخاطر المساهمة في فتح فرصة للتعبئة الفاشية أو الأيديولوجية»[٢٦٨] . فعندما يتم طرح السؤال المعياري من قبل من يتكلمون أو يكتبون الأمن بصيغة ما يجب أن يعمله الأمن ، قد يشكل ذلك معضلة معيارية . يكتب «هويسمانس» في ذلك :

«إذا كان المؤلف يقيّم أمننة الهجرة بشكل سلبي ، فإنه يواجه مسألة كيفية الكلام أو الكتابة عن أمننة الهجرة دون أن يساهم في مزيد من الأمننة بإنتاج هذه المعرفة ذاتها . هكذا تشمل المعضلة المعيارية كيف أكتب أو أتكلم عن الأمن ، عندما تخاطر المعرفة الأمنية في إنتاج ما يحاول المرء تحاشيه وانتقاده : أمننة الهجرة ، والمخدرات ، إلخ»[٢٦٩] .

يطلق «هويسمانس» على هذه الوضعية اسم «المعضلة المعيارية لتكلم وكتابة الأمن» ؛ بعبارة أخرى ، العملية التي يقوم فيها المحلل عند التكلم أو الكتابة بشكل أمني بتنفيذ فعل الكلام المؤمنن . هذا يعني أن المحلل في الكتابة (التكلم) حول حقيقة اجتماعية معينة يكون مسؤولاً جزئياً في المشاركة في تكوين هذه الحقيقة عن طريق نص هذا الواقع وإعادة إنتاجه . يعتبر هذا النقد ، بالنسبة لأنصار مدرسة كوبنهاغن ولمعظم المحللين ، مهم وجدي ؛ لأن المدرسة «تعيد إنتاج الأمن عندما تصف كيفية عمل عملية الأمننة»[٢٧٠] .

يكمن السبب الأساسي في حدوث المعضلة المعيارية -حسب هويسمانس- في طريقة تصور العلاقة القائمة بين اللغة والأمن ، والجلية في محاولة «وايفر» لدمج واقعيته النيوكلاسيكية بالبنائية الاجتماعية[٢٧١] . فالمعضلة المعيارية لا تحدث من فراغ ، إنها النتاج

المباشر لتفسير الأمن كبناء اجتماعي . ولهذا يرى «هويسمانس» أن علماء البنائية الاجتماعية ، الذين ينتقدون أمننة معينة مثل : الهجرة ، يواجهون السؤال التالي : «كيف يمكنني تفسير المشاكل الأمنية في المنطقة المجتمعية بالطريقة التي أقلل فيها من مخاطر تكرار نفس الأمننة على المنطقة ؟»[٢٧٢]

ينتقد «هويسمانس» مدرسة كوبنهاغن في طريقة تصورها لدور اللغة في تكوين المعرفة الأمنية . اللغة ، كما يؤكد ، ليست مجرد أداة تستخدم للكلام عن حقيقة العالم الخارجي ، بل هي القوة التي تقوم بدمج العلاقات الاجتماعية . تعتمد الطريقة البنائية للكلام حول الأمن على الانتقال من الرؤية «التمثيلية» للغة إلى التفسير «التقريري» للكلام . وبهذا هي لا تعتبر أن الكلام هو أساسا تمثيل خطابي للواقع[٢٧٣] .

لقد انتقدت «كلاوديا أرادو Claudia Aradau» - رسما على أعمال هويسمانس - البعد المعياري/ الأخلاقي في عملية الأمننة . بالنسبة لها وجود المعضلة المعيارية لتكلم وكتابة الأمن يعني بأن نظرية الأمننة ونزع الأمننة كممارسة معيارية مدمجة في نظرية واحدة : نظرية الأمننة المعيارية . إن المشاركة في تكوين السياسة -حسب أرادو- تعني أن المحلل عنده مسؤولية سياسية في إنتاج الحقيقة[٢٧٤] .

انطلاقا من فكرة «وافير» أن الأمننة قد لا تكون دائما الاستراتيجية المفضلة للتعامل مع المشاكل السياسية ، قامت «أراداو» بتوسيع هذا اللغز المعياري عبر تأكيدها أن نزع الأمننة -أيضا- يترك القضية أو الفاعل المُؤمنن تحت رحمة القوة غير الديمقراطية والاستثنائية لصاحب السيادة (الحاكم) . بهذا المعنى ، تعيد نزع الأمننة إنتاج المشكلة ذاتها بجلب الأمننة إلى النظام السياسي (أي قوة تعليق

العمليات الديمقراطية التداولية) تكرارا لإجحاف الليبرالية التقليدية التي تفترض «السلطة ضد الديمقراطية»[٢٧٥] . هكذا ترفض «أرادو» «طريقة الإغلاق الشميتية للسياسة»[٢٧٦] عبر محاولة العثور على حل لمشكلة الأمن والأمننة خارج السياسة ومنطق الاستثنائية[٢٧٧] .

تعتقد «توراك» أنه ليس هناك مفر لمدرسة كوبنهاغن سوى قبول المعضلة المعيارية كورطة ؛ لأنها لا تستطيع الهروب من فكرة أن مخاطر كتابة أمنها الخاص يساهم في الأمننة»[٢٧٨] . بل إن نزع الأمننة كفعل كلام في ذاته يبدو أنه متناقض في المصطلح ؛ فإعلان أن قضية أو فاعلاً لم يعد يشكل تهديدا أمنيا ، وبالتالي لا يتطلب تدابير استثنائية ، يفتح ببساطة «لعبة اللغة» التي غالبا ما تصبح آثارها ونتائجها موضوع مزيد من المناقشة . هكذا ، وبشكل بديهي ، تصبح القضية غير مؤمننة من خلال عدم الكلام عنها ، وليس من خلال أفعال الكلام المشكلة حولها[٢٧٩] .

على الرغم من كل هذه الانتقادات ، كانت (ولا تزال) أفكار مدرسة كوبنهاغن حول الأمننة ونزع الأمننة بمثابة الفكر المهيمن والناظم لمشروع الدراسات الأمنية النقدية ، فضلا عن كونها أكثر الأطر النظرية إنتاجا فيما يتعلق بالقضايا الأمنية المتصلة بالأجندة الدولية (الأوروبية خاصة) لما بعد الحرب الباردة . فقد دعا «أولي وايفر» بنفسه إلى أن تكون الأمننة ونزع الأمننة مركز مشروع الدراسات الأمنية :

> «التركيز الرئيسي 'للدراسات الأمنية' يجب أن يكون عمليات الأمننة ونزع الأمننة : متى ولماذا وكيف تعتبر النخب بعض القضايا وتطوراتها بأنها مشاكل 'أمنية'؟ ومتى ولماذا وكيف تنجح وتفشل في هذه المساعي ؛ ما هي المحاولات التي تبذلها الجماعات الأخرى لوضع الأمننة على الأجندة؟ وإذا كنا نستطيع أن نشير إلى الجهود الرامية لإبقاء المسائل الأمنية على جدول الأعمال ، أو حتى إزالة نزع أمننة القضايا التي أصبحت مؤمننة ؟»[٢٨٠] .

بالرغم من وضع الأمننة ونزع الأمننة مادة الدراسات الأمنية ، غير أن القيام بهذا الإجراء لا يخلو من الصعوبة أو الالتباس . أقلّه غياب الإجماع بين الباحثين (منظرو كوبنهاغن أنفسهم) على ما يعنيه المصطلحين بالضبط . غياب مثل هذا الإجماع فتح الباب على العديد من الانتقادات الموجهة لمخرجات مدرسة كوبنهاغن ، وأهمها غموض مفهوم الأمن المجتمعي ، وبالتحديد ، صعوبة التمييز بين 'المجتمع' وأي فئة أو نخبة اجتماعية معينة . علاوة على ذلك ، يمكن للمرء التساؤل عن جدوى وفائدة التمييز بين 'أمن الدولة' و'الأمن المجتمعي' إذا كان هذا التمييز لا يظهر عند تحليل خطابات أو ممارسات الفواعل السياسية أو الأمنية .

النقد الأكثر تأثيرا جاء من طرف «بيل ماك سويني» ، الذي انتقد تناول علماء كوبنهاغن للمجتمع (والهوية) بطريقة موضوعية ووضعية ؛ أي كحقيقة اجتماعية لها منزلة موضوعية وأنطولوجية مماثلة للدولة[٢٨١] . يعتقد «ماك سويني» بأن مثل هذا التركيز غير ملائم ؛ لأنه يعني بأن المجتمع والهوية ترى كحقائق اجتماعية لها وجود مستقل بدلا من أن تخلق ويعاد إنشاؤها بتغيير القوى الاجتماعية . من جهة أخرى ، يجادل «ماك سويني» أن هناك سوء فهم لفهم طبيعة الهوية لدى «بيوزان» و«وايفر» ؛ فبينما يرى كلاهما الهوية كشيء «حقيقي» متوفر لأي مجتمع ، يرى «ماك سويني» الهوية كشيء يتم التفاوض عليه[٢٨٢] .

كما انتقد «يوهان إيريكسون Johan Eriksson» بدوره مدرسة كوبنهاغن بتركيزها على طبيعة الأمن كبناء اجتماعي ، حيث يرى أن اعتبار الأمن كبناء اجتماعي يعني عدم وجود تهديدات موضوعية . هكذا أي شخص يصنف قضية ما كـ : «مشكلة أمنية» يصوغ قراراً سياسياً وليس تحليلياً . وفقا لذلك ، يعتقد «ايريكسون» بأن مدرسة كوبنهاغن يجب أن تقر بمسؤوليتها الخاصة لتوسيع أجندة الأمن[٢٨٣] .

من جهتها ، أشارت «ليني هانسن»[٢٨٤] إلى أن غياب انعدام الأمن يكمن في أعمال مدرسة كوبنهاغن ذاتها ؛ لأنه عندما يكتب علماؤها عن الأمن يركزون على الأمن المجتمعي بشكل عام وليس الفرد أو المجموعة (مثل : الجنس أو الإثنية) . استنتجت «هانسن» في دراستها لحالات قتل الشرف في باكستان بأن هناك «صمتاً» في مدرسة كوبنهاغن حيال هذه القضية . فبينما تتوقع نظرية الأمننة أن يتم التكلم على هذه القضية كتهديد أمني ، تبيّن حالات قتل الشرف أنه من غير الممكن أمننة هذه القضية ؛ لأن ذلك سيزيد من حجم التهديد الذي تواجهه النساء إذا تكلمن حول المشكلة . المشكلة الثانية تكمن في أن القضايا الأمنية التي أساسها الجنس لا تلائم أياً من تعريفات المدرسة للموضوع المرجع . تكمن المشكلة ، كما تلخصها هانسن ، في التركيز على مشاكل منتجات الخطاب في الحالات التي تكون فيها إمكانية كلام الأمن مقيدة .

بالرغم من هذه الانتقادات ، يعتبر عمل مدرسة كوبنهاغن حول الأمن المجتمعي والأمننة من بين أكثر التطورات النظرية تأثيرا في الدراسات الأمنية المعاصرة . تكمن الإضافة المميزة للمدرسة في قدرتها على إثبات العلاقة التكافلية بين الأمن والسيادة والهوية . من خلال الإقرار بطبيعة هذه العلاقة يمكننا أن نفهم بشكل أفضل كيف

ومتى تستدعى الخطابات الأمنية من قبل الفواعل ، ويمكن التحرك نحو فهم كيف تكون بعض القضايا والفواعل مركزا للمعرفة والممارسة الأمنية دون غيرها . كذلك تنصح المهتمين بدراسة مفهوم وممارسة الأمن بالابتعاد عن الحوارات والألفاظ الجدالية والتقليدية المتصلة بتعريف الأمن ، والتحرك نحو تحديد موقع الخطابات والممارسات الأمنية في الفعل ، وتحليل كيف تبرز قصص الأمن في سياقات مختلفة لتضع نفسها تحت الإطار المنظوري للمعرفة الأمنية السائدة .

٣. الدراسات الأمنية البديلة: «نظرية السلام الديمقراطي»

في الوقت الذي كانت تشهد فيه الدراسات الأمنية النقدية ازدهارا كبيرا مع ثمانينيات القرن العشرين ظهرت ما يسمى بـ«نظرية السلام الديمقراطي» (*Democratic Peace Theory*) التي كانت تنمو بسرعة ، وتحصد المزيد من المؤيدين ، والتي فرضت نفسها كتفسير منافس وبديل للدراسات الأمنية النقدية .

بينما تطورت الدراسات الأمنية النقدية ضمن حقل الدراسات الأمنية ، ظهرت «نظرية السلام الديمقراطي» ضمن حقل بحوث السلام ، ولكنها احتفظت بمجال القضايا نفسه : مظاهر انعدام الأمن والاستقرار ، والحروب وإدارة النزاع ، ومساومة الأزمة ، والاستراتيجيات الوقائية ، وغيرها . كما حافظت «نظرية السلام الديمقراطي» على الالتزام التقليدي بالنزعة العلموية والمشروع الوضعي بشكل عام ، حيث ترفض أفكار المدارس النقدية وبعد الوضعية القائمة على الحيادية ورفض التنظير ، وتعتمد بدلا من ذلك ، وبشكل صريح ، على المعرفة التجريبية .

لقد قامت ن«ظرية السلام الديمقراطي» بإلحاق الأمن إلى المفهوم الأوسع للسلام ، ورأت أن كليهما نتيجة محتملة للديمقراطية . فبالرغم من الارتباط الدائم بين الديمقراطية ومصطلح السلام ، إلا أن الديمقراطية - بالنسبة لأنصار السلام الديمقراطي - لم تعد مرتبطة فقط

بغياب الحرب (أي السلام) ، وإنما بالأمن مباشرة . هكذا كان لابد لأنصار السلام الديمقراطي توسيع مفهومهم للسلام ليشمل في طيّاته مفهوم الأمن ، وبمعنى أوضح ، كان لابد لهم - كما أشار «كريستيان بيوغر Christian Büger» و«تراين فيليومسن Trine Villumsen» - من أمننة السلام الديمقراطي ، وإدخاله كبيان علمي إلى عالم المعيارية لكتابة الأمن»[٢٨٥] .

لم تعد نظرية السلام الديمقراطي تشكل تحدياً للدراسات الأمنية النقدية فقط ، ولكنها أصبحت -أيضا- تقدم وعوداً بإعادة النظر في البنية السائدة للحقل (بتوسيعه ليشمل دراسات وبحوث السلام) ، والعلاقة الموجودة بين الأمن والسلام ، والنظرية والممارسة . وهذا ما رمى بـ«جايمس لي راي James Lee Ray» للمجادلة بأن «أطروحة السلام الديمقراطي تعتبر أحد أهم التطورات المثيرة في الدراسات الأمنية»[٢٨٦] .

٣.١. صعود فكرة السلام الديمقراطي

تقوم الفرضية الأساسية لنظرية السلام الديمقراطي على فكرة أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض . تعود أصول هذه الفكرة إلى «إيمانويل كانط» الذي يعتبر أول من أشار إلى أن الدستور الجمهوري يمثل خطوة أساسية في سبيل تحقيق السلام الدائم ، إذ يخول هذا الدستور للمواطنين - بوصفه تعبيراً عن سيادة الشعب - حق تقرير الحرب والسلم . وبالتالي فإن فرصة تحقيق السلام تصبح أكثر احتمالا بما أن هؤلاء المواطنين غالبا ما ينفرون من الحروب ويميلون أكثر للترتيبات السلمية[٢٨٧] . عادت هذه الفكرة إلى الوجود مع منتصف القرن العشرين عندما نشر «جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter» كتابه **سوسيولوجيا الإمبريالية** (١٩٥٥) ، الذي أشار فيه إلى

التأثيرات السلمية للمؤسسات والمبادئ اللبرالية ، والمتمثلة في تفاعل الرأسمالية والديمقراطية كأساس للسلمية اللبرالية . وبهذا يعتبر «شومبيتر» من بين الأوائل الذين أستنتجوا أن الرأسمالية والديمقراطية قوى للسلام ، وبالتالي هي مناقضة للإمبريالية ، وانتشارها سيؤدي حتما إلى اختفاء الأخيرة[٢٨٨] .

وبالرغم من أننا نشير إلى أعمال «كانط» و«شومبيتر» باعتبارها كلاسيكية ، إلا أن الدراسات النظرية لفكرة السلام الديمقراطي لم تظهر حتى بداية السبعينيات . أربع صفحات كانت كافية لتجعل «دين بابست Dean Babst» صاحب المحاولة الأولى في هذا الصدد (١٩٧٢)[٢٨٩] . ولكن بالرغم من سبقه البحثي بقي «بابست» مجهولا لدى معظم الباحثين في الحقل لما يناهز عقدين من الزمن ؛ ويرجع الأستاذ «جايمس لي راي James Lee Ray» سبب ذلك في كون أن البحث الذي قدمه «بابست» نشر في مجلة «البحث الصناعي» (*Industrial Research*) ما أدى إلى إفلات هذه المقالة من انتباه جميع المتخصصين في مجال السياسة الدولية[٢٩٠] . الاستثناء الوحيد كان إشارة «رودولف رومل Rummel Rudolph» في الجزء الرابع من كتابه (**فهم النزاع والحرب** (١٩٧٥))[٢٩١] . وكذلك العمل الذي قام به «دايفيد سينغر David Singer» و«ميلفين صمول Melvin Small» (١٩٧٦) ، اللذين حاولوا تفنيد تأكيد «بابست» أن الدول الديمقراطية سلمية في علاقاتها مع بعضها البعض[٢٩٢] .

لقد قام «بابست» بدراسة الحروب الممتدة من ١٧٨٩ إلى ١٩٤١ ، مستندا على قائمة «كوينسي رايت Quincy Wright» للحروب ، التي قدّمها في دراسته الشهيرة عن الحرب[٢٩٣] . وقد وجد في القائمة ١١٦ حرباً كبرى خلال هذه الفترة ، شملت (٤٣٨) بلدا مشاركا . إن

تحليل هذه القائمة - حسب بابست - لا يشير إلى نشوب الحروب بين الأمم المعتمدة على الحكومات المنتخبة . «لقد خاضت هذه الأمم» ، كتب بابست ، «حروبا كثيرة ضد الحكومات الأوتوقراطية ، وحتى ضد بعض المستعمرات الخاصة بها الساعية للاستقلال ، ولكن هذه الدول لم تخض حربا ضد بعضها البعض»(٢٩٤) .

إن تطور فكرة السلام الديمقراطي من أطروحة إلى نظرية في صيغتها المعاصرة لم يتحقق إلا مع ظهور مقالة «مايكل دويل Michael Doyle» : **كانط ، والإرث الليبرالي ، والشؤون الخارجية (١٩٨٣)** ، التي جادل فيها أن الدول الليبرالية تمارس ضبط النفس السلمي فيما بينها ، وبالتالي من النادر أن تحارب بعضها البعض . ويستدل «دويل» لدعم حجته بغياب الحرب بين الدول الليبرالية طيلة المائتي سنة الماضية ، سواء بين الدول المتجاورة أو التي ليست كذلك(٢٩٥) .

تقوم نظرية السلام الديمقراطي على فرضيتين ، واحدة أساسية والأخرى ثانوية ؛ الفرضية الأساسية فتنص على أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض . وأما الفرضية الثانوية ، فتنص على أن «جميع قادة الدول (الديمقراطية أو غير الديمقراطية) يعطون الأولوية للتمسك بمواقعهم في القيادة»(٢٩٦) .

تؤكد هذه الفرضية المساعدة التي استحدثها علماء مثل : «بروس بيونو دي ميسكيتا Bruce Bueno de Mesquita» و«راندولف سايفرسون Randolph Siverson» و«جايمس مورو James Morrow» و«آلزتاير سميث Alastair Smith» ، أن «القادة يختارون السياسات الخارجية التي تعزز بقاءهم في السلطة»(٢٩٧) . يفترض هؤلاء العلماء بشكل محدد بأن «القادة السياسيين في الديمقراطيات والحكومات الأوتوقراطية ، والزمر العسكرية ، والحكومات الملكية ، أو أي شكل آخر

من الحكومة ، كلهم مدفوعون بنفس المصلحة العالمية : رغبة البقاء في المكتب»(٢٩٨) . ولأنهم تواقون للبقاء في المكتب ؛ يتوجب عليهم أن يكونوا حريصين على تعزيز فرصهم الخاصة للاستمرار في مناصبهم عبر تفادي التشويه الاقتصادي أو كارثة الهزيمة العسكرية(٢٩٩) .

٣.٢. الديمقراطية والسلام

كيف تؤثر الديمقراطية على السلام ؟ أو كيف تكون الديمقراطية سببا للسلام؟ يستخدم العديد من منظري السلام الديمقراطي مفهوم الديمقراطية كمتغير مستقل لتفسير المتغير التابع ، أي : السلام . يقول «دونالد بوشالا Donald Puchala» : «إن السلام ، وليس الديمقراطية ، ما تسعى النظرية الليبرالية لتفسيره»(٣٠٠) . بيد أن البعض يرى بأن مسار التأثير لا يتجه دوما من الديمقراطية باتجاه السلام ؛ فمسار التأثير المعاكس ممكن أيضا . فعلى سبيل المثال : رأى «روبيرت أوين John Owen» أن السلام هو ما يعزز الديمقراطية ، وليس العكس(٣٠١) . وبهذا تصبح الديمقراطية –حسب أوين– المتغير التابع الذي نسعى لتفسيره .

يعطي دعاة السلام الديمقراطي تعريفاً إجرائياً لمفهوم الديمقراطية ، حيث يركزون على الانتخابات التنافسية ، والتصويت الموسع ، والحقوق المدنية ، وحرية الصحافة ، وغيرها من هذه الآليات سهلة التعريف نسبيا(٣٠٢) . بإمكان هؤلاء المنظرين – عبر اعتماد هذا التعريف القياسي – الإشارة إلى أن الديمقراطية تمارس تأثير التقارب القيمي بين الدول الديمقراطية ، حيث تؤدي إلى تقارب مبدئي في توقعات وسلوكيات وتطلعات الدول الديمقراطية حول قضايا مختلفة . تتفاوت هذه التأثيرات بشكل واضح بتفاوت القضايا ، وسياق التفاعل ، والظروف المبدئية المتعلقة .

تمارس الديمقراطية تأثيرها الأولي على قضايا النزاع ؛ فعلى سبيل المثال : أشار «زيف ماوز Zeev Maoz» و«بروس روسيت Bruce Russett» إلى أن النزاعات بين الديمقراطيات أقل احتمالا بالمقارنة مع النزاعات بين الدول الغنية ، وسريعة التطور ، وغير المتجاورة ، والمتحالفة[٣٠٣] . فيما أكّد «راندولف سايفرسون Randolph Siverson» و«جوليان إيمونس Juliann Emmons» أن الدول الديمقراطية كانت أكثر احتمالا لتتحالف مع بعضها البعض مّما فعلت الأنواع الأخرى من الدول في معظم فترات القرن العشرين[٣٠٤] . وقد توصل «مايكل سايمون Michael Simon» و«إيريك غارتزكي Eric Gartzke» إلى استنتاج مماثل فيما يتعلق بتحالف الديمقراطيات مع بعضها البعض خلال الحرب الباردة[٣٠٥] .

كما أكّد «دايفيد سبايرو David Spiro» أن العدد الصغير لأزواج الدول الديمقراطية يجعل الحرب غير محتملة بشكل إحصائي[٣٠٦] . فيما جادل كل من «آليكس مينز Alex Mintz» و«نيخميا غيفا Nehemia Geva» و«دايفيد لايك David Lake» أن القوى الديمقراطية راضية ولا تريد تغيير الوضع الراهن ؛ لأنها تمتلك حوافز قليلة للقيام بذلك[٣٠٧] . وقد صادق «إيريك غراتزكي» و«آري كاكويز Arie Kacowitz» على نتائج مماثلة[٣٠٨] . من جهته يرى «مايكل موسو Michael Mousseau» أن النزاعات الخطيرة التي تنشأ بين الدول يحتمل أن تحلّ عن طريق الوساطة إذا كانت الأطراف المتنازعة دولا ديمقراطية[٣٠٩] . وكما وصل «ويليم ديكسون William Dixon» إلى استنتاجات مماثلة حول قبول الوساطة فيما بين الدول الديمقراطية[٣١٠] .

رأى كثيرون على الطيف المقابل أن الديمقراطيات تظهر ميلا عاما

إلى التعاون فيما بينها ؛ فعلى سبيل المثال : قدّم «سولومون بولاشك Solomon Polachek» و«هاري بليس Harry Bliss» و«بروس روسيت» دلائل تجريبية على أن الدول الديمقراطية تتاجر مع بعضها البعض أكثر من الدول الأوتوقراطية ، حتى إذا كانت بعض العوامل الأخرى تلعب دورا مهما ، كحجم الاقتصاد والمسافة والتكاليف النسبية[٣١١] . كما قدّم -أيضا- «جو أيرمان Joe Eyerman» و«روبيرت هارت Robert Hart» أدلة تشير إلى أن أحد أسباب تأثير الديمقراطية على التعاون هو قدرة الأنظمة الديمقراطية على إيصال النوايا ، والالتزام بشكل عملي وأكثر سهولة[٣١٢] .

وقد أرجع باحثون آخرون تأثير الديمقراطية على السلام إلى مجموعة متنوعة من المتغيرات ؛ فحسب «كليفتون مورغان Clifton Morgan» و«سالي كامبل Sally Campbell» يؤدي التوافق المؤسسي بين الدول الديمقراطية إلى تأثير التقارب في التوقعات بشأن آليات فض النزاعات بينها[٣١٣] . وأشار «جون أوين» إلى دور الرأي العام في الضغط على الحكومات الديمقراطية من أجل تبنّي سياسات سلمية تجاه بعضها البعض[٣١٤] . كما أشار «دويل» من جهته إلى أن تأثير ديمقراطية السوق كفيل بخلق سلام منفصل بين الدول الديمقراطية[٣١٥] .

بصفة عامة ، ينتظم تأثير الديمقراطية على السلام من حيث إنه يوفر قاعدة أولا : لما يجب أن يكون عليه شكل السلوك المتوقع ، ثانيا : لإدراك الوسائل المتوافقة لتحصيل المصالح المشتركة ، وثالثا : لتوفير آليات سلمية لفض النزاعات البينية .

٣.٣. النماذج البنيوية والمعيارية للسلام الديمقراطي

لقد ركزت مقاربات السلام الديمقراطي على توجهين رئيسيين : مصدر السلام ، ونمط التفاعل . من حيث مصدر السلام ، اندرجت معظم المقاربات النظرية في إحدى المدرستين : المعايير السياسية ، أو البنى المؤسسية . أما من حيث نمط التفاعل ، فتركز هذه المقاربات على نوعين من تأثيرات التفاعل : الأحادي أو الزوجي[٣١٦] .

١.٣.٣. النموذج المعياري للسلام الديمقراطي

يشدد التفسير المعياري على التنشئة الاجتماعية للقادة السياسيين في إطار البيئة السياسية المحلية . تفترض هذه الحجة أن النظم السياسية الديمقراطية تتسم بالحل التوفيقي وغير العنيف للصراعات السياسية . حيث يقبل القادة الديمقراطيون هذه المعايير بشكل اجتماعي ، وكنتيجة لذلك ، يرجح أن تكون السياسات الخارجية للديمقراطيات غير عنيفة ، وتعكس روح التوافق[٣١٧] . يمكن إرجاع عناصر هذا النموذج إلى مفكرين سياسيين مثل : «إيمانويل كانط» و«ودرو ويلسون» ، كما يمثلها -أيضا- علماء معاصرون مثل : «مايكل دويل»[٣١٨] . لقد بيّن هؤلاء أن أساس السلام الديمقراطي يكمن في القبول المتبادل للمعايير التي تقوم عليها العمليات والمؤسسات السياسية الديمقراطية .

يستند التفسير المعياري على فرضيتين أساسيتين : يرجح أن يستخدم القادة الموجودون في أنظمة سياسية ديمقراطية المساومة والوسائل غير العنيفة لتسوية المنازعات أكثر من القادة الموجودين في النظم السياسية الأوتوقراطية[٣١٩] . تستند الأنظمة الديمقراطية على المعايير السياسية التي تشدد على تنظيم المنافسة السياسية بالوسائل السلمية ، حيث يتم حل الصراعات السياسية عبر الحلول الوسط بدلا

من القضاء على المعارضين . وهذا ما يدعوه أنصار النموذج المعياري بـ «معايير الديمقراطية»[٣٢٠] .

تؤكد هذه المعايير تنظيم المنافسة السياسية عبر الوسائل السلمية والحلول الوسطية . أطلق «ويليام ديكسون» على هذه الممارسة اسم «تحديد المنافسة» ؛ فحين تتصادم المصالح والقيم المشتركة في الديمقراطيات ، يتم ذلك «بوجود المعايير والإجراءات ، أو بوضع مبادئ توجيهية في حدودها»[٣٢١] . فعندما يحدث تضارب في المصالح بين دولتين ديمقراطيتين ، تكون كل منها قادرة على تحقيق هذه المعايير ، وتتوقع من الأخرى أن تفعل ذلك أيضا . وهكذا فإن «الثقافة والتصورات والممارسات التي تسمح للمساومة والحل السلمي للصراعات ، دون التهديد باستخدام العنف داخل البلدان ، يتم تطبيقها عبر الحدود الوطنية في اتجاه البلدان الديمقراطية الأخرى»[٣٢٢] . في حين يختلف شكل هذه العمليات التنظيمية من مجتمع إلى آخر ، تبقى كلها سلمية وغير قسرية[٣٢٣] .

يقدم باحثون آخرون تفسيرات أخرى لهذا النموذج المعياري . فمن المتوقع ، كما رأينا للتو ، أنه يمكن تسوية النزاعات بين الديمقراطيات بشكل سلمي عبر المساومة ، وذلك بتخفيض الفائدة النسبية المنجزة من خلال العنف . إن الاعتماد على نصائح الديمقراطية وحساب التكلفة العقلانية يصبّ في اتجاه مزيد من الدعم لتلك المعايير[٣٢٤] . فمن الناحية التجريبية هناك احتمال كبير أن يقوم طرف ثالث بتسوية المنازعات بين الديمقراطيات ، أو يقوم بإدارة النزاع بينها عن طريق مأزق الاتفاق (بدلا من فرض الحل)[٣٢٥] . كذلك توفر الديمقراطية سمعة الاستقرار السياسي للدول الديمقراطية التي تجعل الآخرين واثقين من استمرارية سياساتها اتجاههم بعيدا عن التحولات الراديكالية في

السياسات الخارجية للقيادات الجديدة . فمن بين أهم الصور التي يمكن أن توصلها الدولة الديمقراطية إلى بيئتها هي الإحساس بالاستقرار السياسي . وبالمقابل ، فإن عدم الاستقرار ينقل الصور المرتبطة بالدول غير الديمقراطية[٣٢٦] .

وارتباطا بهذه الصور التي يبعثها نوع النظام ، جادل «جون أوين» و«دايفيد روسو» بأن الدول الديمقراطية ستثق في الدول التي تعتبرها لبرالية مثلها ، وترتاب من تلك التي يعتبرونها أوتوقراطية[٣٢٧] . إن «انعدام الاحترام العام أو الثقة المتبادلة» ، كما أشار دويل ، «يعتبر واحداً من أهم السمات التي تميّز العلاقات بين المجتمعات الليبرالية وغير اللبرالية»[٣٢٨] .

بشكل عام ، يقوم النموذج المعياري للسلام الديمقراطي على اعتبار أن الاشتراك في المعايير الديمقراطية يقود لتحقيق سلام منفصل بين الديمقراطيات ؛ وذلك يعود أساسا لاستخدام القادة والنخب السياسية في النظم الديمقراطية للأدوات التفاوضية (المساومة والتسوية) ، والآليات القانونية (التحكيم والتقاضي) ، والوسائل غير العنيفة الأخرى المستعملة في الداخل لتسوية نزاعاتها بالدول الديمقراطية الأخرى ، وبشكل أكبر مما تفعل الدول غير الديمقراطية .

٢.٣.٣. النموذج البنيوي للسلام الديمقراطي

يركز دعاة النموذج البنيوي (منظرو البنية المؤسسية) على العلاقة بين البنى السياسية والتكاليف السياسية المحلية لاستخدام القوة . إن اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام القوة العسكرية يبنى على الصعيدين المحلي والدولي بحسابات التكلفة والفوائد . وبهذا يمكن أن يكون لقرارات السياسة الخارجية تداعيات مكلفة على السياسة الداخلية .

فإهدار الموارد والخسائر في الأرواح البشرية يمكن أن يعبّيء الجماعات المعارضة ، أو يقوم بكسر التحالف الحاكم . ولهذا السبب يجب أن يكون صناع القرار في الدول الديمقراطية (مقارنة ببقية الأنظمة السياسية) أكثر حساسية لهذه التكاليف المحلية المحتملة[٣٢٩] .

يقوم النموذج البنيوي على فرضيتين أساسيتين : أولا ، إن الهدف المركزي لقادة الدولة يكمن في الإبقاء على موقعهم في السلطة السياسية المحلية ؛ حيث يعتقد هؤلاء القادة أن أية نكسة لبلادهم في السياسة الخارجية - النابعة عن التراجع الدبلوماسي أو الهزيمة العسكرية - يمكن أن تشكل خطرا على موقعهم في النظم السياسية الداخلية .

ثانيا ، يوجد في جميع النظم السياسية ، بما فيها الديمقراطية ، معارضين سياسيين وأنظمة للنخب المضادة قادرين على تعبئة المعارضة السياسية عندما تفشل السياسة الداخلية والخارجية التي يتبعها النظام في تحقيق الأهداف السياسية المعلنة[٣٣٠] .

هذان الفرضان يمكن تلخيصهما في الفرضية الشرطية التالية : كلما ارتفعت القيود السياسية على المسؤولين التنفيذيين في دولتين ، انخفض احتمال أن تؤدي الخلافات بينهما إلى حروب أو إلى تصعيد النزاعات[٣٣١] . إذن السلام الديمقراطي سببه القيود التي تضعها البنى السياسية الديمقراطية على القادة الحكوميين ، حيث تؤثر هذه البنى على تصرف الدولة بفرضها تكاليف مرتفعة على القادة السياسيين الذين يختارون البدء باستخدام القوة[٣٣٢] .

٣.٣.٣. التأثير الزوجي والأحادي للسلام

يدرس منظرو السلام الديمقراطي ، من حيث نمط التفاعل ، إمكانية تعميم فرضية السلام بين الديمقراطيات لتشمل غير الديمقراطيات أيضا . ينتج احتمال التعميم عن السؤال التجريبي التالي : هل الدول الديمقراطية مسالمة تجاه جميع الدول الأخرى أم فقط نحو الديمقراطيات؟ يحمل هذا السؤال إجابتين محتملتين ؛ تنص الأولى على أن الديمقراطيات مسالمة تجاه جميع الدول ؛ أما الثانية فتقرر أنها مسالمة تجاه بعضها البعض فقط . يدعى المقترح الأول بـ «التأثير الأحادي» (*monadic effect*) ، لأنه يفترض أن السلام الديمقراطي يظهر من السلوك «الفردي» للدول الديمقراطية . أما المقترح الثاني ، الذي يؤكد أن الدول الديمقراطية مسالمة فقط تجاه بعضها البعض ، فيدعى بـ«التأثير الزوجي» (*Dyadic effect*) ، لأنه يفترض أن السياسات السلمية تعتمد في سياق تفاعل الدول الديمقراطية مع بعضها البعض (أي التفاعل الزوجي)[٣٣٣] .

فيما يتعلق فرضية التاثير الأحادي ، تتنبأ الحجج البنيوية والمعيارية بأن الدول الديمقراطية مسالمة في علاقاتها مع جميع الدول الأخرى وليس فقط مع الديمقراطيات ؛ أي أن هذه الفرضية تؤدي إلى التنبؤ الأحادي بأن الديمقراطيات سوف ترد بالمثل ، ولكن لا تبدأ باستخدام القوة عند التعامل مع جميع أنواع الدول . تشير الفرضيات البنيوية إلى أن القادة الديمقراطيين ينبغي أن يتوقعوا كلفة محلية مرتفعة كثمن للفشل ؛ لأن المعارضة السياسية تمتلك قدرة كبيرة على معاقبة صناع القرار . وبغض النظر عن نوع نظام العدو ، فإن ارتفاع تكلفة الفشل ينبغي أن تجعل الدول الديمقراطية أقل احتمالا لبدء النزاع أو تصعيده . وبالمثل ، تشير الفرضيات المعيارية إلى أنه ينبغي أن يعطي صناع القرار الديمقراطيون إعتباراً أقل للمساومة والتفاوض من نوع نظام الخصم .

الاعتماد على مثل هذه الاستراتيجيات ينبغي أن يقلل من احتمال أن تكون الدول الديمقراطية الطرف الأول الذي سيلجأ إلى العنف لحسم النزاعات السياسية[٣٣٤] .

بالمقابل ، جادل بعض العلماء ، فيما يتعلق بفرضية التأثير الزوجي ، بأنه عندما تواجه الدول الديمقراطية دولا غير ديمقراطية تقوم باعتماد النوع الثالث من السياسة الخارجية ، أي أنها تريد الرد على القوة وفي الوقت نفسه البدء باستخدامها . هناك سببان على الأقل يجعلان الدولة الديمقراطية تبادر باستعمال القوة عندما تواجه عدواً غير ديمقراطي . أولا ، عندما تعتقد الدولة الديمقراطية أن الحرب حتمية وأمراً لا مفر منه ربما تبادر بالهجوم لتحقيق التفوق العسكري[٣٣٥] . ثانيا ، قد تستخدم الدول الديمقراطية القوة عندما تشعر أن عملية التفاوض قد انهارت[٣٣٦] . تعتمد هذه الفرضية الزوجية على فرضية إضافية أخرى ترى أن صناع القرار الديمقراطيين يخشون الاستغلال . يعتقد هؤلاء القادة أن خصومهم غير الديمقراطيين يرون المؤسسات السياسية الديمقراطية كمصدر للضعف في تسيير السياسة الخارجية . فنفور الجمهور من تقبّل تكاليف الحرب ، ووجود معارضة سياسية داخل الحكومة وخارجها ، والاستعداد لتقديم التنازلات ، كلها تشجع القادة غير الديمقراطيين على تحدي سياسات الدول الديمقراطية . ولهذا السبب قد تشرع الديمقراطيات بشكل وقائي باستخدام القوة ضد الدول الأوتوقراطية خوفا من الاستغلال .

٣.٤. نقد وتقييم أطروحة السلام الديمقراطي

تلقت نظرية السلام الديمقراطي العديد من الانتقادات في كل من جوانبها النظرية والتجريبية . فقد كرّس العديد من المنظرين مجموعة

كبيرة من الحقائق المضادة لتفنيد الفرضية الأساسية للنظرية . فمثلا : وجّه «هنري فاربر Henry Farber» و«جوان غوا Joanne Gowa» نقدا لاذعا للنظرية مفاده أن السلام بين الديمقراطيات أثناء حقبة الحرب الباردة كان نتيجة المصالح المشتركة لهذه الدول في معارضة الشيوعية ، وليس نتيجة للديمقراطية[٣٣٧] . كما جادل «إدوارد مانسفيلد Edward Mansfield» و«جاك سنايدر Jack Snyder» أن الدول التي تمر بمرحلة الانتقال الديمقراطي تخوض الحرب بشكل غير متكافئ[٣٣٨] . وقد بين «مانسفيلد» -أيضا- مع «جون بيفهاوس Jon Pevehouse» أن التجارة هي سبب السلام وليس الديمقراطية[٣٣٩] .

كما تحدث «باربارا فارنهام Barbara Farnham» فرضية أن القادة الديمقراطيين ينظرون للقادة الأوتوقراطيين بوصفهم أعداء وتهديدات محتملة ، حيث تشكك حادثة ميونخ في فكرة أن الديمقراطيات حتما تطابق «فرضية العداوة» للدول غير الديمقراطية . فقد توقع «روزفيلت» أن جميع أطراف النزاع ، ومن ضمنهم «هتلر» ، يتبنون المعايير الديمقراطية لحل النزاع في مفاوضاتهم ، وهو ما يبيّن أن ليس كل القادة الديمقراطيين يفترضون بأن الدول غير الديمقراطية تخرق هذه المعايير[٣٤٠] .

وقد أشار بعض الباحثين على الصعيد العملي إلى أمثلة توضح اعتماد بعض الدول الديمقراطية على سياسة شفير الهاوية في إدارة أزماتها ، حيث أشار «كريستوفر لاين Christopher Layne» إلى أزمة فاشودة ١٨٩٨ بين فرنسا وبريطانيا ، وأزمة روهر ١٩٢٣ ، وثلاثة حروب هندية باكستانية ، كحالات حاربت فيها أزواج الدول الديمقراطية بعضها البعض[٣٤١] .

لقد بينت نظرية السلام الديمقراطي ، بالرغم من هذه الانتقادات ،

أنها برنامج بحث واعد في حقل الدراسات الأمنية ؛ فقد تجاوز تأثير الديمقراطية قضايا الأمن والسلام ليصل إلى مجموعة واسعة من القضايا التي تمثل أجندة الحقل مثل : النزاع (ماوز وروسيت ١٩٩٣) ، والتحالف (سايفرسون وإيمونس١٩٩١ ، سيمون وغارتزكي١٩٩٦) ، واستقرار الوضع الراهن (ميتز وغيفا ١٩٩٣ ، غراتزكي وكاسويتز ١٩٩٨) ، والوساطة (ديكسون ١٩٩٣ ، موسو ١٩٩٨) ، والتعاون (بولاشك ١٩٩٧ ، بليس وروسيت ١٩٩٨) ، والتصورات (آيرمان وهارت ١٩٩٦) ، والتوافق المؤسسي (كامبل ومورغان ١٩٩١) ، والرأي العام (أوين ١٩٩٤) ، وغيرها .

إن مستقبل نظرية السلام الديمقراطي ، كبرنامج بحث ضمن حقل الدراسات الأمنية ، يتوقف على مدى توفيقه في توليف الطروحات المستمدة من هذا الحقل بتلك المستمدة من برنامج بحوث السلام ؛ أي ، بناء علاقة تكاملية بين ظواهر الأمن والسلام بوصفهما ، كما يقول «جون بيورتون» ، مواضيع متكاملة بدلا من كونها متنافسة[٣٤٢] .

خاتمة

نجد أنفسنا عند إغلاق هذه الدراسة في مواجهة السؤال التالي : كيف كان مفهوم الأمن (وحقل الدراسات الأمنية) وكيف أصبح؟ تبدأ إجابة هذا السؤال بعرض النقاط الآتية :

أولا : أدى ظهور النظرية النقدية للحوار الثالث في نظرية العلاقات الدولية إلى نشأة الدراسات الأمنية النقدية كحقل بديل للدراسات الاستراتيجية ؛

ثانيا : قامت الدراسات الأمنية النقدية بتوسيع قطاعات الأمن ، من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات السياسية ، والاقتصادية ، والمجتمعية ، والبيئية ؛ وتعميق فواعله انطلاقا من الدولة (الأمن القومي) وصولا إلى الجماعات (الأمن المجتمعي) والأفراد (الأمن الفردي أو الإنساني) ؛

ثالثا : قامت -أيضا- بإعادة تعريف الأمن انطلاقا من اعتباره كحماية من التهديدات الوجودية (المقاربة الواقعية) ، وصولا إلى تعريفه كفعل كلام (مدرسة كوبنهاغن) ، وسياسة انعتاق (أبريستويث) ، وتقنية للحوكمة (باريس) .

لقد ارتبطت هذه التغيرات الثلاثة في مفهوم الأمن بعمليتين متداخلتين : تتمثل الأولى في دخول مقاربات جديدة (بين تخصصية) لحقل الدراسات الأمنية ، أما الثانية فتتمثل في قيام هذه المقاربات

بإعادة تعريف مصطلح الأمن ومرجعياته . تشير كلا العمليتين إلى أن هناك إضافة جديدة في الحقل ، تتجلى كحقائق مبتكرة مؤيدة وموجهة بما دعاه إيمري لاكاتوش تحول المشكلة التقدمي *Progressive Problem Shift*[٣٤٣] .

لقد قدّمت الدراسات الأمنية النقدية إضافات قيّمة إلى الحقل عبر ابتكارها منظورات جديدة في تصور الأمن والظواهر المتعلقة . فقد ساعدت المنهجية النقدية والابستمولوجيا بعد - الوضعية على إعادة تعريف مفهوم الأمن بالابتعاد عن المقاربة الكلاسيكية باعتباره ظرف أو حالة شعورية ، وتصوره بدلا من ذلك كـ : ممارسة (سلوكية أو خطابية) . كما أدّت أيضا إلى إعادة اعتبار الفواعل المهملة والمخفية أو المنسية مثل الأفراد ، والفقراء ، والنساء ، والأقليات . كما حولّت التركيز من قضايا السياسة العليا (الحرب وشؤون الأمن القومي) إلى قضايا السياسة الدنيا (الاقتصاد والرفاهية) وزادت من أهمية القضايا الإنسانية والأخلاقية والابعاد المعيارية للمعرفة .

إنجازات الدراسات الأمنية النقدية لا ينبغي أن تخفي حجم التحديات التي تواجهها . فقد انتقد البعض إعادة تعريف الأمن التي أدت حسب اعتقادهم إلى تزايد الخلاف والغموض حول ما يعنيه المصطلح ، كما أدت إلى تمّيعه ومرادفته بكل شيء سيّء أو غير مرغوب فيه[٣٤٤] . فيما جادل آخرون بأن تعريف الأمن كفعل كلام يزيد من الأمننة السلبية للعديد من القضايا والفواعل في المجتمع . كما انتقدوا التناقض الكامن في تعريف الأمن كانعتاق ، لأن الانعتاق في ذاته مفهوم غامض وصعب التعريف ويشتمل على أبعاد طوباوية صعبة التحديد . زيادة على ذلك ، تعريف الأمن كتقنية للحوكمة لا يختلف كثيرا عن التعريفات المقدمة للأمن القومي بوصفه القدرة الحكومية

على أداء الوظائف الأمنية الداخلية والخارجية على حد سواء (فرض الرقابة والحماية على المجتمع) .

كما أن تراجع الدراسات الأمنية التقليدية في الفترات الأخيرة لا يعني موتها ؛ فالكتابات الواقعية حول الشؤون الأمنية لا تزال مؤثرة ، خاصة في نسختها النيوكلاسيكية . وكما جادل «باري بيوزان» «وليني هانسين» فإن حقيقة الفوضوية الدولية تبقي الدولة في صدارة الأجندة البحثية لحقل الدراسات الأمنية[٣٤٥] . وإذا كان أساس التمييز بين الدراسات الأمنية التقليدية والنقدية يكمن في الجوانب الإبستمولوجية (كما جادل كوكس) ، فإن نظرية السلام الديمقراطي - التي تقع بشكل آلي ضمن المعسكر الأول - تشكّل مشروعاً منافساً وبديلاً للدراسات الأمنية النقدية .

هذه التحديات لا تنفي حقيقة أن الدراسات الأمنية النقدية شكّلت «ثورة علمية» على الدراسات الأمنية التقليدية . إن معالم هذه الثورة مستمرة ، والحوارات بين المدارس المشكّلة لها لا تزال في مراحل مبكرة ، كما أن الحكم عليها بأنها تمثل الطريقة الشرعية أو النموذج الموجه لإنتاج المعرفة يبقى محل جدل . فإذا كان النموذج الواقعي هو الذي وجّه بناء النظرية في الدراسات الأمنية التقليدية ، فإنه ليس واضحاً من يقوم بهذه المهمة في الدراسات الأمنية النقدية . إذن ، الحوار الداخلي فيما بين المقاربات الأمنية النقدية قد لا يقل أهمية عن حوارها الخارجي مع النظريات الأمنية الوضعية . وقد يكون التحدي الذي تواجهه هذه المقاربات ، كما يتجلى في نسخة المقاربة النقدية للأمن في أوروبا ، هو استثمار التعددية النظرية بدلا من رمي الأطر المعرفية المختلفة والمتناقضة في المرجل الكبير لعبارة «النقدية» .

الهوامش

(١) انظر:

Stephen M. Walt, "Renaissance of Security Studies," *International Studies Quarterly* Vol. 35, No. 2 (June 1991): 211-239; David A. Baldwin, "Security Studies and the End of the Cold War," *World Politics* Vol. 15 (October 1995): 234-267.

(2) Walter Lippmann, U.S. *Foreign Policy: Shield of the Republic* (Boston: Little, Brown & Co., 1943), 51.

(3) Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1962), 150.

(٤) انظر:

Frank N. Trager and Frank L. Simonie, "An Introduction to the Study of National Security," in Franck N. Trager and Philip S. Kronenberg (eds.), *National Security and American Society* (Lawrence: University Press of Kansas, 1973), 36.

5. Donald G. Brennan, "Setting and Goals of Arms Control," in Donald G. Brennan (eds.), *Arms Control, Disarmament And National Security* (New York: George Braziller, Inc.,1961), 22.

6. Giacomo Luciani, "The Economic Content of Security," *Journal of Public Policy* Vol. 8, No. 2 (1989),151

7. Penelope Hartland-Thunberg, "National Economic Security: Interdependence and Vulnerability," in Frans A. M. Alting von Geusau and Jacques Pelkmans (eds.), *National Economic Security* (Tilburg: John F. Kennedy Institute, 1982),50

٨ . انظر:

Walt, Op.Cit.,216; Baldwin, Op.Cit.,124; Rob Paarlberg, "Forgetting About The Unthinkable," *Foreign Policy*, No. 10 (Spring 1973): 132-140.

9. Walt, Ibid.,212.

١٠ . انظر :

Sean M. Lynn-Jones, "International Security Studies After the Cold War: An Agenda for the Future," *International Security Program* (Belfer Center for Science and International Affairs, December 2, 1991).

يعود تمركز حقل الدراسات الأمنية على الحرب أيضا للعلاقة الوثيقة لمعظم الباحثين بوزارة الدفاع ، التي شجعتهم للنظر إلى مشاكل الأمن القومي من منظور عسكري مفرط . يلاحظ «روبيرت جيرفيس» في هذا الشأن أن الأكاديميين قاموا بالخدمة في الحكومة ، وحملوا معظم أفكار أساتذتهم إلى الدوائر البيروقراطية . ففي الستينات والسبعينات ، على سبيل المثال ، العديد من أولئك الذين عملوا مع« ألبرت والستيتر Wohlstetter» في جامعة شيكاغو و«وليام كوفمان Kaufmann» في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا *MIT* كلهم انضموا إلى الحكومة ؛ وهكذا ليس من الغريب - كما يصرح جيرفيس - «أن تعكس النظريات ، والنتائج ، والتواريخ ، مفاهيم الميل السياسي للعلماء» . انظر :

Robert Jervis, "Security Studies: Ideas, Policy," and Politics, In Edward Mansfield and Richard Sisson (eds.), *The Evolution of Political Knowledge* (Ohio State University Press, 2004),101; Walt, Op.Cit.,214.

11. Baldwin,Op.Cit.,16.

12. Jervis, Op.Cit.,108.

13. Barry Buzan, *An Introduction to Strategic Studies: Military Technology and International Relations* (London: Macmillan, 1991),3.

ولكن في بلدان أخرى ، وبالضبط في أوربا ، عادة ما تعني الدراسات الاستراتيجية مشروعاً أضيق من الدراسات الأمنية حيث يتم التركيز فيه -فقط- على القضايا العسكرية والتقنية . انظر :

Lynn-Jones, Op.Cit.

١٤ . انظر :

Lynn-Jones,Ibid.; Hedley Bull, "Strategic Studies and Its Critics," *World Politics*,Vol. 20 (1968): 593-605; P.G. Bock and Morton Berkowitz, "The Emerging Field of National Security," *World Politics*, Vol. 19, No. 1 (October 1966): 122-136.

١٥ . انظر :

Walt, Op.Cit.,,213-214; Erik R. Pages, "The Evolution of Deterrence Theory: A Review of the Literature," *International Studies* Notes, Vol. 16, No. 2 (Spring 1991),60-65,70.

١٦ . قام «جون فاسكيز »لاحقا بتأكيد هذه الفكرة عندما صرح أن معظم البحث المقدم في تخصص العلاقات الدولية استخدم الفرضيات الأساسية للواقعية ، كما يؤكد «راسل هاردين» و«جون ميرشايمر» أن «معظم ما يوحد الاستراتيجيين هو أنهم 'واقعيون' ؛ لأنها المصطلح المستخدم في أدبيات العلاقات الدولية» . انظر :

John A. Vasquez, *The Power of Power Politics. From Classical Realism to Neotraditionalism*, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press,2004),61; Russell Hardin and John J. Mearsheimer, "*Symposium on Ethics and Nuclear Deterrence*," Special Issue, Ethics, Vol. 95, No. 3 (Apr., 1985), 411.

١٧ . لا تقتصر النظريات النقدية للحوار الثالث -فقط- على النظرية النقدية وبعد الحداثية والبنائية ، وإنما تشمل -أيضا- النظرية النسوية ، والنظرية المعيارية ، والنظرية ما بعد الكولونيالية ، والنظرية الخضراء . لإلقاء نظرة على الأفكار الأساسية لكل مدرسة انظر :

Steven C. Roach (ed.), *Critical Theory and International Relations* (Routledge Taylor & Francis Group, 2008); Scott Burchill et al. (eds.), *Theories of International Relations*, 3rd ed. (London: Palgrave, 2005).

18. Ken Booth, "Critical Explorations," in Ken Booth (ed.), *Critical Se-*

curity Studies and World Politics (Lynne Rienner Publishers,Inc., 2005),7.

19. Thierry Balzacq, "Qu'est-ce Que La Sécurité Nationale?," *La Rrevue Internationale et Stratégique*, No. 52 (hiver 2003-2004),34.
20. Helga Haftendorn, "The Security Puzzle: Theory- Building and Discipline-Building in International Security," *International Studies Quarterly*, Vol. 35, No. 1 (March 1991),15.
21. James Der Derian, "The Value of Security: Hobbes, Marx, Nietzsche, and Baudrillard," in Ronnie D. Lipschutz (ed.), *On Security* (New York: Colombia University Press,1995).
22. W.B. Gallie, "Essentially Contested Concepts," in Max Black (ed.), *The Importance of Language, Englewood Cliffs* (New Jersey, 1962): 121-146.
23. Barry Buzan, *People, States, and Fear. An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*,2nd ed. (Colorado: Lynne Rienner Publishers,Inc, 1991): 7-9.
24. Patrick Morgan, "Safeguarding Security Studies," *Arms Control*, vol. 13, No.3 (1992), 466.
25. Ken Booth,*Theory of World Security* (Cambridge University Press, 2007),98.
26. Ibid.,99.

انظر عمل تيرينس بال :

Terence Ball, "Power," in Robert E. Goodin and Philip Pettit (eds.), *A Companion to Contemporary Political Philosophy* (Oxford: Blackwell, 1993):553-4.

27. Bill McSweeny, *Security, Identity and Interests. A Sociology of International Relations*, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 1999): 83-84.

28. Ken Booth, "Critical Explorations," Op.Cit.,13; Steve Smith, "The Contested Concept of Security," in Ken Booth (ed.), *Critical Security Studies and World Politics*, Op.Cit.,28.
29. Kenneth E. Boulding, *Stable Peace* (Austin: University of Texas Press, 1978).
30. Johan Galtung, *There are Alternatives: Four Roads to Peace and Security* (Nottingham: Spokesman, 1984).
31. "Report of the Independent Commission on Disarmament and Security Issues" (Palme Report), *Common Security: A Programme for Disarmament* (London: Pan Books, 1982), 5,7,9,138.
32. Buzan, *People, States, and Fear*,Op.Cit.

يقول «كين بوث» عن هذا الكتاب : «لا يزال التحليل النظري الأكثر شمولية للمفهوم [الأمن] في أدبيات العلاقات الدولية حتى الآن ، ومنذ إصداره لا تزال كتاباتنا لا تعدو كونها هوامش إليه» . انظر :

Ken Booth, "Security and Emancipation," *Review of International Studies*, Vol.17, No.4 (1991): 313-26.

٣٣ . تأسس معهد الأبحاث الاجتماعية في ٣ فبراير ١٩٢٣ بمدينة فرانكفورت بألمانيا . جاء تأسيس المعهد استجابة للأزمة التي كان يمر بها الفكر الماركسي ، والظروف التي واكبت انتصار الثورة البلشفية في روسيا ، وإخفاق نظيرتها الألمانية في ١٩١٨ . أشرف على المعهد في بدايته أستاذ القانون والعلوم السياسية في جامعة فيينا «كارل غرونبرغ Grunberg» ، وضم مساهمة شخصيات فكرية بارزة مثل : «أوغست فيتفوغل» ، «فرانز بوركيناو» ، «فريديريك بولوك» ، «جورجي لوكاتش» ، إلى جانب «ماكس أدلر أوتو باور» . انتقل المعهد مجبرا من مدينة فرانكفورت نحو الولايات المتحدة ؛ إثر الاضطهاد النازي ، ثم عاد مرة أخرى إلى المانيا في سنة ١٩٥٠ تحت اسم «مدرسة فرانكفورت» . للمزيد حول المدرسة انظر :

Marten Jay, *The Dialectical Imagination-A History of Frankfurt School and The Institute of Social Research (1923-1950)* (Littel and

Brown, Boston, 1973), 5; David Held, *Introduction to Critical Theory: Horkheimer to Habermas* (London: Hutchinson, 1980).

34. Max Horkheimer, "Traditional and Critical Theory," in *Critical Theory. Selected Essays*, trans. Matthew J. O Connell and others (New York: Continuum, 1972): 188-243.

٣٥ . انظر :

György Lukács, *History and Class Consciousness: Studies in Marxist Dialectics*, Trans. by Rodney Livingstone (Cambridge: MIT Press,1971).

٣٦ . يورغن هابرماس ، **المعرفة والمصلحة** ، ترجمة حسن صقر (كولونيا : منشورات الجمل ، ٢٠٠١) ، ٧ .

37. Tom Bottomore, *The Frankfurt School and Its Critics* (London: Routledge Press, 2002),106-107.

38. Steven C. Roach, "Introduction: From Critical Theory to Critical IR Theory," in Steven C. Roach (ed.),Op.Cit.,xviii; Richard Devetak, Critical Theory, in Scott Burchill et al. (eds.),Op.Cit.,140.

٣٩ . انظر :

Booth, *Theory of World Security*,Op.Cit.,40; Devetak, "Critical Theory," Op.Cit.,138; Roach,Op.Cit.,xvi.

40. Booth,Ibid.,54.

٤١ . انظر :

Andrew Linklater, "The Changing Contours of Critical International Relations Theory," in Richard Wyn Jones, *Critical Theory and World Politics* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner,2001),23.

42. Richard Wyn Jones, "On Emancipation: Necessity, Capacity, and Concrete Utopias," and Hayward Alker, Emancipation in the Critical Security Studies Project, both in Ken Booth, *Critical Security Studies*, Op.Cit.,:215-35 and 189-213.

٤٣ . انظر :

Robert W. Cox, "Social Forces, States and World Orders: Beyond International Relations Theory," *Millennium: Journal of International Studies*, Vol. 10, No. 2 (1981):126-55.

٤٤ . انظر :

Robert W. Cox, "Gramsci, Hegemony and International Relations," *Millennium: Journal of International Studies*, vol. 12,No.2 (1983):162-75.

٤٥ . انظر :

Richard K. Ashley, "Political Realism and Human Interests," *International Studies Quarterly*, vol. 25 No.2 (1981): 204-36.

٤٦ . انظر :

David Held, *Democracy and the Global Order: From the Modern State to Cosmopolitan Governance* (Cambridge: Polity Press, 1995); David Held, Daniele Archibugi and MartinKohler (eds.), *Re-imagining Political Community: Studies in Cosmopolitan Democracy* (Cambridge: Polity Press, 1998).

47. Mark Hoffman, "Critical Theory and the Inter-Paradigm Debate," *Millennium: Journal of International Studies*, Vol. 16, No. 2 (Summer 1987): 231-49; Roach,Op.Cit.,xix.

48. Charles Beitz, *Political Theory and International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979); Beitz, "International Liberalism and Distributive Justice: A Survey of Recent Thought," *World Politics*, Vol. 51,No.2 (1999): 269-96.

49. Cox, "Social Forces, States and World Orders..," Op.Cit.,128.

50. Ibid.,129.

51. Ibid.,128.

52. Loc.Cit.

53. Ibid.,130.

54. Devetak, "Critical Theory," Op.Cit.,141.

55. Ibid.,143.

56. Ashley, "Political Realism and Human Interests," Op.Cit.,207.

57. Devetak, "Critical Theory," Op.Cit.,142.

58. Mark Neufeld, *The Restructuring of International Relations Theory* (Cambridg: Cambridg University Press, 1995), 108.

59. Robert W. Cox, "Towards a Post-Hegemonic Conceptualization of World Order: Reflections on the Relevancy of Ibn Khaldun," in J. N. Rosenau and E.-O. Czempiel (eds.), *Governance Without Government: Order and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992),132.

التذاتانية (*Intersubjective*) هي اختصار لـ 'بين الذوات' ، أي هي النتائج المتوقعة من تفاعل ذاتين أو أكثر . وهي عبارة عن الصور والمعاني والاعتقادات التي يحملها الناس حول بعضهم البعض كنتيجة للخبرة المشتركة الناتجة عن التفاعلات الماضية ، والتي تعتبر محورية في تقرير سلوكهم . تقوم (التذاتانية) بخلق الفهم المشترك حول قواعد اللعبة وإجراءات السلوك المتوقع .

60. Robert W. Cox "Multilateralism and World Order," *Review of International Studies*, Vol.18 (1992),133.

61. Roach,Op.Cit.,xvii.

٦٢ . انظر :

Booth, *Theory of World Security*,Op.Cit.,56-57.

63. Andrew Linklater, *Beyond Realism and Marxism: Critical Theory and International Relations* (London:Macmillan,1990),7.

٦٤ . للمزيد حول هذه الانتقادات انظر :

Andrew Linklater, *Men and Citizens in the Theory of International Relations*, 2nd ed. (London: Macmillan, 1990), Ch.1,2,4; Linklater, *Beyond Marxism and Realism: Critical Theory and International Re-*

lations (London: Macmillan, 1990); Linklater, *The Transformation of Political Community: Ethical Foundations of the Post-Westphalian Era* (Cambridge: Polity, 1998).

٦٥ . انظر :

Kimberly Hutchings, *International Political Theory: Rethinking Ethics in a Global Era* (London: Sage,1999),125; Hutchings *Kant, Critique and Politics* (London: Routledge, 1995):11-57, 186-91; Hutchings and R. Dannreuther (eds.), *Cosmopolitan Citizenship* (London: Macmillan, 1999).

66. Cox, "Social Forces, States and World Orders..," Op.Cit.,137; Linklater, *Men and Citizens in the Theory of International Relations*, Op.Cit.,28.

٦٧ . انظر :

Richard Shapcott, *Justice, Community and Dialogue in International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press,2001),Ch.1; Shapcott "Beyond the Cosmopolitan/Communitarian Divide: Justice, Difference and Community in International Relations," in M. Lensu and J.-S. Fritz (eds.), *Value Pluralism, Normative Theory and International Relations* (London: Macmillan,2000):110-131.

68. Cox, "Social Forces, States and World Orders..," Op.Cit.,137-8,141.

69. Cox, "Gramsci, Hegemony and International Relations," Op.Cit.,173.

70. Cox, "Social Forces, States and World Orders..," Op.Cit.,133.

71. Cox, "Gramsci, Hegemony and International Relations," Op.Cit.,164.

72. Loc.Cit.

73. Robert Cox, "Civil Society at the Turn of the Millennium: Prospects for an Alternative World Order," *Review of International Studies*, Vol. 25,No.1 (1999): 3-28.

74. Devetak, "Critical Theory," Op.Cit.,137.

75. Steven C. Roach,Op.Cit., xv.

76. Ashley, "Political Realism and Human Interests", Op.Cit.,227.

77. Steven C. Roach,Op.Cit.,xx.

٧٨ . مصطلح براكسيولوجي (*Praxeology*) هو توليف بين كلمتين (*praxis*) ، وتعني : الفعل ، و(*logos*) وتعني التكلم أو الحديث . و يعني الدراسة الاستنتاجية للفعل الإنساني المستندة على بديهية الفعل ؛ أي فكرة أن الإنسان يستعمل الوسائل بشكل هادف خلال فترة زمنية محددة لتحقيق الغايات المرجوة . ارتبط استعمال المصطلح بالمدرسة النمساوية للاقتصاد ، ويعتبر الاقتصادي النمساوي «Ludwig von Mises» أول من قدم المصطلح . للاطلاع على توظيف المصطلح عند «لينكلايتر» ، انظر :

Andrew Linklater, "The Question of the Next Stage in International Relations Theory: A Critical Theoretical Point of View," *Millennium*, vol. 21,No.1 (1992): 92-4; Linklater, *Transformation of Political Community*, Op.Cit.,11; Linklater, "The Changing Contours of Critical International Relations Theory," Op.Cit.,25;

79. Linklater, *Beyond Marxism and Realism*,Op.Cit.,8.

80. Neufeld, *The Restructuring of International Relations Theory*, Op. Cit., Ch.1.

81. Linklater, *Beyond Marxism and Realism*, Op.Cit.,223.

82. Booth, "Security and Emancipation," Op.Cit; Smith, The Contested Concept of Security,Op.Cit.,41; Hayward Alker, Emancipation in the Critical Security Studies Project, in Ken Booth (ed.), Op.Cit.,190.

83. Keith Krause and Michael C. Williams (eds.), *Critical Security Studies*, (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1997); Keith Krause and Michael C. Williams, "Broadening the Agenda of Security Studies: Politics and Methods," *Mershon International Studies Review*, Vol. 40, No.2 (Oct.1996):36-45; Alker, Op.Cit.,190; Smith,Ibid.,40.

84. Krause and Williams, "From Strategy to Security: Foundations of Critical Security Studies," In Krause and Williams (eds.),Op.Cit.,43.

85. Ibid.,44.

86. Booth, "Critical Explorations," Op.Cit.,3.

87. Ibid.,11.

٨٨ . انظر :

Ole Waever, "Aberystwyth, Paris, Copenhagen: New 'Schools' in Security Theory and Their Origins Between Core and Periphery," paper presented at the 45th Annual Convention of the International Studies Association, Montreal, Canada, 17-20 March,(2004).

للمزيد حول هذه المدارس انظر أيضا :

سيد أحمد قوجيلي ، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي** (مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٢) ، ص ص٢٥-٣٧ .

٨٩ . تم الاجتماع التأسيسي في «مركز الدراسات الأوروبية» في باريس (أبريل ٢٠٠٥) وتامبير *Tampere* (أكتوبر ٢٠٠٦) . قام منظرو مختلف المدارس النقدية بالمشاركة في كتابة المقال الجماعي «المقاربات النقدية للأمن في أوروبا : بيان شبكي» الذي نشر في «حوار الأمن» *Secrurity Dialogue* في ديسمبر ٢٠٠٦ ، وهو البيان الذي شارك في كتابته أكثر من ٢٥ مؤلفاً ، والذي يعتبر البيان التأسيسي للمقاربات . لمزيد من التفصيل ، انظر موقع المقاربة على الشبكة :

http://www.casecollective.org

90. C.A.S.E. Collective, "Critical Approaches to Security in Europe:A Networked Manifesto," *Security Dialogue*, Vol. 37, No. 4 (December 2006), 476.

٩١ . يجب التنويه بتحذير بسيط (خاصة للقراء باللغة الأجنبية) . عادة ما يتم الإشارة إلى مدرسة أبريستويث بعبارة مرادفة هي «الدراسات الأمنية النقدية» ، ولكن بتكبير الحرف الإنجليزي الأول في العبارة (C) وكتابة باقي الكلمات

بحروف صغيرة وفق الصيغة التالية : Critical security studies . وهذا من أجل تمييزها عن الدراسات الأمنية النقدية التي تكتب كل الحروف الأولى من الكلمات المشكلة للعبارة بحرف كبير كالتالي : Critical Security Studies . وتشير هذه الأخيرة إلى كامل الحقل الذي يضم إضافة إلى مدرسة أبريستويث ، مدارس كوبنهاغن وباريس ، والمقاربات والنسوية والمعيارية وغيرها .

92. Ken Booth, "Security and Self: Reflections of a Fallen Realist," in Krause and Williams, *Critical Security Studies*,Op.Cit.,106.

93. Ibid.,109.

94. Richard Wyn Jones, "On Emancipation: Necessity, Capacity, and Concrete Utopias," in Booth (ed.),Op.Cit.,215.

95. Wyn Jones, On Emancipation, Op.Cit., 216; Booth, *Theory of World Security*, Op.Cit.,111.

96. Booth, "Security and Emancipation," Op.Cit.

97. Booth, "Security and Emancipation," Op.Cit.,319.

98. Ken Booth, "A New Security Concept for Europe," in Paul Eavis (ed.), *European Security. The New Agenda* (Bristol: Saferworld, 1990): 1-7; Booth, "Three Tyrannies, in Tim Dunne and Nicholas J. Wheeler (eds.), *Human Rights in Global Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999): 31-70; Booth, Emancipation," in Booth (ed.), Op.Cit., 181-7.

99. Booth,*Theory of World Security*, Op.Cit.,111.

100. Ibid.,113.

101. Devetak, "Critical Theory," Op.Cit.,137.

102. Ashley, "Political Realism and Human Interests," Op.Cit.,227.

103. Linklater, *Men and Citizens in the Theory of International Relations*, Op.Cit.,135.

104. Linklater, *Beyond Realism and Marxism...*, Op.Cit.,10.

105. Booth, "Critical Explorations," Op.Cit.,12.

106. "Case Collective,: Op.Cit.,456.

١٠٧ . تستعمل هذه العبارة للإشارة إلى هاجس الخوف التقليدي الذي تعيشه الدول في مواجهة جيرانها ، وهو الهاجس الذي عاشه نابوليون مع جيرانه ، والذي استعمله كمبرر لحملاته .

108. Alker, "Emancipation in the Critical Security Studies Project," Op.Cit.,191.

109. Rita Taureck, "Positive and Negative Securitisation - Bringing Together Securitisation Theory and Normative Critical Security Studies," Paper prepared for the Cost Doctoral Training School, "*Critical Approaches to Security in Europe*" Action A24: "*The evolving social construction of threats*" Centre Européen, (Institut d Etudes Politiques de Paris, France, June 16, 17, 18, 2005),5.

110. Loc.Cit.

111. Booth, "Security and Self...," Op.Cit.,92.

112. Loc.Cit.

113. Walt, "Renaissance of Security Studies," Op.Cit.,221.

114. Booth, *Theory of World Security*, Op.Cit.,110.

115. Booth, "Security and Self..," Op.Cit.,110.

١١٦ . انظر تعريف قاموس ويبستر :
http://www.merriam-webster.com/dictionary/postmodernism.

117. Jean-François Lyotard, La *Condition Postmoderne: Rapport Sur Le Savoir* (Paris: Minuit,1979).

١١٨ . تشير الابستمولوجيا «التأسيسية» إلى فكرة إمكانية اختبار وقياس الأفكار المتنافسة بناءً على العمليات الحيادية والموضوعية ، أي أنه بإمكاننا صياغة أحكام حول حقيقة معينة بأنها صحيحة أو خاطئة . بالمقابل ترى الابستمولوجيا «ضد التأسيسية» (*Anti-Foundational*) أنه من غير الممكن الحكم على الأفكار المتنافسة قياسا للاختبار الحيادي أو الموضوعي ؛ لعدم وجود أرضية حيادية للقيام بذلك . انظر :

Steve Smith and Patricia Owens, "Alternative Approaches to International Theory," in John Baylis and Steve Smith (eds.) *The Globalization of World Politics*, 3rd ed. (Oxford: Oxford University Press, 3ed. 2004),285.

119. Lily Ling, "(Neo) Realism as Fantasy-Game," in: *Postcolonial International Relations: Conquest and Desire Between Asia and the West* (London: Palgrave,2002),48; Jenny Edkins, "Poststructuralism," in Martin Griffiths (ed.) *International Relations Theory for the Twenty-First Century* (London and New york: Routledge, 2007),88.

۱۲۰ . انظر :

Michael Dillon, *Politics of Security: Towards a Political Philosophy of Continental Thought* (London: Routledge,1996); M. Stern, *Naming Security,Constructing Idendity* (Manchester: Manchester University Press,2005); M.J. Shapiro, *Violent Cartographies: Mapping Cultures of War* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press,1997); M. Zehfuss, *Constructivism in International Relations: The Politics of Reality* (Cambridge: Cambridge University Press2002); M. De Goede, *Virtue, Fortune and Faith* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press,2005); Campbell and Shapiro, *Moral Spaces: Rethinking Ethics and World Politics* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press,1999); Der Derian, *Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed and War* (Cambridge, MA: Blackwell,1992); F. Debrix, *Re-Envisioning Peacekeeping: the United Nations and the Mobilization of Ideology* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press,1999); Simon Dalby, "American Security Discourse: The Persistence of Geopolitics," *Political Geography Quarterly*, Vol. 9, No. 2 (April 1990):171-188.

۱۲۱ . انظر :

R. Bleiker, *Popular Dissent, Human Agency and Global Politics* (Cambridge: Cambridge University Press,2000); A. Orford, *Reading Humanitarian Intervention* (Cambridge: Cambridge University Press,2003); A. Escobar, *Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World* (Princeton, NJ: Princeton University Press,1995); J. Ferguson,The *Anti-Politics Machine* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press,1994); R.L.Doty, *Imperial Encounters* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press,1996); J.Edkins, *Whose Hunger*? (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press,2000); S. Dalby, *Environmental Security* (Minneapolis, MN: Minnesota University Press,2002); T.Kuehls, *Beyond Sovereign Territory* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press,1996); J. Bennett and W. Chaloupka, (eds.) *In the Nature of Things: Language, Politics and the Environment* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press,1993); David Campbell, *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity* (Manchester: Manchester UP, 1992); R. Bleiker, "Order and disorder in world politics," in A.J. Bellamy (ed.), *International Society and its Critics* (Oxford: Oxford University Press,2005); Shapiro and H.R.Alker, (eds.) *Challenging Boundaries* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press,1996); N. Soguk, *States and Strangers* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press,1999); David Campbell, *National Deconstruction: Violence, Identity and Justice in Bosnia* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press,1998); M.J. Shapiro, Methods and Nations (New York: Routledge,2004); W.E. Connolly, *Identity/Difference: Democratic Negotiations of Political Paradox* (Ithaca, NY: Cornell University

Press,1991); B. Cruikshank, *The Will to Empower* (Ithaca: Cornell University Press,1999).

١٢٢ . انظر :

Smith and Owens, Op,Cit.,285.

123. Yale Ferguson and Richard W. Mansbach, *The Elusive Quest Continues: Theory and Global Politics* (Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, 2003),195.

124. Yosef Lapid, "The Third Debate: On the Prospect of International Theory In A Post-positivist Era," *International Security Quarterly*, Vol.33,No.3 (1989): 235-254.

125. Ibid.

126. George Sorensen and Robert Jakson, Methodological Debates: Post Positivist Approach, in George Sorensen and Robert Jakson, *Introduction to International Relations: Theories and Approaches* (Oxford: Oxford University Press,2003),250.

127. Ibid.,250-51.

128. John Ruggie, "Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations," *International Organization*,Vol. 47, No.1 (1993): 139-174.

129. Richard K. Ashley and R. B. T. Walker, "Conclusion: Reading Dissidence Writing the Discipline: Crisis and the Question of Sovereignty in International Studies," *International Studies Quarterly*, Vol. 34, No. 3 (Sep., 1990), 370.

130. Lily Ling, "(Neo) Realism as Fantasy-Game," Op.Cit.,45.

١٣١ . لإلقاء نظرة على المزيد من هذه الانتقادات ، انظر :

Richard K. Ashley, "The Geopolitics of Geopolitical Space: Toward a Critical Social Theory of International Politics," *Alternatives*, Vol. 12, No. 4 (1987), 408; Jim George, Realist 'Ethics', International Re-

lations, and Post-Modernism: Thinking Beyond the Egoism-Anarchy Thematic, "*Millennium*, Vol. 24, No. 2 (1995) 195-223; Timothy W. Luke," Discourses of Disintegration, Texts of Transformation: Re-Reading Realism in the New World Order, *Alternatives*, Vol. 18 (1993):229-258; Walker, "Realism, Change, and International Political Theory," *International Studies Quarterly*, Vol. 31, No. 1 (March 1987):65-86.

١٣٢ . انظر :

Richard K. Ashley, "The Eye of Power: The Politics of World Modeling," *International Organization*, Vol. 37, No. 3 (Summer 1983): 495-535; Lily Ling,, "(Neo)Realism as Fantasy-Game," Op.Cit.,48.

١٣٣ . لالقاء نظرة عامة حول هذه القضايا انظر :

Smith and Owens, Op.Cit.,285.

١٣٤ . انظر بشكل خاص :

M. Foucault, *L'archéologie du savoir* (Paris: Gallimard,1969); Foucault, *Surveiller et punir. Naissance de la prison* (Paris: Gallimard,1975); Foucault, *Histoire de la sexualité. 1. La volonté de savoir* (Paris: Gallimard,1976); Foucault, "Governmentality," in G. Burchell, C. Gordon and P. Miller, *The Foucault Effect* (London: Harvester Wheatsheaf, 1991):87-104.

135. Smith and Owens,Op.Cit.,285.

١٣٦ . انظر :

Richard Ashley, "Imposing International Purpose: Notes on a Problematic of Governance," in Ernst-Otto Czempiel and James N. Rosenau (eds.), *Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990s* (Lexington, MA: Lexington Books, 1989):251-290.

١٣٧ . انظر :

James Der Derian, "The Boundaries of Knowledge and Power in International Relations," in Der Derian and Shapiro (eds.), *International/Intertextual Relations: Postmodern Readings of World Politics* (Lexington, MA: Lexington Books, 1989): 3-10; Der Derian Spy versus "Spy: The Intertextual Power of International Intrigue," in Der Derian and Shapiro,Ibid.,163-187; Ashley, The Eye of Power, Op.Cit.

١٣٨ . انظر :

Michel-Rolph Trouillot, *Silencing the Past: Power and the Production of History* (Boston: Beacon Press, 1995).

١٣٩ . انظر :

Siba N. Grovogui, "Rituals of Power: Theory, Languages, and Vernaculars of International Relations," *Alternatives*, Vol. 23,No.4 (1998):499-529.

140. Richard Devetak, "Postmodernism," in Scott Burchill et al. (eds.), Op.Cit.,163.

١٤١ . يعود أصل هذا النوع من الممارسة الفكرية إلى نقد «نيتشه» الجذري لفكرة الأصول والأخلاق ، وإلى الأعمال اللاحقة لـ «فوكو» حول جينيالوجيا المعرفة .

142. Devetak, "Postmodernism," Op.Cit.,163-64.

143. David Campbell, "MetaBosnia: Narratives of the Bosnian War," *Review of International Studies*, Vol. 24 (1998): 34-36.

144. Devetak, "Postmodernism," Op.Cit.,164-65.

١٤٥ . انظر :

Der Derian and Shapiro (eds.), *International/Intertextual Relations*, Op.Cit.

146. Lyotard, Op.Cit.

147. Felipe Krause Dornelles, "Postmodernism and IR: From Disparate

Critiques to a Coherent Theory of Global Politics," *Global Politics Network*, (Spring 2002),8.

148. Walker, "The Prince and the Pauper: Tradition, Modernity and Practice in the Theory of International Relations," In Der Derian and Shapiro (eds.),Op.Cit.,29.

149. Edkins, "Poststructuralism," Op.Cit.,96.

150. Devetak, "Postmodernism," Op.Cit.,169.

151. Felipe Krause Dornelles,Op.Cit.,9.

١٥٢ . فيليب مانغ ، **جيل دولوز : نسق المتعدد** ، ترجمة عبد العزيز بن عرفة (دمشق ، مركز الإنماء الحضاري ، ٢٠٠٢) ، ٩٠ .

153. David Grondin, "(Re)Writing the 'National Security State': How and Why Realists (Re)Built the(ir) Cold War," *Paper presented at the annual International Studies Association Convention*, (March 17-20, Montreal 2004),9.

154. Bradley S. Klein, *Strategic Studies and World Order: The Global Politics of Deterrence*, (Manchester and New York: Manchester University Press, 1994): 27-28.

155. Grondin,Op.Cit.,12.

(١٥٦) ساعد المناخ الدولي الصاعد في التسعينيات (عالم ما بعد الحرب الباردة) على بعث الدراسات الأمنية بعد الحداثية بتحويله التركيز من قضايا السياسة العليا (الحرب والأمن القومي) إلى المشاكل بعد الحداثية مثل : الفقر ، والجوع ، والجهل ، والعنصرية ، والاستثناء ، والتدخل الإنساني ، والتوزيع غير المتكافيء للثروة ، إلخ .

١٥٧ . انظر على سبيل المثال :

Walker, "Culture, Discourse, Insecurity," *Alternatives*, Vol. 11, No. 4 (1986): 485-504; Walker, "Security, Sovereignty, and the Challenge of World Politics," *Alternatives*, Vol. 15, No. 1 (1990): 3-27; Dalby, "Security, Modernity, Ecology: The Dilemmas of Post-Cold

War Security Discourse," *Alternatives*, Vol. 17, No. 1 (Winter 1992): 95-134; Dalby, "Ecological Metaphors of Security: World Politics in the Biosphere," *Alternatives*, Vol. 23, No. 3 (1998): 291-320; Bradley S. Klein, *Strategic Discourse and its Alternatives*, Occasional Paper No. 3 (New York, NY: Center on Violence and Human Survival, 1987); Klein, "After Strategy: The Search for a Post-Modern Politics of Peace," *Alternatives*, Vol. 13, No. 3 (1988): 293-318.

158. David Campbell and Michael Dillon (eds.), *The Political Subject of Violence* (Manchester: Manchester UP, 1993),161.

159. Bradley S. Klein, *Strategic Studies and World Order*, Op.Cit.,38.

160. J. Edkins, "Sovereign Power, Zones of Indistinction, and the Camp," *Alternatives*, Vol.25, No.1 (2000):13-14.

161. David Campbell, "Why Fight? Humanitarianism, Principles, and Post-Structuralism," *Millennium*, Vol. 27,No.3 (1998),506; Edkins, Ibid.,18.

١٦٢ . انظر على سبيل المثال :

Dillon and J.Everard, "Stat(e)ing Australia: Squid Jigging and the Masque of State," *Alternatives*, Vol. 17,No.3 (1992),282.

163. Devetak, "Postmodernism," Op.Cit.,158.

164. Ibid.,157.

١٦٥ . انظر :

David Campbell, "The Deterritorializing of Responsibility: Levinas, Derrida and Ethics after the End of Philosophy," *Alternatives*, Vol.19,No. (1994):455-84; William E. Connolly, "Tocqueville, Territory and Violence," *Theory, Culture and Society*, Vol.11 (1994):19-40.

166. Paul Saurette, "International Relations - Image of Thought: Collective Identity, Desire and Deleuzian Ethology," *the International Journal of Peace studies*, Vol. 5, No. 1 (January 2000),1-47.

167. Campbell, *Writing Security*., Op.Cit.; Campbell, *National Deconstruction*.., Op.Cit.; Campbell, "MetaBosnia..," Op.Cit.; Devetak, "Postmodernism," Op.Cit.,177.

168. Devetak,Ibid.,178.

169. Michael J. Shapiro, *The Politics of Representation:Writing Practices in Biography, Photography and Policy Analysis* (Madison: The University of Wisconsin Press,1988),102.

170. Campbell, *Writing Security*..,Op.Cit.,85.

(١٧١) تعني 'تقنية الحكومة' استخدام الحكومة للتكنولوجيا في عملية المراقبة والسيطرة على المجتمع . انظر :

Case Collective, op. cit., 449.

وللمزيد حول مدرسة باريس انظر :

سيد أحمد قوجيلي ، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في الوطن العربي** ، مرجع سابق ، ص ص٣٢-٣٦ .

172. Didier Bigo, "Globalized (in)Security: The Field and the Ban-opticon," in Didier Bigo & Anastassia Tsoukala, (eds.), *Illiberal Practices in Liberal Regimes*, (Paris: L Harmattan, 2006),5-6.

١٧٣ . يكتب «بيغو» : «هذا التمايز بين الأمن الداخلي والخارجي يسمح لنا بالتذكير بالطابع المبني اجتماعيا وتاريخيا لعملية التمايز ، من حيث التكوين الاجتماعي للدولة الغربية كما حددها «نوربرت إلياس» أو «تشارلز تيلي» . كما أنه يتيح لنا أن نفكر بحقل الأمن كحقل عبور بين الداخلي والخارجي ، وهو فضاء منتج جديد للصراع بين مهنيي الأمن الذين ينتجون مصالح مشتركة وبرنامج مطابق للحقيقة وأشكال جديدة من المعرفة» . انظر :

Ibid.,9,14.

١٧٤ . انظر :

Pierre Bourdieu et Loïc J. D. Wacquant, *Réponses: pour une anthropologie réflexive* (Paris: Seuil, 1992): 72-73.

175. Didier Bigo, Emmanuel-Pierre Guittet & Andy Smith, "La participation des militaires à la sécurité intérieure: RU, Irlande du Nord," *Cultures & Conflits*, Vol. 56 (2004): 34-35.

176. Bigo, "Globalized (in)Security..," Op.Cit.,21.

177. Didier Bigo, Sergio Carrera, Elspeth Guild & R. B. J. Walker, "The Changing Landscap of European Liberty and Security:Mid-Term Report on The Results of The Challenge Project," EU Framework Programme, Research paper N.04 (February 2007),7.

178. Bigo, "Globalized (in)Security," Op.Cit.,12.

179. Ibid.,13.

(١٨٠) في الأصل مصطلح الحوكمة (*Gouvernementalité*) هو عبارة عن توليف بين كلمة الحكم (*gouverner*) وأنماط الفكر (*mentalité*) . يستعمل المصطلح في سياقات ومعاني متعددة : فن الحكومة ، والعقلانية الحكومية ، واستراتيجيات وتقنيات حكم المجتمع ، وغيرها . بشكل عام ، يشير المصطلح -حسب ميشال فوكو (مخترع المصطلح)- إلى فكرة أن دراسة تقنيات القوة لا تتم إلا عن طريق تحليل العقلانية السياسية التي تسندها . انظر :

Foucault, "Governmentality," Op.Cit.; Foucault, *Naissance de la Biopolitique*, Op.Cit.; Mitchell Dean, *Governmentality*, Op.Cit.; Case Collective, Op. Cit., 449.

181. Bigo, "Globalized (in)Security," Op.Cit.,15.

182. Bigo et al., "The Changing Landscap of European Liberty and Security," Op.Cit.,15-16.

183. Ibid.,11-12.

١٨٤ . على سبيل المثال : منذ يناير ٢٠٠٣ ، كانت الخطوط الجوية الأوروبية للطيران ملزمة بتزويد السلطات الجمركية في الولايات المتحدة إلكترونيا

بالبيانات الواردة في الحجز الآلي لنظم التحكم ، إشارة الى «سجلات اسم المسافر» (*Passenger Name Records*) يشار إليها ببيانات (*PNR data*) . استنادا إلى القوانين المعتمدة في الولايات المتحدة في أعقاب هجمات ١١/ ٩ ، ينبغي على شركات الطيران أن تقدم هذه البيانات قبل أو فور إقلاع الطائرة . وإذا لم تفعل ذلك ، فإنها تغرم مبلغ ٥,٠٠٠ دولار كحد أقصى لكل مسافر لم تبلغ بياناته بشكل مناسب . بيانات اسم المسافر تضم ٣٤ من حقول البيانات ، تتضمن ليس فقط الاسم والعنوان ، وإنما -أيضا- تفاصيل الاتصال مثل : أرقام الهاتف ، البريد الإلكتروني ، معالجة المعلومات عن أرقام البنك وبطاقات الائتمان ، وكذلك وجبات الطعام المنظمة للرحلة . انظر :

Elspeth Guild & Evelien Brouwer, "The Political Life of Data: The ECJ Decision on the PNR Agreement between the EU and the US," Centre For European Policy Studies,No.109 (july 2006),1; Bigo et al., "The Changing Landscap of European Liberty and Security," Op.Cit.,10.

185. Didier Bigo & Elspeth Guild, "Policing in the Name of Freedom," in Didier Bigo & Elspeth Guild, (eds.), *Controlling Frontiers: Free Movement Into and Within Europe*, (Aldershot: Ashgate, 2005),1.

أهم مثال على المنافسة بين مهنيي إدارة انعدام الأمن فيما يتعلق بنماذج المراقبة ذلك الموجود بين الولايات المتحدة والإتحاد الأروبي في الصناعات الأمنية الحيوية المتعلقة ببرامج استخراج البيانات ودمج وحماية البرمجيات . تكنولوجيا المراقبة البيولوجية تشكل عنصرا أساسيا ، وهو ما يفسر الجهود على جانبي الأطلسي لتعبئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص . في جوهرها ، العلاقة بين البيروقراطية العامة وصناعة الأمن الخاص (*private security industry*) تعمل على تبادل المعلومات من خلال قواعد البيانات ، وتطوير تكنولوجيات جديدة مثل : «التعريف البيواحصائي» *biometrics identifiers* ، السمات البيولوجية المحددة للهوية ، والحمض النووي ، وغيرها . انظر :

Bigo et al., "The Changing Landscap of European Liberty and Security," Op.Cit.1; Thierry Balzacq, Didier Bigo, Sergio Carrera &

Elspeth Guild, "Security and The Two-Level Game: The Treaty of PRÜM, The EU and The Management of Threats," (Centre for European Policy Studies, CEPS Working Documents, No.234/january 2006),13.

ولإلقاء نظرة على أهم الأعمال التي تطرقت إلى منطق المراقبة الفردية كحقوق التنقل ، وإجراءات السفر ، ومراقبة المطارات ، ومناطق الانتظار ، ونقاط العبور ، انظر :

Mark B. Salter (ed.), Politics at The Airport (Minneapolis: University of Minnesota Press,2008); John Torpey, *The Invention of the Passport: Surveillance, Citizenship and the State* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000); Kevin D. Haggerty and Richard V. Ericson, "The Surveillant Assemblage," *British Journal of Sociology*, Vol. 51, No. 4 (2000): 605-22; Didier Bigo, "Detention of Foreigners, States of Exception, and the Social Practices of Control of the Banopticon," in Prem Kumar Rajaram and Carl Grundy-Warr (eds.), *Borderscapes: Hidden Geographies and Politics at Territory's Edge* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2007), 25-26; Sean P. Hier, "Probing the Surveillant Assemblage: On the Dialectics of Surveillance Practices as Processes of Social Control," *Surveillance and Society*, Vol. 1, No. 3 (2003): 400; Benjamin J. Muller, "Borders, Bodies, Biometrics: Towards Identity Management," in Elia Zureik and Mark B. Salter (eds.) *Global Surveillance and Policing: Borders, Security, Identity* (Cullompton, UK: Willan, 2005):89-93.

186. Bigo et al., "The Changing Landscap of European Liberty and Security," Loc.Cit.

١٨٧ . بشكل عام ، يشير مصطلح (الاستثنائية) إلى تعليق العمل بالقواعد والإجراءات الديمقراطية ، حيث يتم الاستعاضة عنها بسياسة الطوارئ التي

تبرر استعمال الإجراءات غير الديمقراطية ، وتشرع انتهاكات الحقوق الفردية كذريعة لتحقيق الأمن العام . يعطي أنصار مدرسة باريس مدلولا قانونيا للاستثنائية . ترى المدرسة أن الاستثنائية هي نتاج تفاعل التشريعات والقوانين الصادرة عن صاحب السلطة مع القواعد والمعايير اللبرالية . بمعنى آخر ، هي عملية تجاوز المبادئ اللبرالية عن طريق سن قوانين تشريعية تجيز ممارسات استثنائية مثل: إعلان حالة الطوارئ ، والتنصت ، والتفتيش غير المرخص ، والطرد في حالة الهجرة ، وغيرها من التدابير الاستباقية لتفادي الخطر . هكذا تصبح الاستثنائية خروجاً عن التشريعات العادية وبعض القوانين الخاصة التي أصبحنا متعودين على التعايش معها . ولكنها -أيضا- تتجلى كفكرة أننا نعيش في «حالة طوارئ دائمة» ، أو في حالة دائمة من الاستثناء . للمزيد حول الحالة الاستثنائية انظر تفصيلها أسفله في مدرسة كوبنهاغن .

188. Bigo, "Globalized (in)Security," Op.Cit.,41.

189. Case Collective,Op.Cit.,465.

190. Nicholas G. Onuf, *World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations* (Columbia: University of South Carolina Press, 1989).

١٩١ . انظر :

Alexander Wendt, "Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics," *International Organization*, Vol.46, No.2 (1992): 391-425; Friedrich Kratochwil and John Gerard Ruggie, "International Organization: A State of the Art on an Art of the State," *International Organization*,Vol. 40, No.4(1986):753-775.

هناك من الباحثين من يذهب إلى اعتبار مقالتي وانت «مشكلة البنية الفاعل» و/أو «الفوضوية ما تصنعه الدول» بمثابة البيان التأسيسي للمقاربة البنائية في العلاقات الدولية . انظر على سبيل المثال :

Cameron G. Thies, "Are Two Theories Better than One? Constructivist Model of the Neorealist-Neoliberal Debate," *International*

Political Science Review, Vol. 25, Issue 2(Apr. 2004),160.

ولكن ، بالرغم من هذه الإشارات والآراء المختلفة ، نجد «وانت» نفسه في سياق حديثه عن تقديم «روبيرت كيوهان ARobert Keohane لتسمية «الانعكاسية» ، يؤكد أنه قام بالنسج على منوال «نيكولاس أوناف» في تسمية مقاربتهم بالبنائية . يقول وانت : «لأني أريد التأكيد على تركيزهم على البناء الاجتماعي للذاتية ، والحد من مشكلة صورتهم ؛ أسميهم -بعد نيكولاس أوناف- 'البنائيين'» . انظر :

Wendt, "Anarchy is What States Make of It," Op.Cit.,393.

192. Richard Price and Christian Reus-Smit, "Dangerous Liaisons? Critical International Theory and Constructivism," *European Journal of International Relations* Vol. 4,No.3(1998),283.

193. Ibid.,260.

يرى «تيد هوف» أن البنائية تعرض مقاربة بحث متغايرة (*heterogamous*) : أي أنها تندمج مع الحقول والمجالات المختلفة بسهولة . «البنائية نفسها نتاج علم اللغة البنيوي ، والنظرية السياسية بعد الحداثية ، والنظرية النقدية ، والدراسات الثقافية والإعلامية ، والنقد الأدبي ، إلخ . بعيدا عن إدّعاء الأولوية كنظرية للسياسة الدولية ، تقدم البنائية نفسها للتعاون مع المقاربات الأخرى ، ضمن علم السياسة وخارجه» . انظر :

Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory," *International Security*, Vol. 23, No. 1 (Summer, 1998),196.

•

كما يرى بعض المنظرين أن البنائية تحتل 'الموقع المتوسط' (*the middle ground*) بين المقاربات العقلانية والراديكالية ، غالبا تسمى الانعكاسية (*reflectivist*) أو النسبوية (*relativist*) . لذلك ، وكما يقول «مازا زيفوس» ، «ليس مفاجأة أن يوصف الحقل بأنه يمر ، أو فعلا قد مر ، بما وصفه جيفري شيكل بـ : «منعطف البنائية constructivist turn في نظرية العلاقات الدولية» . انظر :

Emanuel Adler, "Seizing the Middle Ground: Constructivism in

World Politics," *European Journal of International Relations*, Vo.3, No.3 (1997):319-63; Maja Zehfuss, *Constructivism in International Relation s*(Cambridge: Cambridge University Press,2004),2; Jeffrey T. Checkel, "The Constructivist Turn in International Relations Theory," *World Politics*,Vol. 50 (1998):324-48.

194. Thies, "Are Two Theories Better than One," Op.Cit.,160.

يرى بنائيون أمثال تيد هوف أنه بإمكان البنائية تقديم تفسيرات بديلة للنظريات النيواقعية والنيولبرالية المهيمنة مثل ؛ نظرية ميزان التهديد ، والمعضلة الأمنية ، والتفسيرات اللبرالية المؤسسية للتعاون في ظل الفوضوية ، والنظرية اللبرالية للسلام الديمقراطي وغيرها . انظر في هذا الشأن :

Ted Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory," Op.Cit.,186-192.

195. Price and Reus-Smit,Op.Cit.,272.

196. Alexander Wendt, "Constructing International Politics," *International Security*, Vol. 20, No. 1 (Summer, 1995),71; Price and Reus-Smit,Op.Cit.,266.

197. Ibid.,73; Sorensen and Jakson, "Methodological Debates," Op.Cit.,254.

198. Wendt, "Anarchy is What States Make of It," Op.Cit.,399,424-5; Wendt "The Agent-Structure Problem in Foreign Policy Analysis," *International Studies* Quarterly,Vol. 36,No., 3 (1992):245-270.

199. Wendt, "Constructing International Politics," Op.Cit.,73.

200. Wendt, "Anarchy is What States Make of It," Op.Cit.,397.

201. Wendt, "Constructing International Politics," Op.Cit.,74.

202. Wendt, "Anarchy is What States Make of It," Op.Cit.,394-95.

203. Ibid.,395.

٢٠٤ . تجدر الإشارة إلى أن مصطلح «المثالية» المستعمل هنا يشير إلى صيغة استعماله في النظرية الاجتماعية ، وبالتالي هو لا يمت بأية صلة إلى المدرسة

المثالية في نظرية العلاقات الدولية . سوء الفهم القائم على احتمال اعتبار الاثنين الشيء نفسه ، دفع «وانت» إلى تمييز النظرية المثالية الاجتماعية عن المثالية الدولية عبر طيف النقاط التالية : ١) هي ليست وجهة نظر معيارية تتناول كيف يجب أن يكون العالم ، لكنها بدلا من ذلك ، وجهة نظر علمية تتناوله كما هو . ٢) هي لا تفترض بأن الطبيعة البشرية خيّرة أو الحياة الاجتماعية تعاونية في طابعها . تجمع النظريات المثالية في فكرها الرؤى المتشائمة بالإضافة إلى المتفائلة . ٣) هي لا تفترض بأن الأفكار المشتركة ليس لها حقيقة موضوعية . كما أن البنى الاجتماعية ليست أقل حقيقية من البنى المادية . ٤) هي لا تفترض بأن التغيير الاجتماعي محتمل ، وسهل أو معطى ، والسياق مبني اجتماعيا . ٥) أخيرا ، هي لا تعني بأن القوة والمصالح غير مهمة ، لكن بالأحرى يعتمد معناها وتأثيراتها على أفكار الفواعل . انظر :

Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999):24-25.

205. Wendt,Ibid.,23.

206. Ibid.,24.

207. Wendt, "The Agent-Structure Problem in International Relations Theory," Op.Cit.,352; Zehfuss, *Constructivism in International Relations*, Op.Cit.,13.

208. Martha Finnemore and Kathryn Sikkink, "Taking Stock: The Constructivist Research Program in International Relations and Comparative Politics," *Annual Review of Political Science*, Vol.4 (2001),392.

209. Hopf, "The Promise of Constructivism in International Relations Theory," Op.Cit.,175.

210. Thomas Risse-Kappen, "Collective Identity in a Democratic Community: The Case of NATO," in Peter Katzenstein (ed.), *The Culture of National Security. Norms and Identity in World Politics* (New York: Columbia University Press,1996).

211. Wendt, "Anarchy is What States Make of It," Op.Cit.,393,398.

٢١٢ . أشار «وانت» إلى هذه الطبيعة المتداخلة بين الهوية والدور من جهة ، والمصالح من جهة أخرى ، عندما رأى أن الهوية تعرّف قياسا إلى دور معين ، يكون هو في ذاته (أي الدور) مكوَناً (بالفتح) عبر هذه الهوية ، وفي الوقت نفسه ، مكوِّناً (بالكسر) للمصالح المعرفة قياسا لتلك الهوية . في الفقرة التالية ، يشرح «وانت» هذه الفكرة بالتفصيل ، يكتب :

«عندما نقول أن الأساتذة لهم 'مصلحة' في التدريس والبحث ، أو الذهاب في إجازة ، نحن نقول إن للوظيفة دوراً في هوية 'الأساتذة' ، عليها تحديد بعض الحالات المعينة التي تتطلب بعض الأفعال المعينة . هذا لا يعني أنهم سوف يفعلون ذلك بالضرورة (التوقعات والقدرة لا تساوي الأداء) ، ولكن إذا لم يفعلوا ذلك فهم لن يحصلوا على مناصب دائمة . غياب أو عدم تعريف أو تحديد الأدوار يجعل الأوضاع والمصالح أكثر صعوبة ، وقد يؤدي إلى تشويش نتائج الهوية . ويبدو أن هذا يحدث اليوم في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق : بدون العداء والتهديد المتبادل للحرب الباردة الذي يتيح لها تعريف هوياتها ، هذه الدول تبدو غير متأكدة من مسألة كيف يجب أن تكون 'مصالحها'» . انظر :

Wendt, "Anarchy is What States Make of It," Op.Cit.,398-9.

213. Audie Klotz, *Norms in International Relations.The Struggle Against Apartheid* (Ithaca: Cornell University Press,1995); Klotz, "Norms Reconstituting Interests..," Op.Cit.

214. Wendt, "Anarchy is What States Make of It," Op.Cit.,394-5,399-401.

215. Rey Koslowski and Friedrich Kratochwil, "Understanding Change in International Politics: The Soviet Empire's Demise and the International System," *International Organization*, Vol.48 (1994):176-198.

216. Ronald Jepperson, Wendt and Katzenstein, "Norms, Identity, and Culture in National Security," in Katzenstein (ed.),Op.Cit.,

٢١٧ . انظر :

Robert Jackson, *Quasi-States: Sovereignty, International Relations, and the Third World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990);David Strang, "Anomaly and Commonplace in European Political Expansion: Realist and Institutional Accounts," *International Organization*, Vol. 45, No. 2 (Spring 1991): 143-62

218. Peter J. Katzenstein, "Introduction: Alternative Perspectives on National Security," in Katzenstein (ed.),Op.Cit.

219. Thomas U. Berger, "Norms, Identity, and National Security in Germany and Japan," in Katzenstein (ed.),Op.Cit.

220. Theo Farrell, "Constructivist Security Studies: Portrait of a Research Program," *International Studies Review*, Vol. 4, No. 1 (Spring, 2002),60.

221. "Koslowski and Kratochwil," Op.Cit.,228.

222. Martha Finnemore, "Constructing Norms of Humanitarian Intervention," in Katzenstein (ed.),Op.Cit.

223. Richard Price and Nina Tannenwald, "Norms and Deterrence: The Nuclear and Chemical Weapons Taboos," in Ibid.

224. Rita Taureck, "Securitization Theory and Securitization Studies," *Journal of International Relations and Development*, Vol.9 (2006),55.

225. Matt McDonald, "Constructivism," in Paul D. Williams (ed.), *Security Studies. An Introduction* (London & New york: Routledge,2008),61.

226. Ibid.,64.

227. Edward A. Kolodziej, *Security and International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press,2005),261.

228. Bill McSweeny, *Security, Identity and Interests*, Op.Cit.

٢٢٩ . انظر مقدمة الطبعة الجديدة لكتاب بيوزان :

Barry buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in The Post-Cold War Era*, 2nd ed. (ECPR Press, 2007),2.

230. Richard Wyn Jones, "Message in a Bottle? Theory and Praxis in Critical Security Studies," *Contemporary Security Policy*, Vol. 16,No.3 (1995),310.

231. Daniel Deudney, "Political Fission: State Structure, Civil Society, and Nuclear Weapons in the United States," in Ronnie D. Lipschutz, (ed.), Op.Cit.;Barry Buzan, "Security, the State, the 'New World Order', and Beyond," in Ibid.

232. Ole Waever, "Societal Security: The Concept," in Ole W?ver et al., *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe* (London: Pinter, 1993),23.

233. Waever, "Societal Security," Op.Cit., 25; W?ver, "Securitization and Desecuritization," in Lipschutz (ed.),Op.Cit.

234. Waever, "Societal Security: The Concept," Op.Cit.,25.

235. Waever, "Securitization and Desecuritization," in Lipschutz (ed.),Op.Cit.

٢٣٦ . يعتبر مصطلح المعضلة الأمنية أحد المفاهيم المفتاحية في العلاقات الدولية ، وهو من بين أكثر الألغاز العالقة التي يختلف حولها الباحثون ، كما أنه يعتبر نقطة انطلاق تحليل النظرية النيواقعية (الدفاعية بشكل خاص) . يتلخص المفهوم في أن الجهود المبالغة لزيادة الأمن قد تؤدي إلى نتائج عكسية بانقاصه . ففي نظام فوضوي يسوده الشك وانعدام الثقة ، ولا توجد فيه آليات موثوقة لتبادل المعلومات ، عندما يقوم الطرف (أ) بزيادة حجم تسلحه لأسباب دفاعية من أجل تأمين نفسه بشكل أكبر ، يقوم الطرف (ب) بتفسير هذه الزيادة كمؤشر على النوايا الهجومية للطرف (أ) ، ما سيدفعه بدوره إلى زيادة تسلحه لتأمين نفسه . ولكن هذه الزيادة بدورها سيتم تفسيرها من الطرف (أ)

على أنها نوايا هجومية من الطرف (ب) ، وليست مجرد رد فعل على زيادة تسلحه منذ البداية . وهكذا تنتج المعضلة : السعي لزيادة الأمن يؤدي إلى إنقاصه . للاطلاع على أهم ما كتب حول المعضلة الأمنية انظر :

John H. Herz, "Idealist Internationalism and the Security Dilemma," *World Politics* Vol. 2, No. 2 (January 1950): 157-180; Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma," *World Politics* Vol. 30, No. 2 (Janu 1978): 167-214; Randall L. Schweller, "Neorealism's Status Quo Bias: What Security Dilemma?" *Security Studies* Vol. 5, No. 3 (Spring 1996): 90-221; Charles L. Glaser, "The Security Dilemma Revisited," *World Politics* Vol. 50, No. 1 (October 1997): 171-201; Ken Booth and Nicholas J. Wheeler, *The Security Dilemma: Fear, Cooperation, and Trust in World Politics* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2008).

237. Buzan, "Societal Security, State Security, and Internationalisation," in Waever et al, Op.Cit.,46.

238. Barry Posen, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict," *Survival*, Vol. 35, No. 1 (Spring 1993),30.

٢٣٩ . يعطي منظرو مدرسة كوبنهاغن اهتماماً كبيراً لآليات الدفاع الاجتماعي ، خاصة دفاع الجماعات عن وجودها الثقافي والسياسي . بشكل أعم ، «الدفاع الاجتماعي» ، كما يعرفه برايان مارتن ، «هو المقاومة غير العنيفة للعدوان من المجتمع كبديل للدفاع العسكري» . وهو يقوم على نطاق واسع من الاحتجاج والإقناع ، عدم التعاون والتدخل من أجل معارضة العدوان العسكري أو القمع السياسي . وهو يستخدم أساليب مثل : المقاطعة ، وأعمال العصيان ، والاضرابات ، والمظاهرات ، وإقامة مؤسسات بديلة . ولكن فيما يتعلق بدفاع الجماعات عن وجودها في مواجهة جماعات أخرى (خاصة في الدول الفاشلة) قد يتجاوز الأمر الدفاع غير المسلح إلى الدفاع العسكري ، وأعمال العنف المتبادل ، والإبادة ، وغيرها . انظر :

Brian Martin, *Social Defence*, Social Change (London: Freedom

Press,1993),4.

(٢٤٠) انظر :

Waever, "Societal Security and European Security," in Waever et al., Op.Cit.,191; Buzan, "Societal Security, State Security, and Internationalisation," Op.Cit.,43.

241. Waever, "Securitization and Desecuritization," Op.Cit.

٢٤٢ . لإلقاء نظرة على أعمال وايفر الأكاديمية المبكرة (بعضها غير منشور) انظر :

Ole Waever, "Security, the Speech Act: Analyzing the Politics of a Word (and the Transformation of a Continent)" (1989), unpublished manuscript; Ole Waever, *Concepts of Security* (Copenhagen: University of Copenhagen, 1997): 183-210; Waever, "Tradition and Transgression in International Relations as post-Ashleyan position," Paper presented at the annual conference of the British International Studies Association at the University of Kent in Canterbury 18-20 December 1989.

٢٤٣ . تشكل الأدبيات التالية أهم كتابات «وايفر» المشتركة داخل معهد كوبنهاغن ، والتي طوّر من خلالها نظريته حول الأمننة :

Ole Waever, "Conflict of Vision: Vision of Conflict," in Ole waever, Pierre Lemaitre, and Elizabieta Tromer, *European Polyphony: Perspectives Beyond East-West Conformation* (London: Macmillan, 1989):283-325; Barry Buzan, Morten Kelstrup, Pierre Lemaitre,Elizabieta Tromer, and Ole Waever, *The European Security Order Recast: Senarios for the Post -Cold War Era* (London: Pinter, 1990); Barry Buzan, Ole Waever & de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1998); Barry Buzan & Ole Waever, *Regions and Powers: The Structure of International Security* (Cambridge: Cambridge University Press,2003); Ole Waever, "Peace and Security: Two Concepts and Their Re-

lationship," in Stefano Guzzini & Dietrich Jung, (eds.), *Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research* (London: Routledge, 2004):53-65; Ole Waever "Identity, Communities and Foreign Policy" in Lene Hansen & Ole Waever,(eds.), *European Integration and National Identity: The challenge of the Nordic States* (London: Routledge 2001):20-50; Ole Waever "Macro-securitization and Security Constellations: Reconsidering Scale in Securitization Theory," *Review of International Studies*, Vol. 35, No. 2 (2009): 253-276; Ole Waever "Towards a Political Sociology of Security Studies," *Security Dialogue*, Vol. 41, No. 6 (2010): 649-658; Ole Waever "Politics, Security, Theory," *Security Dialogue*, Vol. 42, No. 4-5 (2011): 465- 480.

وللمزيد حول نظرية الأمننة انظر :

Michael C. Williams, "Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics," *International Studies Quarterly*, Vol. 47, No.4 (2003):511-531; Holger Stritzel, Towards a Theory of Securitization: Copenhagen and Beyond, "*European Journal of International Relations*, Vol.13, No.3 (2007): 357-383; Matt McDonald, Securitization and the Construction of Security," *European Journal of International Relations*, Vol.14, No.4 (2008):563-587; Thierry Balzacq, "Constructivism and Securitization Studies," in Mauer, Victor & MyriamDunn Cavelty (eds.), *Handbook of Security Studies* (London & New York: Routledge,2009): 56-72; Thierry Balzacq (ed.), *Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve* (London and New York: Routledge, 2010).

244. Waever, "Securitization and Desecuritization," Op. Cit.

٢٤٥ . للاطلاع على بعض الدراسات حول أمننة المسلمين والمهاجرين انظر :

Ayhan Kaya, *Islam, Migration and Integration: The Age of Securitization* (London: Palgrave, 2009); Stuart Croft, *Securitizing Islam. Identity and the Search for Security* (Cambridge: Cambridge Uniersity Press, 2012); Scott D. Watson, *The Securitization of Humanitarian Migration: Digging moats and sinking boats*, (Routledge, New York, 2009); Jef Huysmans, "Migrants as a Security Problem: Danger of 'Securitizin' Societal Issues," in R.Miles and D. Thranhardt (eds.), *Migration and European Integration.The Dynamics of Inclusion and Exclusion* (London: Pinter,1995),65; Huysmans, *The Politics of Insecurity* (London: Routledge, 2006).

246. Waever, "Securitization and Desecuritization," Op. Cit.

247. Taureck, "Securitization Theory and Securitization Studies," Op.Cit.54-55; Case Collective, "Critical Approaches to Security in Europe..," Op.Cit.,453.

248. Carl Schmitt,Carl *SchmittThe Concept of the Political*, Tans. by George D. Schwab (Chicago: University of Chicago Press, 1996Carl Schmitt),37.

249. Ibid,29.

250. Carl Schmitt, *Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty*, Trans. by George D. Schwab (MIT Press, 1985),1.

251. Paul Roe, "Securitization and Minority Rights: Conditions of Desecuritization," *Security Dialogue*, Vol. 35, No. 3 (September 2004), 281.

252. Waever, "Securitization and Desecuritization", Op.Cit.; Paul Roe, Op.Cit.,282.

253. Waever, Ibid.

254. Waever, "The EU as a Security Actor: Reflections from a Pessimistic Constructivist on Post Sovereign Security Orders," in Morten Kelstrup & Michael C. Williams, (eds.), *International Relations The-*

ory and the Politics of European Integration (London: Routledge, 2000), 254; Buzan, Waever & de Wilde, *Security: A New Framework for Analysis*, Op.Cit.,29.

255. Waever, "The EU as a Security Actor..," Op.Cit.,253-4.
256. Paul Roe, "Securitization and Minority Rights," Op.Cit.,289-90.
257. Jef Huysmans, "Migrants as a Security Problem," Op.Cit.,65; Huysmans, *The Politics of Insecurit*, Op.Cit.,124-144.
258. Huysmans, "Migrants as a Security Problem," Ibid.,66.
259. Ibid.,67.

٢٦٠ . انظر :

Huysmans, *The Politics of Insecurity*, Op.Cit., 87-90,125-140,141-144; Huysmans, "A Foucaultian View on Spill-Over: Freedom and Security in the EU," *Journal of International Relations and Development*, Vol.7,No.3 (2004): 294-318; Paul Roe, "Securitization and Minority Rights," Op.Cit.,286.

261. Rita Taureck, "Securitization Theory and Securitization Studies," Op.Cit.,54.

٢٦٢ . انظر :

Claudia Aradau, "Security and the Democratic Scene: Desecuritization and Emancipation," *Journal of International Relations and Development*, Vol.7, No.3 (2004): 388-413; Jef Huysmans, "Minding Exceptions: Politics of Insecurity and Liberal Democracy," *Contemporary Political Theory*, Vol. 3, No.3 (2004): 321-341.

٢٦٣ . انظر :

Huysmans, *The Politics of Insecurity*, Op.Cit.,133-135.

264. Case Collective, Op.Cit.,455.

٢٦٥ . انظر :

Taureck, "Securitization Theory and Securitization Studies," Op.Cit.,53.

266. Ibid.,55.
267. Ibid.,58.

٢٦٨ . انظر :

Jef Huysmans, "Language and The Mobilisation of Security Expectations. The Normative Dilemma of Speaking and Writing Security," *Paper for the ECPR Joint Sessions, workshop Redefining Security*, Mannheim, (26-31 March 1999, London Centre of International Relations, University of Kent,1999),4-5.

وانظر أيضا :

Huysmans, "Defining Social Constructivism in Security Studies: The Normative Dilemma of Writing Security," *Alternatives*,Vol.27, (2002): 41-62.

269. Huysmans, "Language and The Mobilisation of Security Expectations..," Ibid.,6.
270. Taureck, "Positive and Negative Securitisation..," Op.Cit.,8.
271. Huysmans, "Language and The Mobilisation of Security Expectations..," Op.Cit.,20-21.
272. Ibid.,7; Huysmans, "Revisiting Copenhagen: Or, on the Creative Development of a Security Studies Agenda in Europe," *European Journal of International Relations*, Vol.4, No.4 (1998):479-505; Huysmans, "Defining Social Constructivism in Security Studies," Op.Cit.
273. Huysmans, "Language and The Mobilisation of Security Expectations," Op.Cit.,11.
274. Aradau, "Security and the Democratic Scene," Op.Cit.,389, 401.
275. Ibid.,394.
276. Claudia Aradau, "Limits of Security, Limits of Politics? A Re-

sponse," *Journal of International Relations and Development*, Vol.9 (2006),85.

٢٧٧ . أشارت «أرادو» في مناقشتها لماهية الدعارة (هل هي كل شكل من أشكال البغاء والعبودية أم شكل من أشكال العمل الذي ينبغي أن تكون النساء مؤهلات له؟) إلى أن ما يهم في هذه القضية «ليس ما إذا كانت الدعارة عملا كغيرها من أشكال العمل أم لا ، ولكن ما إذا كان وصفها بـ : 'عمل' له احتمالات أو تأثيرات سياسية . وهكذا تستنتج «أرادو» أن البقاء داخل إطار مدرسة كوبنهاغن ، وتحديد الأمننة باعتبارها فعل كلام ، له نتائج سياسية لا يمكن أن ترفض بتجاهل النظرية والسياق السياسي الذي تعمل فيه نظرية أفعال الكلام» . انظر :

Aradau, "Limits of Security..," Op.Cit.,84,86.

278. Taureck, "Positive and Negative Securitisation..," Op.Cit.,8.

279. Andreas Behnke, "No Way Out: Desecuritization, Emancipation and The Eternal Return of The Political - A Reply to Aradau," *Journal of International Relations and Development*,Vol.9 (2006),65.

280. W?ver, "Securitization and Desecuritization," Op.Cit.

281. McSweeney, *Security, Identity, and Interests*, Op.Cit.,83.

282. Ibid.,84,90; Krause and Williams, "From Strategy to Security..," Op.Cit.,48.

٢٨٣ . انظر :

Johan Eriksson, "Observers or Advocates? On the Political Roles of Security Analysts," *Cooperation and Conflict*, Vol. 34,No. 3 (1999):311-330; Johan Eriksson, Debating the Politics of Security Studies. Response to Goldmann,Waever and Williams, *Cooperation and Conflict*, Vol. 34, No.3 (1999):345-352.

٢٨٤ . انظر :

Lene Hansen, (2000) "The Little Mermaid's Silent Security Dilemma and the Absence of Gender in the Copenhagen School," *Mil-*

lennium: Journal of International Studies, Vol. 29, No.2 (2000): 285-306.

هناك المزيد من الدراسات التي تناولت تطبيق نظرية الأمننة خارج السياق الأوروبي ، انظر على سبيل المثال :

Claire Wilkinson, "The Copenhagen School on Tour in Kyrgyzstan: Is Securitization Theory Useable Outside Europe?," *Security Dialogue*, Vol.38, No.1(2007): 5-25; Juha A. Vuori, "Illocutionary Logic and Strands of Securitization: Applying the Theory of Securitization to the Study of Non-Democratic Political Orders," *European Journal of International Relations*, Vol.14, No.1 (2008): 65-99.

285. Christian Büger and Trine Villumsen, *Distorted Relevance: The Field of Security Practices and the Play of (De-)Securitizing Democratic Peace Research*, Paper prepared for the special issue 'Critical approaches - Branching out', (July 2006),5,12.

286. James Lee Ray, "A Lakatosian View of the Democratic Peace Research Program," in Colin Elman and Miriam Fendius Elman (eds.) *Progress in International Relations Theory: Appraising the Field* (Cambridge, MA: MIT Press,2003),213.

287. Immanuel Kant, *Perpetual Peace: A Philosophical Essay,trad. By Campbell Smith* (London: Swan Sonnenschein & Co. Lim, 1903):121-2.

٢٨٨ . انظر :

Joseph Schumpeter, *Imperialism and Social Classes* (Cleveland: World Publishing Co. 1955(:68;82-3;95-6.

289. Dean V. Babst, "Elective Governments - A Force For Peace," *Industrial Research* (April 1972),55-6.

290 James Lee Ray, "Does Democracy Cause Peace," *Annual Review of*

Political Science, Vol. 1 (1998),29.

٢٩١ . جمع «رومل» في كتابه ما يزيد عن ٣٣ متغيراً تفسيرياً محتملاً للنزاع ، خصص منها ١١ متغيراً لتفسير أن النظم الليبرالية تمنع الصراع والعنف المتبادل . وقد خصص ثلاثة أجزاء (من بين خمسة) من الكتاب لممارسة إبستمولوجية لمقترح السلام الديمقراطي فضلا عن التناول المباشر في الجزء الرابع . انظر :

Rudolph J. Rummel, *Understanding Conflict and War*, 5 Vols. (New York: Sage, 1975).

292 Melvin Small and David Singer, "The War-Proneness of Democratic Regimes, 1816-1965," *Joutrnal of International Relations*, Vol.1 (1976): 50-69.

293 Quincy Wright, *A Study of War*, Volume II (Chicago- Illinois: University of Chicago Press, 1942).

294 Babst,Op.Cit.,56.

295 Michael W. Doyle, "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs," *Philosophy & Public Affairs*, Vol.12, No. 3 (Sum. 1983),222.

296. James Lee Ray, "A Lakatosian View of the Democratic Peace Research Program," Op.Cit.,207.

297 Bruce Bueno de Mesquita and Randolph Siverson, "War and the Survival of Political Leaders: A Comparative Study of Regime Types and Accountability," *American Political Science Review*, Vol. 89, No.4 (1995), pp.841-855; Randolph Siverson, (ed.), *Strategic Politicians, Institutions, and Foreign Policy* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998):252-286.

298 Bruce Bueno de Mesquita, James D. Morrow, Randolph M. Siverson, and Alastair Smith, "Policy Failure and Political Survival: The Contribution of Political Institutions," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 43 No. 2 (April 1999),147; Bruce Bueno de Mesquita, Randolph Siverson and Gary Woller, "War and the Fate of Regimes: A Cross-National Analysis," *American*

Political Science Review, Vol.86, No.3 (September, 1992):638-646.

299 Bueno de Mesquita, Morrow, Siverson and Smith, "Political Institutions, Policy Choice and the Survival of Leaders," *British Journal of Political Science*, Vol. 32, No. 4 (2002):559-560

300 Donald J. Puchala, *Theory & History in International Relations* (New York: Routledge, 2004),193.

301 John Owen, "How Liberalism Produces Democratic Peace," *International Security*, Vol.19 (1994): 87-125.

302. James Lee Ray, "Does Democracy Cause Peace," *Annual Review of Political Science*, Vol. 1 (1998),32.

303 Zeev Maoz and Bruce Russett, "Normative and Structural Causes of Democratic Peace, 1946-1986," *The American Political Science Review*, Vol. 87, No. 3 (Sep., 1993),624.

304 Randolph M. Siverson and Juliann Emmons, "Birds of a Feather: Democratic Political Systems and Alliance Choices in the Twentieth Century," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 35, No. 2 (June 1991): 285-306.

305. Michael W. Simon and Eric Gartzke, "Political System Similarity and the Choice of Allies," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 40, No. 4 (December 1996): 617-635.

306. David E. Spiro, "The Insignificance of the Liberal Peace," *International Security*, Vol. 19 (1994): 50-86.

307. Alex Mintz, Nehemia Geva, "Why Don't Democracies Fight Each Other? An Experimental Assessment of the 'Political Incentive' Explanation," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 37 (September 1993): 484-03; David A. Lake, "Powerful Pacifists: Democratic States and War," *American Political Science Review*, Vol. 86, No. 1 (March 1992): 24-37.

308 Eric Gartzke, "Kant We All Just Get Along? Opportunity, Willingness, and the Origins of the Democratic Peace," *American Journal of Political*

Science, Vol.42, No.1 (1998):1-27; Arie Kacowitz, "Explaining Zones of Peace: Democracies as Satisfied Powers?," *Journal of Peace Research*, Vol. 32 (August 1995): 265-276.

309. Michael Mousseau, "Democracy and Compromise in Militarized Interstate Conflicts, 1816-1992," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 42, No. 2 (April 1998):210-230.

310 William J. Dixon, "Democracy and the Management of International Conflict," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 37, No. [XX] (March 1993):42-68.

311 Solomon W. Polachek, "Why Do Democracies Cooperate More and Fight Less?: The Relationship Between International Trade and Cooperation," *Review of International Economics*, Vol. 5, No. 3 (August 1997): 295-309; Harry Bliss and Bruce Russett, "Democratic Trading Partners: The Liberal Connection," *Journal of Politics*, Vol. 60, No. 4 (November 1998):1126-47.

312 Joe Eyerman and Robert A. Hart, Jr., "A Empirical Test of the Audience Cost Proposition," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 40, No. 4 (December 1996): 597-616.

313. Clifton Morgan, and Sally H. Campbell, "Domestic Structure, Decisional Constraints, and War: So Why Do Kant Democracies Fight?," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 35 (June 1991):187-211.

314 Owen, "How Liberalism Produces Democratic Peace," Op.Cit.,87-125.

315 Michael Doyle, "Liberalism and World Politics," *The American Political Science Review*, Vol. 80, No. 4 (Dec., 1986): 1151-1169.

316 David L. Rousseau; Christopher Gelpi; Dan Reiter and Paul K. Huth, "Assessing the Dyadic Nature of the Democratic Peace, 1918-88," *The American Political Science Review*, Vol. 90, No. 3 (Sep., 1996),513.

317 Loc.Cit.

318 Maoz and Russett, Op.Cit.,625.

319 David Rousseau et al.,Op.Cit.,513.

320 Maoz and Russett,Op.Cit.,625.

321 William J. Dixon, "Democracy and the Peaceful Settlement of International Conflict," *American Political Science Review*, Vol. 88 (1994): 15-18.

322. Ibid.,18.

323 Barbara Farnham, "The Theory of Democratic Peace and Threat Perception," *International Studies Quarterly*, Vol.47 (2003),398.

324 Maoz and Russett,Op.Cit.,625.

325 Mousseau, "Democracy and Compromise in Militarized Interstate Conflicts, 1816-1992," Op.Cit., 210-230; Dixon, "Democracy and the Management of International Conflict," Op.cit.,42-68.

326 Maoz and Russett,Op.Cit.,625.

327 Owen, "How Liberalism Produces Democratic Peace," Op.Cit.,103;David Rousseau; et al.,Op.Cit.,527-8.

328 Doyle, "Kant, Liberal Legacies," *Part* 1,Op.Cit.,325-6.

329 David Rousseau; et al.,Op.Cit.,513.

330 Ibid.,513; Maoz and Russett,Op.Cit.,626.

331 Maoz and Russett,Ibid.,627.

332 Christopher F. Gelpi and Michael Griesdorf, "Winners or Losers? Democracies in International Crisis, 1918-94," *American Political Science Review*, Vol. 95, No. 3 (September 2001): 645-6.

333 Gelpi and Griesdorf,Op.Cit,634.

334 Bruce Bueno de Mesquita and David Lalman, *War and Reason* (New Haven: Yale University Press, 1992),158.

335 Loc.Cit.

336 Bruce M Russett, *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World* (Princeton: Princeton University Press, 1993),40.

337 Henry S. Farber and Joanne Gowa, "Polities and Peace," *International Security*, Vol. 20, No. 2 (Fall 1995), pp.123-146.

للاطلاع على وجهة نظر مخالفة انظر :

Zeev Maoz, "The Controversy over the Democratic Peace: Rearguard Action or Cracks in the Wall?," *International Security*, Vol. 22, No. 1 (Sum. 1997), 176; Gelpi and Griesdorf, Op.Cit,634.

338 Edward Mansfield and Jack Snyder, "Democratization and War," *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 3 (May/June 1995): 79-97.

339. Edward D. Mansfield and Jon C. Pevehouse, "Trade Blocs, Trade Flows, and International Conflict," *International Organization*, Vol. 54, No. 4 (Aut 2000),775; Ronald Rogowski, "Trade and the Variety of Democratic Institutions," *International Organization*, Vol. 41, No.2 (Spring, 1987),pp. 203-223.

340 Barbara Farnham,Op.Cit., 406.

لقد شكك «كينيث والتز» في مصداقية «نظرية السلام الديمقراطي» بتأكيده أن نوع النظام لا يمارس التأثير الذي يوعزه إليه دعاة النظرية . فهو يرى «أن ألمانيا في ١٩١٤ لم تكن فقط ديمقراطية ، لكن -أيضا- وجود الديمقراطية كان سببا لاندلاع الحرب» . انظر :

Kenneth Waltz, "America as a Model for the World? A Foreign Policy Perspective," *PS: Political Science and Politics*, Vol. 24, No. 4 (Dec.1991),669.

341 Christopher Layne, "Kant or Cant? The Myth of the Democratic Peace," *International Security*, Vol. 19, No. 2 (Fall 1994): 5-49; Jean-Jacques Roche, *Théories des Relations International*, 5éme ed. (Paris: Montchrestien, 2004),97.

342 John W. Burton, *Global Conflict: The Domestic Sources of International Crisis* (Brighton: Wheatsheaf Books,1984),178

٣٤٣ . قدم «إيمري لاكاتوش Imre Lakatos» تفسيرا متطورا لكيفية تحقيق وتقييم

التقدم والتحقيق العلمي في ما سماه بـ«منهجية برامج البحث العلمية» . بدلا من النظر والحكم على العلم كسلسلة من النظريات الفردية ، يقترح «لاكاتوش» ، بدلا من ذلك ، بأنه من الأفضل تصوره كسلسلة من برامج البحث العلمي (مثل البرنامج الواقعي ، والبنائي ، والوضعي ، إلخ) . وضع «لاكاتوش» مجموعة من الضوابط التي تقود الجماعة العلمية إلى التخلي عن بعض البرامج البحثية غير القادرة على إحراز التقدم . في هذا الشأن ، هو ميز بين نوعين من البرامج البحثية : التقدمية (*Progressive*) والتحللية (*Degenerating*) . بالنسبة للأولى ، هي موجهة بـ «تحول المشكلة» التقدمي ؛ أي أن التغيير في الفرضيات المساعدة يؤدي إلى زيادة المحتوى التجريبي للبرنامج ، ويتيح له التنبؤ بحقائق جديدة لم يكن من الممكن أو المتوقع التنبؤ بها في ظل الصياغة الأصلية للبرنامج . بالتالي ، يعد برنامج البحث تقدمياً إذا كان يمثل كل «تحول مشكلة» زيادة في المحتوى التجريبي ، بحيث يمكّن أنصار البرنامج من تحويل كل صعوبة جديدة إلى نصر جديد . أما بالنسبة للثانية ، هي موجهة بتحول المشكلة التحللي ؛ أي أن التغيير في الفرضيات المساعدة للبرنامج لا يضيف شيئا إلى محتواه التجريبي ،كما أنه يعكس -فقط- التعديلات العشوائية التي تهدف إلى موافقة البرنامج مع الحقائق المستجدة . انظر :

Imre Lakatos, *The Methodology of Scientific Research Programmes, Philosophical Papers*, Vol. I, Edited by John Worrall and Gregory Currie (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), 48,69-70.

هناك العديد من الباحثين في العلاقات الدولية الذين استعملوا منهجية «لاكاتوش» لتقييم البرامج البحث في التخصص ، ومن أهمهم «كولين إيلمان» و«ميريام إيلمان» ، اللذان شكلت أعمالهم المشتركة مدخلاً لتأطير الاستعانة باللاكاتوشية والميتاثيورية داخل التخصص . أهمها :

Colin Elman and Miriam Fendius Elman (eds.) *Progress in nternational Relations Theory. Appraising the Field* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 2003); Colin Elman and Miriam Fendius Elman, "How Not to Be Lakatos Intolerant: Appraising Progress in IR Re-

search," *International Studies Quarterly*, Vol. 46, No. 2 (June 2002):231-262; Colin Elman, Neocultural Progress? A Preliminary Discussion of Lakatos's Methodology of Scientific Research Programs, paper presented at the 1997 Annual Meeting of the American Political Science Association, (Washington, D.C., August 28-31, 1997); Colin Elman and Miriam Fendius Elman, "Lakatos and Neo-Realism: A Reply to Vasquez," *American Political Science Review*, Vol. 91, No. 4 (December 1997):923-926; John A. Vasquez, "The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition," *American Political Science Review*, Vol. 91, No. 4, (December, 1997):899-912; Siobhain McGovern, "A Lakatosian Approach to Changes in International Trade Theory," *History of Political Economy*, Vol. 26, No. 3 (Fall 1994): 352, 354.

344 Walt, "Renaissance of Security Studies," Op. Cit., 213; Lynn-Jones, "International Security Studies After the Cold War," Op. Cit; Robert H. Dorff, "A Commentary on Security Studies for the 1990s as a Model Core Curriculum," *International Studies Notes* Vol.19, No.3 (Fall 1994), 27.

٣٤٥ . انظر :

Barry Buzan and Lene Hansen, *The Evolution of International Security Studies* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).


المركز العلمي للدراسات السياسية
The Academic Center for Political Studies
صندوق البريد: 2351 عمان 11953 الأردن
هاتف: 5519307 6 962+ فاكس: 5519107 6 962+
بريد الكتروني: acps@acps.edu.jo
www.acps.edu.jo
ISBN 9957-416-22-5
9 789957 41622-5